

القرآن الكريم

دراسة لتصحيح الأخطاء الواردة في الموسوعة
الإسلامية الصادرة عن دار بريل في لايدن

تأليف: الإيسيسكو

مراجعة: د. محمد توفيق أبو علي

دار التقريب بين
المذاهب الإسلامية

المنظمة الإسلامية للتربية
والعلوم والثقافة (إيسيسكو)

الناشر :

دار التقريب
بين المذاهب الإسلامية

شارع جان دارك - بناية الوهاد.

ص.ب ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان.

تلفون ٣٥٠٧٢١ / ٢ (+٩٦١-١)

تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ (+٩٦١-١)

e-mail: allprint@cyberia.net.lb

© حقوق النشر محفوظة للإيسيسكو

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

تصميم الغلاف: عباس مكي

الإخراج الفني: تركية التالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدنا أن نقدم للقارئ سلسلة من الدراسات والبحوث الإسلامية الفقهية واللغوية والتاريخية؛ وهي ثمرة تعاون بين المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) و«دار التقريب بين المذاهب الإسلامية»، في مشروع نشر مشترك.

وكان لمنظمة الإيسيسكو شرف الإقدام على نشر تلك الأعمال وتهيئة المناخات المتاحة لها، من حيث تخيير صفوفة من الباحثين الأكفاء، والدعوة إلى ندوات تسهم في إغناء المدى الفكري للموضوعات المختارة، أو للشخصيات المدروسة.

وكان لدار التقريب أن نهضت بعبء إعادة نشر هذه الأعمال الرائدة، بهمة عالية، ومسؤولية بلغت حد الإلتقان، نظراً لما لهذه الأبحاث من أهمية للقارئ، لأنّ معدّي هذه الأبحاث هم صفوفة من العلماء والباحثين، ولأنّ هذه الأبحاث تغني المكتبة العربية والإسلامية.

وقد كلفت الدار فريقاً من الباحثين المتخصصين في هذه المجالات بمراجعة النصوص، فشذبت بعض المكرور في الأبحاث، أملاً في الوصول إلى ما يسمى «وحدة التأليف»؛ لأن كل باحث في الندوة يكتب وفاقاً لمنهجه الشخصي من غير مراعاة لمناهج الباحثين الآخرين، في حين أن هذه البحوث حين تُعدّ للنشر تخضع لمعيارية التشذيب التي تسهم في حسن التأليف.

ولأن هذه الدراسات تستند في أكثر شواهدها إلى الآيات القرآنية الكريمة، فقد تحققنا تحقّقاً دقيقاً من أسماء السور ونصوص الآيات وأرقامها؛ ولأن بعض هذه الدراسات يشتمل على أسماء أعلام وشواهد تحتاج إلى ضبط وتدقيق، فقد ضبطنا ما ينبغي ضبطه، ودققنا فيما ينبغي التدقيق فيه.

والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ودار التقريب بين المذاهب الإسلامية يهتّمها وهما تقدّمان هذه السلسلة للقارئ أن تكونا قد أسهمت في نشر المعرفة الإسلامية الصافية، وتيسير الوصول إلى مصادرها الأصيلة.

والله وليّ التوفيق

تقديم

القرآن الكريم هو دستور الحياة الإسلامية كلّها، والمصدر الأوّل للهداية الإلهية في توجيه تلك الحياة إلى الحقّ والخير. وبالهدي القرآني بنى المسلمون حضارتهم الشامخة التي امتدّ نفعها إلى البشرية قاطبة، وإلى ذلك الهدي يفرعون كلّما حزبهم حازب من ذات أنفسهم أو من دوائر أعدائهم فحرّف مسار حياتهم عن طريق الحقّ، ييغون فيه تقوية ما ضعف من حالهم، وتعديل ما انحرف من سيرهم.

وكما كان المسلمون يعلمون أنّ في هداية الذّكر الحكيم سداد حياتهم وشهود حضارتهم وقوة شوكتهم، كان أعداؤهم يعلمون ذلك، فاتّجهوا من بين ما اتّجهوا، في معرض التّدافع معهم، إلى ذلك المصدر الهادي، يحاولون النيل منه والحطّ من قدره في عيونهم، وذلك بإثارة الشّبه حوله، والغمز في تاريخه ومبناه ومحتواه، قصداً في ذلك إلى أن يهون أمره في النفوس، فلا يبقى له فيها تأثير يصحّح وجهتها عند الانحراف، ويقوّي عزمها عند الضّعف.

ولم يكن ما لحق القرآن الكريم من محاولات النيل هذه قاصراً على مجال الدّعاية التّلقائية وردود الأفعال العفوية، وإنما

أصبح ممتداً إلى دوائر البحث العلمي، وامتسباً إلى الموسوعات وداوئر المعارف الواسعة الانتشار بين المسلمين أنفسهم. وقد كانت دائرة المعارف الإسلامية، التي تطبع بدار بريل بلايدن، وهي الواسعة الانتشار في الأوساط العلمية الإسلامية وغير الإسلامية، في مقدّمة الموسوعات والمراجع التي تحمل من الغمز في القرآن والتشويه لصورته والتحريف لحقيقته شيئاً كثيراً، سواء في ذلك طبعها القديمة وطبعها الجديدة.

ومهما يكن من أنّ القرآن الكريم محفوظ بالوعد الإلهي من أن تناله أيدي المحرّفين كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر]، ومهما يكن من أنّ بعض ما يُوجّه إلى القرآن الكريم من المطاعن يصدر عن دسيسة مغرضة أو عن جهل أو عن خلل في المقتضيات المنهجية للبحث العلمي، فإنّه يكون من الواجب التصديّ لهذه المطاعن، والكشف عن زيفها، وتصحيح أخطائها وهفواتها، إظهاراً للحقيقة، وحيلولة دون أن يهون القرآن في النفوس، فلا يكون له فيها تأثير.

وهذا الواجب هو الذي تقوم به المنظّمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، فتقدّم اليوم هذا الكتاب الذي يتّبع بالتصحيح ما ورد في دائرة المعارف الإسلامية من الأخطاء متعلّقة بالقرآن الكريم، وهو الكتاب الثاني في سلسلة (تصحيح ما ينشر عن الإسلام والمسلمين من معلومات خاطئة).

وفّقنا الله جميعاً لما فيه بيان معالم الدّين الحنيف، ونشر

كلمة الحقّ، والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء
السّيل.

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

المدير العامّ للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

فصل تمهيدي

الاستشراق والقرآن

I. الأهداف والخصائص:

كان القرآن الكريم هو الكتاب الذي حظي بالقسط الأكبر من جهود المسلمين في الدراسة والبحث والحفظ، بحيث لم يضاهه في ذلك كتاب؛ ولا غرو فهو المصدر الأوّل للدين الذي يوجّه شؤون الحياة كافة. فالاهتمام به إنّما هو اهتمام بالدين نفسه، إذ لا دين بدون قرآن، ومن ثمة اندرج الاهتمام بالقرآن الكريم ضمن التكليف بالدين نفسه. فما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب. ومن هذا المعنى نشأ الجهد العظيم الذي بُذل في العناية بالقرآن عناية شاملة لكلّ عناصره مبني ومعنى، ظاهراً وباطناً.

ولمّا نشأت الدّراسات الاستشراقية منذ بضعة قرون، اتّجه أصحابها بالاهتمام البالغ إلى القرآن الكريم أيضاً؛ فنال كتاب الله من جهود المستشرقين، على اختلاف أوطانهم، شطراً كبيراً، وذلك سواء بالترجمة أو بالدراسة والبحث؛ فنشر العدد الكبير

من الترجمات والمؤلفات المستقلّة، ومن البحوث والدّراسات والفهارس، في المجلّات والدّوريات ودوائر المعارف، حتّى نشأ من ذلك أدب استشراقي قرآني واسع ثريّ، لعلّه يفوق أيّ أدب في الفروع الأخرى التي اتّجهت إليها اهتمامات المستشرقين^(١).

وإذا كان الاهتمام الدّراسي بالقرآن الكريم من قبل المسلمين مدفوعاً بغاية الاستفادة بما فيه من الأحكام لتوجيه الحياة الفكرية والسلوكية وفقها، فإنّ اهتمام المستشرقين به لم يكن كذلك، وإنّما كان مندرجاً ضمن الأهداف التي نشأت من أجلها الدّراسات الاستشراقية بصفة عامّة، مع خصوصيّة في الاهتمام بالقرآن الكريم، باعتباره الأساس الأوّل الذي بُنيت عليه الحياة الإسلامية كلّها، ما تعلّق منها بالفكر، وما تعلّق بمظاهر العمران المختلفة. فقد اقتضى اهتمامهم بمجمل الحياة الإسلامية أن يهتموا بالأصل الذي انبثقت منه تلك الحياة.

ويمكن إرجاع الدوافع^(٢) الاستشراقية في الاهتمام بالقرآن الكريم إلى دافعين أساسيين: أولهما يتعلّق بالحركة التبشيرية الاستعمارية التي يتوقّف نجاحها في بثّ النصرانية في العالم الإسلامي، والتمهيد لاستعمارها على دراسة واقعه في ظواهره وفي العناصر المحرّكة له، وأهمّ تلك العناصر القرآن الكريم، إذ هو العنصر الأكبر الصّانع للواقع الإسلامي والموجّه له؛ فاتّجه

(١) راجع قائمة بهذه المؤلّفات الاستشراقية المتعلّقة بالقرآن الكريم في: محمد حسين علي: المستشرقون والدراسات القرآنية، ١٠٥.

(٢) راجع في هذه الأهداف: المرجع نفسه، ١٥، ومصطفى نصر المسلاتي: الاستشراق السياسي، ٦٣.

الاهتمام إليه، كعنصر ممهّد لنجاح حركة التبشير والاستعمار. وأمّا الثاني، فهو يتعلّق بغاية علمية صرف كانت تحرك بعض المستشرقين لمعرفة التراث الإنساني في سبيل التحليل للتاريخ البشري وأسبابه، وربّما خالط ذلك بعض الميل إلى توجيه ذلك التاريخ في الوجهة التي تمليها الإيديولوجيات التي يعتنقها بعض هؤلاء المستشرقين.

وبناء على هذه الدوافع الاستشراقية لدراسة القرآن الكريم، وبناء أيضاً على أنّ هذه الدراسة كانت في عمومها قائمة على اعتبار القرآن إنتاجاً بشرياً، لأن المستشرقين لا يؤمنون بأنه وحي من الله، فإنّ هذه الدراسة تتّصف في عمومها بصفتين بارزتين، أولاهما: المنزع التشويهي للقرآن الكريم؛ فقد كان أكثر المستشرقين، عن عمد أو عن غفلة، يُلحقون به النقائص الحاطة من قيمته، سواء من حيث مصدره، أو من حيث تاريخه، أو من حيث بنيته، ولا يخلو من هذا المنزع إلا القليل من دراسات المستشرقين للقرآن؛ على أنّ هذا القليل، وإن كان يميل في مجمله إلى العدل، فهو لا يخلو تمام الخلوّ من الحيف، الذي يكون في الغالب ناشئاً من فقدان الكفاية في المستندات التي يقع الاعتماد عليها في نوعيتها وفي درجة وثوقها.

وأما الصّفة الثانية، فهي الاتّجاه بالدراسة القرآنية وجهة خارجية تعمد إلى الحوّم حول القرآن دون الدّخول إلى صلبه؛ ولذلك، فقد تكاثرت البحوث في تاريخ القرآن وجمعه وتدوينه وتفسيره، كما تكاثرت البحوث الإحصائية التي تعدّ وتصنّف آياته وكلماته ومواضيعه. ولكننا لا نظفر من بين الدّراسات الاستشراقية الكثيرة للقرآن الكريم ما يتناول، بعمق، تحليل

وتفصيل المدلول القرآني في جوانبه التشريعية، وأبعاده الأخلاقية والإنسانية، وتنظيماته الاجتماعية والدولية. فهذه المحتويات القرآنية كانت غائبة في مجمل البحوث الاستشراقية للقرآن الكريم، إلا في القليل النادر، وهو ما كان له انعكاس سلبي على مجمل تلك البحوث، إذ مالت، كما ذكرنا، إلى منزع الاستنقاص. ولو اتّجهت إلى المحتوى القرآني، لكانت العظمة الموضوعية، التي يقف عليها الدّارس لذلك المحتوى، حائلاً دون ذلك المنزع الاستنقاصي، أو حاداً منه إلى درجة كبيرة على الأقل^(١).

وتبعاً لهذا المنزع العامّ الذي نزعت إليه الدّراسة الاستشراقية للقرآن الكريم، فإنّ الواقف عليها يجد نفسه في مظنة فائدة يستفيدها، فعليه أن يهتبلها من جهة؛ وفي مظنة تضليل يتعرّض إليه، فعليه أن يحذر منه من جهة أخرى؛ أمّا الفائدة التي يمكن أن تُستفاد، فهي من الدّراسات القرآنية المتعلقة بالتصنيف، والإحصاء والترجمة وتحقيق النصوص ونشرها. وأمّا التضليل، الذي ينبغي أن يُحذر منه، فهو ممّا أدرج في بحوث المستشرقين من الأخطاء والأغاليط الناشئة من القصور عن فهم القرآن الكريم، لقصور في فهم لغته أحياناً، ومن الخلل المنهجي في البحث، متمثلاً بالأخصّ في الاعتماد على معطيات ضعيفة أو

(١) من أهمّ من اعتنى بدراسة القرآن الكريم من المستشرقين، المستشرق الفرنسي بلاشير (Regis Blachere)؛ وقد انتهى إليه ميراث المستشرقين من قبله، فعَدّ كتابه، الذي درس فيه القرآن، عمدة في موضوعه. وعنوان هذا الكتاب هو: «القرآن: نزوله، تدوينه، ترجمته، تأثيره»؛ وهو، كما يبدو من العنوان، يخلو من دراسة المحتوى القرآني، ويكتفي بدراسة خارجية عنه.

مجزوءة أحياناً أخرى، أو الناشئة أيضاً من قصد بعض المستشرقين إلى الدسّ والتشويه قصداً يندرج ضمن أهداف تبشيرية واستعمارية كانت من بين عوامل نشوء الاستشراق، كما ذكرنا آنفاً.

وهذا الوضع الذي عليه الدراسات الاستشراقية للقرآن الكريم من أنها مشتملة على فوائد وعلى مخاطر في آن واحد، ومن أنها معروضة أمام الدارسين والباحثين من المسلمين وغير المسلمين عرضاً منهجياً يغري بالتعامل معها، هو وضع يستلزم أن تقوم جهود دراسية بحثية، من قِبل المتخصصين المخلصين، تضع هذه الدراسات الاستشراقية، المتعلقة بالقرآن الكريم، في موضع العرض النقدي الذي يظهر مظاهر الفائدة منها، ويدفع إليها، وينبّه إلى الأغاليط والأخطاء التي وردت فيها، ويحذّر منها. وفي هذا الإطار يندرج البحث الذي نقدّمه تالياً.

II. القرآن في دائرة المعارف الإسلامية:

تختصّ دائرة المعارف الإسلامية بالتعريف بالموادّ التي تتعلق بالإسلام ديناً وحضارة. وقد حرّرها باللغات الأوروبية مجموعة من المختصّين في الدراسات الإسلامية. وأغلب هؤلاء كانوا من المستشرقين؛ ولذلك فإنّ أهداف هذه الموسوعة كانت تندرج ضمن أهداف الاستشراق بصفة عامّة، تلك الأهداف التي تجمع الغاية العلمية المتقصّية للحقيقة، والغاية التبشيرية الاستعمارية التي اقتضت أن توضع بين أيدي المرسلين إلى العالم الإسلامي من المبشّرين وممثلي الاستعمار، وبين أيدي المُعدّين لذلك

والمخططين له، معلوماتٌ مختصرة ودقيقة تتعلق بالمكوّنات الثقافية والعقدية لذلك العالم، وبتاريخه الحضاري، إذ ذلك من شأنه أن يساعدهم على أداء المهمة التي انتدبوا إليها^(١).

ولمّا كانت أهداف دائرة المعارف الإسلامية هي عينها أهداف الاستشراق، أو هي تلتقي معها في شطر كبير منها، فقد اتّصفت بنفس صفات الدّراسات الاستشراقية عموماً، كما وصفناها آنفاً. وربّما انضاف إليها ما اقتضته الطّبيعة الموسوعية التي حرّرت بها الدّائرة من قصد إلى عرض المعلومات عرضاً مباشراً تقلّ فيه، إلى حدّ بعيد الظّاهرة الاستدلالية طلباً للاختصار، ومن خلط المصادر الإسلامية الأصلية والأخبار الضعيفة والعادات والتقاليد والبدع، وإدراجها على صعيد واحد، ممثلة للإسلام ديناً وحضارة على حدّ سواء. وذلك كلّه من شأنه أن يبرز العيوب والأخطاء، ويظهر الأغاليط والتشويّهات التي قد تكون في الدّراسات الأخرى غير الموسوعية أكثر خفاء. وهو من شأنه أيضاً أن يكون أكثر تأثيراً في القراء، باعتبار الاستعمال الواسع لدائرة المعارف من قِبَل الدّارسين والباحثين من المسلمين وغير المسلمين.

ومن الموادّ التي حظيت بالشرح والبيان في دائرة المعارف الإسلامية، مادّة القرآن الكريم. فقد وقع تناول هذه المادّة بالبيان بصفة مباشرة وغير مباشرة في مواضع مختلفة. وكان هذا التناول لا يخرج عن الخصائص التي تحكّم الدّراسات

(١) راجع في ذلك: أنور الجندي: سموم الاستشراق والمستشرقين في العلوم الإسلامية: ١٧.

الاستشراقية عموماً، ودراسات دائرة المعارف خصوصاً، وذلك في ما يتعلّق بالجوانب الإيجابية والسلبية على حدّ سواء. ونعرض في ما يلي بياناً بموارد ما يتعلّق بالقرآن الكريم من البحوث والمقالات في الموسوعة. ثمّ نعقب عليه بتعليق عامّ قبل أن نعرض تفصيلاً ما نراه خطأً في تلك البحوث والمقالات، ونعلّق عليه بما نراه تصويماً مصحّحاً للخطأ.

١ - موارد الدراسة القرآنية في دائرة المعارف:

تناولت دائرة المعارف الإسلامية القرآن الكريم بالبحث في مواضع متعدّدة وعلى أنحاء مختلفة. فمنها ما خُصّص للبحث فيه استقلالاً، ومنها ما وقع تناوله فيه إضافة إلى موادّ أخرى، ومنها ما وقع تناوله فيه بصفة عرضية. وقد تناولته بالبحث في تلك المواضيع أقلام متعدّدة من المستشرقين. كما تناولته أحياناً أقلام إسلامية، خاصّة فيما هو مترجم إلى العربية، بقصد التعليق على ما هو محرّر من قبل المستشرقين. ولعلّ أهمّ ما كُتب عن القرآن في دائرة المعارف، بأقلام المستشرقين، يتمثّل في ما نعرضه تالياً من خلال ما جاء في الدائرة في نشرتها القديمة ونشرتها الجديدة باللغة الفرنسية، وما هو مترجم منها إلى اللّغة العربية^(١):

(١) نشرت الموسوعة باللغة الفرنسية نشرة أولى بباريس سنة ١٩١٣. ثم نشرت نشرة جديدة ثانية سنة ١٩٨٦، بإضافات كثيرة، وكتب بعضها كتاب من العرب والمسلمين. وتُرجم، في الثلاثينات جزء منها إلى العربية، وأضيفت في الترجمة تعليقات وتصويبات.

أ) مادة «القرآن» (Al-Kuran): وهو أهم المواضع التي وقع فيها تناول القرآن بالبحث، إذ خُصّصت له في النشرة الجديدة خمس وثلاثون صفحة^(١)، وذلك بتوقيع (A.D. Johns). وفي هذا البحث، تناول الكاتب بالدرس مجموعة من العناصر الهامة المتعلقة بالقرآن الكريم، وهي المتمثلة في العناوين التالية:

- معنى لفظ القرآن ومرادفاته.

- محمد والقرآن.

- تاريخ القرآن.

- بنية القرآن.

- لغة القرآن وأسلوبه.

- الأشكال الأدبية في القرآن.

- القرآن في حياة المسلمين.

- ترجمة معاني القرآن.

وبعد تفريع كلّ عنصر من هذه العناصر إلى فروع تفصيلية، خُتم البحث بقائمة بالمصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع.

ب) مادة «الله» (Allah): ورد هذا البحث في اثنتي عشرة صفحة من النشرة الجديدة^(٢)، وهو بتوقيع (L.Gardet). وفيه تناول الباحث عقيدة الألوهية في الإسلام، وكان في تقريره لتلك

(١) من ص ٤٠١ إلى ص ٤٣٥، من المجلد ٥.

(٢) من ص ٤١٨ إلى ص ٤٢٩، من المجلد ١.

العقيدة كثير الرجوع إلى القرآن الكريم، حتى إنه خصّص عنصراً في مستهلّ البحث ترجم له بعنوان «الله في القرآن»، وعرضه يمتّ بصلة قويّة إلى الدّراسة القرآنية. وقد تُرجم إلى العربية بتعقيبات تصحيحية من قبل بعض العلماء المسلمين.

(ج) مادّة «وحي» (Wahy): ورد هذا المبحث في أربع صفحات من النشرة القديمة^(١) بتوقيع (Franz Babinger). تعرّض الباحث فيه للقرآن الكريم باعتباره وحياً. وقارنه في ذلك بالكتب الأخرى التي تندرج ضمن نفس المعنى. كما بيّن الاستعمال القرآني لكلمة «وحي» في مفاهيمها المختلفة، فجاء هذا المبحث على صلة بالدّراسة القرآنية، وإن يكن ذلك بصفة إضافية، لا بصفة أصلية مستقلة.

(د) مادّة الكتاب (Kitab): وردت هذه المادّة في ثلاث صفحات من النشرة الجديدة^(٢) بتوقيع (Th. Menzel). وفيه عرّف المحرّر بالكتاب في الثقافة الإسلامية عامّة. وتطرق إلى الكتاب الذي هو القرآن، فأعطى عنه معلومات مختصرة.

٢- خصائص الدّراسة القرآنية في دائرة المعارف:

إنّ المتتبع لِمَا جاء في دائرة المعارف الإسلامية، متعلّقاً بالقرآن الكريم، يتبيّن أنه لا يخرج في خصائصه عن الصّفات

(١) من ص ١١٤٩، إلى ص ١١٥٢، من المجلّد ٤ (النشرة القديمة).

(٢) من ص ٢٠٦ إلى ص ٢٠٨، من المجلّد: ٥.

التي ذكرناها سابقاً، التي تتَّصِفُ بها الدِّراسات الاستشراقية عموماً، ومباحث دائرة المعارف الإسلامية خصوصاً. ومن بين تلك الخصائص يتبيّن للقارئ بوضوح ما يلي:

(أ) اعتبار القرآن الكريم إنتاجاً بشرياً من تأليف محمّد (ص)، والتعامل معه في التقارير والشروح على ذلك الأساس. وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى أنّ محرّري الموادّ المتعلقة بالقرآن من المستشرقين ليسوا من المؤمنين به، بل هم من الذين يرون أنّه لا صلة له بالوحي، وإنّما هو من إنتاج الشخصية المحمّدية: إمّا ادّعاءً عن وعي بأنه إنتاج شخصي، كما هو منزع المتطرفين منهم؛ وإمّا ادّعاءً عن توهم في ذلك، كما هو مشرب أكثرهم اعتدالاً.

(ب) الاعتماد على الدِّراسات الاستشراقية السابقة التي أنجزها رواد الاستشراق الكبار في الدِّراسات القرآنية من أمثال نولدكه Noldeke (ت ١٩٣٠م)، جولدزيهر Goldziher (ت ١٩١١م)، ومونتي Monte (ت ١٩٢٧م)؛ وترديد ما توصل إليه أولئك الرواد من الأفكار والنتائج، دون إضافات جديدة تذكر، أو استفادة من التنبيهات التي صدرت من بعض المعلّقين المسلمين، ومن بعض المستشرقين أيضاً، متعلّقة بنواقص وأخطاء وردت في دراسات أوائل المستشرقين؛ ودون استفادة ذات بال من الوثائق والنصوص التي ظهرت بعد الدِّراسات التي أنجزها أولئك الأوائل.

وكان يُظنّ أنّ النشرة الجديدة لدائرة المعارف ستتلافى ما وقع في النشرة القديمة من الأخطاء، وتستفيد من المعطيات التي ظهرت بعدها. ولكنّ ذلك لم يحدث على وجه بيّن، كما يدلّ عليه البحث المحرّر في مادّة «القرآن»، إذ دأب فيه صاحبه على ترديد آراء المستشرقين السابقين وأقوالهم من غير إضافة تُذكر، ولا تصحيح للأخطاء يعتبر، ولا استفادة من مستجدّات البحوث ذات بال.

(ج) الافتقار إلى التمحيص النقدي في ما يتعلّق بالأخبار والروايات والأفكار التي تُعتمد في بناء الآراء والخلوص إلى النتائج، وحشر كلّ ما هو ضعيف أو معلول أو مجروح أو ما هو شائعة مكذوبة أحياناً مع ما هو صحيح موثوق على صعيد واحد، واستنتاج النتائج منها متساوية في الكفاءة الاستدلالية، دون معالجتها بالنقد الذي يرتبها في القوّة، فيسقط ما هو متهافت منها، ويبقى على ما هو قويّ صالح للاستدلال. بل ربّما وقع أحياناً اعتماد ما هو ضعيف بيّن ضعفه دون نقد، والتشكيك في ما هو قويّ بيّن قوّته، وكأنّما كان الهدف هو الوصول إلى نتيجة مرسومة مسبقاً. ومن شأن ذلك كلّه أن يفضي إلى أخطاء في النتائج، بل قد أفضى إليها بالفعل، كما ظهر بوضوح في ما كتب في مادّة «القرآن»، كما سنبيّنه لاحقاً بتفصيل.

(د) تحاشي الطعن المباشر في القرآن الكريم في أغلب الأحيان، وإبداء قدر من الاحترام له في الظاهر، والاستعاضة عن ذلك بطعون وتشويهات غير مباشرة، عن طريق نقل الآراء

فيه عن آخرين من الدارسين، في ما يوهم بحياد المتكلم وموضوعيته، وعن طريق إحياءات وإيماءات تسرب المعاني المحرّفة والمشكّكة بصفة غير مباشرة، وعن طريق إيراد روايات شاذّة وأخبار ضعيفة إيراداً عُفلاً من التعقيب، ممّا يوقعها في نفس القارئ موقع الوثوق. ولعلّ هذا المنزع، الذي لا نعثر عليه بوضوح في المؤلّفات الاستشراقية الأخرى، بُني على ما تحظى به دائرة المعارف من تداول واسع بين المسلمين، فروعيت فيه المشاعر العامّة. ولكن، في حقيقة الحال، فإن هذا المسلك ربّما كان ضرره أبلغ من الطعن المباشر، لأنّه مُستخفّ بظواهر الاعتدال والموضوعية، وهو ما ينبغي الحذر منه والتنبيه إليه.

هـ) القصد في دراسة القرآن إلى متعلّقاته الخارجية دون الدخول إلى محتوياته الداخليّة. فالبحث الرئيس، كما استعرضنا عناصره آنفاً متعلّقاً بمادّة القرآن، إنّما اقتصر على ما يتصل به من خارجه، متمثلاً في تاريخه وتدوينه ولغته وبنيته العامّة، وأثره في حياة المسلمين. وأمّا ما يتعلق بالمحتوى القرآني من القيم والمفاهيم والنظم، فإنّ البحث لم يتطرّق إليه إلّا بإشارات عرضية لا ترقى به إلى أن يكون مقصوداً أصلياً. وإنّه لمّا يدعو إلى الحيرة أن يقع التركيز في دراسة القرآن من جميع نواحيه إلّا من حيث محتواه، فلا يقع الالتفات إليه. ولعلّ غاية الدراسة الاستشراقية من هذا الأمر تحقيق أغراض لا صلة لها بالعلم.

وهذه الخصائص، التي حكمت البحوث القرآنية، كما جاءت

في دائرة المعارف الإسلامية، انعكست على القضايا التي وقع تناولها متعلقة بالقرآن الكريم، وعلى الأفكار والنتائج التي وقع الانتهاء إليها فيها. فلئن كان في تلك البحوث تعريف موسوعي عام بالقرآن قد يفيد من ليس له معرفة به، فإنّ فيها أيضاً قدراً كبيراً من الأفكار والنتائج التي يجد فيها القارئ المسلم، بل القارئ الموضوعي المحايد، ما يخالف الحقيقة، ويلحق بالقرآن، وهو المقدّس الكامل عند المسلمين، نقائص وعيوباً مشينة ومضلّلة، نتيجة خللٍ في المنهجية التي وقع بها البحث فيه، ولنقص فادح في كفاية المعطيات والمستندات والأدلة التي اعتمدت في البحث، وأوصلت إلى تلك الأفكار والنتائج.

وبناء على ما تقدّم من الخصائص التي اتّصفت بها الدّراسة القرآنية في دائرة المعارف الإسلامية، وما أفضت إليه من آراء ونتائج، فإنّه وجب التعليق على هذه البحوث والدّراسات، تعليقاً يهدف إلى تصحيح الأخطاء، وتصويب الآراء، حتى يكون قرّاء الموسوعة على بيّنة بما حاد فيها عن الصّواب، سواء بسبب نقص في كفاية الأدلة وخلل في المنهج المتّبع، أو بأيّ سبب آخر من الأسباب. فإنّه حينما يُلاحظ الخطأ في أي بحث على وجه العموم، وفي ما يتعلّق بأصل من أصول الدّين على وجه الخصوص، يجب التصحيح حتى لا يتمّ الضلال والتّضليل.

وسنعمد فيما يلي إلى ما ورد في دائرة المعارف مما نراه خطأً متعلّقاً بالقرآن الكريم في أصل من الأصول، أولاً، كما

ورد في موضعه، ثم نعقب عليه بالتصحيح، بياناً لوجه الخطأ وأسبابه في منهجه ومستنداته، وإيراداً لوجه الصواب ومبرراتها، متوخيّن في ذلك العدل قدر المستطاع.

الفصل الأوّل

مصدر القرآن

تمهيد:

إنّ القضية الأصلية، التي تثار في الدّراسات الاستشراقية للقرآن الكريم، هي قضية مصدر القرآن الكريم متمثلاً في الجهة التي أنتجته، وألقت به إلى شخص النبيّ الكريم. فهذه الدّراسات في عمومها تقوم، ابتداءً، على اعتبار القرآن تأليفاً إنسانياً، وليس من عند الله تعالى. فمصدره إذن بشريّ وليس إلهياً. وبعد الاتفاق في هذا الأصل، تختلف الآراء بين المستشرقين. فربّما عدّه بعضهم من تأليف ذاتي من قبل محمد (ص)، إمّا على سبيل العمد بتأليف ذاتي منه على وعي قاصد بأنّه من عنده على سبيل الكذب، وإمّا على سبيل الوهم، بما يجده في نفسه من تلقاء المكاشفة النفسية مع توهم أنّه من مصدر خارجي، وربّما عدّه آخر مقتبساً من اليهود والنصارى من خلال اتّصاله (ص) بأحبارهم، أو اتّصاله بمصادر وسيطة بينه

وبينهم، أو من بعض الحنفاء والشعراء. وربما عدّه ثالث مزيجاً من تأليف ذاتي واقتباس خارجي في آن واحد^(١).

ولم يشذّ ما جاء في دائرة المعارف، متعلّقاً بمصدر القرآن، عن هذه الآراء في قصدها العام، وإن اتّصف بخصوصية في البيان تبعاً لخصوصية الشرح الموسوعي، كما بيّناه سابقاً. فالقارئ لما كُتب عن القرآن في الدائرة يجد روحاً سارية في عمومها، لا تختفي في أي جزء منه، مؤدّاه أن القرآن الكريم مصدره بشريّ، وهو يُعامل في تناوله بالتحاليل والأحكام، على ذلك الأساس.

ومع تلك الرّوح العامّة التي هي أقرب إلى أن تكون استصحاباً لقضيّة مسبقة مسلّم بها، فإن القارئ يجد بين ثنايا الدّراسة ما يمكن أن يعدّه وجهة مقصودة لإثبات بشرية القرآن، ونفي مصدريته الإلهية، وذلك عن طريق إثارة شبه، وإيراد روايات وأقوال، واستحضار أحداث تصبّ كلّها في إثبات تلك البشرية. وكلّ ذلك بطريقة غير مباشرة، بالإيحاء والتشكيك والإلزام الضّمني، تحاشياً لمواجهة مباشرة مع ضمير القارئ المسلم الذي يؤمن بالآهية المصدر القرآني.

ومن خلال التّسق العامّ لما ورد في الموسوعة من روح التسليم الضّمني ببشرية القرآن، ومن خلال ما أورد قصداً من الشّبه والتشكيكات والإلزامات الضمنية في ذلك، يتألّف ما نراه

(١) راجع بعضاً من هذه الآراء التي ذهب إليها المستشرقون، وردوداً عليها في: التهامي نقرة: المستشرقون والقرآن، ص ٢٦ وما بعدها.

قضية خاطئة في حقّ القرآن الكريم، تجانب الحقيقة الموضوعية لذات القرآن نفسه، تجانب الحقيقة التاريخية متمثلة في الروايات والأخبار والظروف التي حقّت بنزول القرآن. ولذلك فإنّ في دائرة المعارف، ممّا يتعلّق بمصدرية القرآن الكريم، ما يستوجب التصحيح. وهو ما نقوم به تالياً بعرض موارد الخطأ من مواقعها في الدائرة أولاً، والتّعقيب عليها بالتّدق والتصحيح ثانياً.

I. موارد الادّعاء ببشرية القرآن:

إنّ المَواطن، التي يشعر القارئ فيها بنزوع الكتاب الذين حرّروا ما يتعلّق بالقرآن من الموادّ إلى اعتباره تأليفاً بشرياً، مواطن كثيرة في عددها، مختلفة في أساليبها. بل إنّ السّياق العام لتلك المحرّرات يوحي كلّه بذلك المعنى كما ذكرنا. ولكنّ بعض المواطن كان فيها الادّعاء ببشرية القرآن أبرز وأظهر من بعض، حتى ليقترّب أحياناً من أن يخرج من الضّمنية إلى المباشرة، ومن التلميح إلى التصريح. ونعرض في ما يلي ما هو ادّعاء من هذا النوع، مقتصرين على ما هو أهمّ من حيث خطورته وقوّة ظهوره، بحسب ما يبدو في تقديرنا.

١ - ادّعاء التمازج بين القرآن والشّخصية المحمّدية:

جاء في مادّة «القرآن» من الموسوعة ادّعاء بأن القرآن الكريم يمتزج بالتجربة الشّخصية لمحمّد (ص). وقد صيغ هذا المعنى على النحو التالي: «هناك علاقة وطيدة وحميمة بين النص

القرآني وتجربة محمّد الشخصية، إلى درجة أنه يصعب أن تفهم أحد قطبي العلاقة بمعزل عن الآخر. وبحسب وجهة النظر الأرثوذكسية الدراماتيكية، فالقرآن هو كلام الله، ومحمّد هو من تلقى هذا الوحي عن طريق جبريل - بقطع النظر عن المتكلم والمتلقّي - إلا أن هذا الأمر يبدو معقداً جداً، إذا حاولنا تحليل النصّ القرآني^(١).

إنّ هذا التّمازج المُدعى، بين النصّ القرآني وتجربة محمّد (ص) الشخصية، إنّما هو إيماء إلى أنّ هذا النصّ من هو إنتاج الشخصية المحمّدية، أو أنّ جزءاً منه، على الأقلّ، هو من إنتاج هذه الشخصية؛ فإذا لم يكن ممكناً التفريق بوضوح، بين النصّ القرآني في مصدره الخارجي المتكلم به، والشخصية المحمّدية المتلقّية له، فلا يبقى للكلام من معنى إلا أن يكون هذا النصّ صادراً عن تلك الشخصية. وهذا هو الادّعاء غير المباشر بالمصدرية المحمّدية للنصّ القرآني.

٢ - ادعاء التعدد في المصدر القرآني:

جاء في نفس المادّة أيضاً ادّعاء أنّ مصدر القرآن ليس مصدرراً موحّداً طوال فترة نزوله، بل كان مصدرراً متعدّداً حسب اختلاف المقامات، وحسب التطوّر الزمني أحياناً. وقد جاء هذا المعنى في ما نصّه: «في النصوص القرآنية الأولى، الذي يتكلم

(١) دائرة المعارف (النشرة الجديدة)، ٤٠٣/٥.

هو مصدر الوحي دون أن يقع تحديده. وفي بعض الآيات الأخرى هناك انطباع بأن محمداً هو الذي يتكلم. وحتى الآيات الأولى التي أُشير فيها إلى إله محمّد فإنّ ذلك لم يكن بذكر الاسم، بل بتعيينه بضمير مستتر مثل «رَبِّي» و«رَبِّكُمْ»... وطيلة السنوات المكيّة، فإنّ الصوّت الناقل للوحي كان يعود إلى الله نفسه، وليس إلى واسطة... ولكن، وفي نفس الوقت، نجد الكثير من الآيات القرآنية توحى بأنّ الله أسمى من أن يتولّى إيصال الوحي مباشرة، وأنكرت بشكل واضح أن يكون الله قد خاطب محمداً مباشرة: ﴿وَمَا كَانَ لِإِسْرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ [الشورى/ ٥١]... ثم بعد ذلك نجد الآيات المدنيّة الأولى تذكر، ولأول مرّة، أنّ رسول الوحي هو جبريل... كما نجد في القرآن أنّ بعض الكلام منسوب إلى الملائكة... كما أن القرآن قد نسب الكلام إلى بشر. ونجد هذا في الآيات التي اتهم فيها محمد من طرف خصومه في مثل ما نصّه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ إِفْكُ أَقْرَبَهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [الفرقان/ ٤]»^(١).

إنّ هذه الإيرادات الملحّة لتتنوع في الجهة المُخاطبة بالقرآن الكريم، كما جاء ذلك في واقعه هو ذاته، لتتمّ عن تنوع في مصدرية القرآن بين المصدر الإلهي، ومصدر الشخصية المحمّدية، ومصدر الملك جبريل، ومصدر بشري من المعاشين

(١) دائرة المعارف (النشرة الجديدة)، ٤٠٤/٥.

لمحمد. ذلك هو فحوى ما تهدف إلى إثباته هذه الأقوال التي أوردنا ملخصاً لها في النصوص المتقدمة. وهي، بإثبات التنوع في مصدرية القرآن، تنتهي إلى إثبات أنّ هذا القرآن ليس مصدره الأوحد هو الله كما يدّعي صاحبه الذي جاء به. وهذه خطوة أخرى تلت الخطوة السابقة ورفدتها في نطاق الميل بالقرآن الكريم عن مصدريته الإلهية إلى مصادر أخرى متعدّدة، وهي تشبه أن تكون تفصيلاً لها وتأكيداً.

٣ - ادّعاء المصدرية الكتابية للقرآن الكريم:

يعدّ هذا الادّعاء ثلاثة الأثافي في نطاق إنكار المصدرية الإلهية للقرآن الكريم، وهو خطوة أكثر تفصيلاً في الادّعاء العام، وأكثر كفاءة احتجاجية في الاستدلال عليه، بحسب رأي أصحابها. فبعدما ورد في مادّة القرآن فكرة امتزاج النصّ القرآني والشخصية المحمّدية، وبعدما وردت فيها فكرة التّعدّد في المصدرية القرآنية، جاء في تلك المادّة نفسها أنّ من مصادر القرآن الكريم مقالات أهل الكتاب من اليهود والنصارى. وقد ورد هذا الادّعاء بصفة مباشرة أو قريبة منها حيناً، وبصفة ضمنية إيحائية، حيناً آخر.

ومما جاء في ذلك، قريباً من أن يكون مباشراً، ما نصّه: «نجد كثيراً من الآيات المدنيّة تفيد أنّ محمّداً قد تلقى تعاليم من

مبلّغين كثر، خاصّة منهم اليهود والنصارى. ثمّ أدرجت هذه التعاليم ضمن السياق القرآني زمن نزول الوحي. إلا أنّ هذا الرأى مخالف للروايات الموجودة في الأحاديث المتعلقة بهذا الشأن، وكذلك هو مخالف للمصادر الإسلامية القديمة^(١).

ومع هذا الادّعاء شبه المباشر بمصدرية اليهود والنصارى للقرآن الكريم، فقد ورد ادّعاء آخر ضمّني في نفس الموضوع، وهو المستنتج ممّا جاء من تحليل العلاقة بين القرآن والكتب السابقة، كما جاء في القرآن نفسه؛ حيث ورد القول بأنّ القرآن كان في المرحلة المكيّة، والسّنوات الأولى من المرحلة المدنيّة، يتحدّث عن وحي أو كتاب واحد هو «كتاب الله»، ويشمل ما أنزل على النبيّين من قبل، وما أنزل على محمّد (ص). ثمّ، بعد هذه المرحلة وخاصة بعد القطيعة مع اليهود في المدينة، وحينما تعجّب أنصار محمّد من ألاّ يكون لهم كتاب يقرأونه، كما كان الأمر مع اليهود والمسيحيين، أصبح الكتاب مميّزاً عن التوراة والإنجيل. وأصبح يعني تحديداً الوحي الذي نزل على محمّد. وتحول التعبير عن أهل الكتاب، من ﴿الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [البقرة/ 101] إلى ﴿الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِنَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران/ 23]^(٢).

وهذا التحليل، للعلاقة بين القرآن والكتب السابقة من واقع القرآن نفسه، يوحي بأنّ القرآن كان مأخوذاً، في مراحل

(١) دائرة المعارف، ٤٠٤/٥.

(٢) المصدر نفسه، ٤٠٤/٥، ٤٠٥.

الأولى، على الأخصّ، من الكتب السابقة؛ إذ هو ذاته لم يكن يميّز نفسه عن تلك الكتب. ولكن بعد القطيعة مع أهل الكتاب، كأنما انقطع ذلك الأخذ منها على سبيل التميّز عنهم، بحسب ما تقتضي الظروف. وقد كانت هذه الفكرة القائلة بتأثر القرآن في مراحلها المكيّة الأولى بما عند اليهود والنصارى، فكرة شائعة عند الكثير من المستشرقين^(١)، فهي، كما وردت في الموسوعة، لا تعدو أن تكون ترديداً لما كان شائعاً، ولكن بأسلوب يبدو أخفّ في الإظهار، وأبعد في الإضمار.

٤ - ادّعاء المصدر المجهول للقرآن:

من الأساليب التي سلكتها دائرة المعارف، في تعريفها بالقرآن الكريم، أنها تورّد أحياناً شُبّهاً رواها هو نفسه، على السنة خصومه، في معرض الرّد عليها وبيان زيفها، على عادته في عرض الآراء المخالفة عرضاً موضوعياً كاملاً قبل الرّد عليها. ولكنّ إيرادها لتلك الشبه يكون بطريقة توحّي إلى القارئ بأنها في ذاتها حقائق، وذلك بفصلها، عند إيرادها، عن البيانات المتعلقة بتفنيدها، أو بإبرازها هي قوية ظاهرة، وذكر بيانات التفنيد ضامرة ضعيفة. وهذا المسلك من شأنه أن يوقع في ذهن القارئ ما هو شبهة مروية موقع الحقيقة المسلّمة، أو على الأقل موقع الفكرة المقبولة.

وبهذا الأسلوب، ورد في الدائرة ما يشبه الادّعاء أنّ القرآن

(١) راجع: التهامي نقرة: القرآن والمستشرقون، ص ٣١.

كان له مصدر آخر مجهول، أو غامض، غير المصادر التي وقع ادّعاؤها من قبل. وكان ذلك من خلال شبهتين وردتا في القرآن مردوداً عليهما؛ ولكن ساقهما كاتب مادة القرآن في أسلوب يوحى بصحتهما. أمّا الأولى، فهي التي جاءت في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكُ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [الفرقان/ ٤]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنفُسَنَا بِقَوْلِكَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجِبُوا وَهَذَا لِسَانٌ عَكْرٍ مُّبِينٌ﴾ [النحل/ ١١٣]. فقد جاء في عرض هذه الشبهة قول محرر المادة: «إنّ القرآن قد نسب الكلام إلى بشر، ونجد هذا في الآيات التي اتُّهم فيها محمّد من طرف خصومه مثل ما في الآيتين ٤ و ٥ من سورة الفرقان. أما الرد على هؤلاء الخصوم، فكان ضمن ردّ على اتِّهام آخر مماثل ورد في الآية ١٠٣ من سورة النحل، وفيها يظهر التسليم بأنّ محمّداً كان له مبلغ غريب»^(١).

وأما الثانية، فهي التي جاءت في قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى الْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقَى الشَّيْطَانُ﴾ [الحج/ ٥٢]. فقد جاء في عرض محرر المادة قوله: «أعطى القرآن ثلاثة تفسيرات لما وقع فيه من التبديل، منها أنّ الشيطان يُدخل شيئاً ما، فيما يوحى به إلى محمّد أحياناً»^(٢).

(١) دائرة المعارف (النشرة الجديدة)، ٤٠٤/٥.

(٢) المصدر نفسه، ٤٠٥/٥.

ومن خلال أسلوب عرض هاتين الشبهتين، يتبيّن قصد الادّعاء، بطريق الإيحاء، بأنّ للقرآن مصدراً يكتنفه الغموض والغرابة، غير المصادر الواضحة التي مرّ ذكرها، ويتمثّل في مصدر مجهول من غرباء النّاس، وفي مصدر شيطانيّ غامض. وبهذه الحلقة تنتهي سلسلة الادّعاءات بنفي المصدرية الإلهية للقرآن الكريم، ونسبته إلى مصادر أخرى تتنوّع بين مصدر الشخصية المحمّديّة وتعاليم أهل الكتاب، ومصادر مجهولة غامضة، بعضها بشريّ، وبعضها شيطانيّ.

II. إثبات المصدرية الإلهية للقرآن الكريم:

إنّ الادّعاءات السّالفة الذكر، كما وردت في دائرة المعارف الإسلامية، وهي ادّعاءات متعلّقة بمصدر القرآن، ومتعددة ومتغيرة بأسلوب قريب من الصّراحة حيناً، وضمنيّ أحياناً؛ لا يثبت شيء منها عند التّحقيق النّاقد بالحجّة الموضوعية التي تمتحن كفاءة الأدلّة التي بُنيت عليها التّائج، كما تمتحن المنهج الذي أُتبع في عرض المبرّرات واستخلاص التّائج منها، بل إنّ ذلك التّحقيق يفضي إلى كشف أخطاء كثيرة في تلك الادّعاءات من حيث أدلّتها ومناهجها، وينتهي إلى إثبات قطعي على أن المصدرية القرآنية المحض لله تعالى وحده، واستحالة كلّ مصدر آخر في حقّه. وسنقوم تالياً بهذا التّحقيق سالكين فيه برهاناً جمليّاً عامّاً، على أنّ القرآن لا يمكن أن يكون إلّا من عند الله وحده، ثمّ معقّبين على الادّعاءات الواردة، بالتّصويب والتّصحيح على قدر ما يقتضيه المقام من الاختصار والتّفصيل.

١- البرهان على أن الله تعالى هو مصدر القرآن:

نقصد بهذا البرهان أن نثبت جملةً أن القرآن الكريم يقدم الدليل القاطع على أنه من مصدر إلهي محض، وذلك من شأنه أن يقطع الطريق جملة على كل ادعاء بأن للقرآن مصدراً غير الله تعالى، من شأنه بالتالي أن يكون ردّاً تصحيحياً جملياً على ما ورد في الموسوعة من الادعاءات الفرعية التي عرضناها، قاصدة إلى إثبات التعدد في مصدرية القرآن. وينبغي هذا البرهان الجملي على ثلاثة عناصر أساسية، يتعلّق أولها بشهادة المحتوى القرآني نفسه، ويتعلّق الثاني بشهادة ظاهرة الوحي القرآني، ويتعلّق الثالث بشهادة السيرة النبوية؛ لتنتهي هذه الشهادات إلى إثبات أنّ القرآن الكريم ليس إلّا من عند الله وحده.

(أ) شهادة المحتوى القرآني:

حينما نستعرض القرآن الكريم في أبعاده البيانية وفي محتوياته المختلفة، ثم نقارنه بثقافة محمّد (ص)، ونقارنه، من جهة أخرى، بالثقافة السائدة في عصره عامّة، وفي البيئة التي نشأ فيها خاصّة، فإننا ننتهي إلى أن هذا القرآن في بيانه ومحتواه لا يمكن بحال أن يكون صادراً عن الشخصية المحمّدية، ولا عن الثقافة السائدة في عصر نزوله.

وبيان ذلك أنّ القرآن الكريم بلغ في البيان درجة عجز عن مجاراتها أرباب البيان من العرب قاطبة، سواء منهم من كان معادياً له أو مؤمناً به؛ فقد تحدّاهم جميعاً بأن يأتوا بجزء صغير من مثله، فلم يقدر على ذلك أحد، ولم يجرؤ على المحاولة

أحد من أهل الجدِّ؛ بل كان الكثير من أعداء القرآن في ما جاء به من دعوة، يقرّون بتفوّقه البياني، ويسترقون السّمع للتمتّع بما فيه من بليغ القول، وهم أرباب القول الذين لا يفوقهم فيه أحد من العرب، بله من غيرهم من أقوام العجم.

وفي القرآن الكريم إخبار غيبيّ عن أحداث الماضي من تاريخ الأنبياء والأمم والشعوب في سعة وتفصيل؛ كما أنّ فيه أخباراً عن أحداث مستقبلية لم تقع إلّا بعد نزول الوحي بها بسنوات عدّة، مثل انتصار الروم على الفرس وفتح مكّة، ومن هذا النوع في القرآن كثير، وهو ما أصبح يُعرف اصطلاحاً بالمعجزات الغيبية. وفي القرآن أيضاً إشارات كثيرة إلى حقائق علمية تتعلّق بالكون، مثل كروية الأرض ودورانها، وانفصالها في منشئها عن الكتلة التي نشأت منها سائر النجوم، بعدما كانت كلّها رتقاً ففتقت؛ بحسب التعبير القرآني. وأمثال هذه الإشارات العلمية كثير، وهو ما أصبح يعرف اصطلاحاً بالمعجزات العلمية، وهي كلّها ممّا لم يعلمه الإنسان ولم يهتد إلى اكتشافه إلّا بعد نزول القرآن به بقرون عديدة؛ بل إنّ بعضه ما زال يُكتشف بمرور الزّمن تبعاً^(١).

وفي القرآن الكريم من التّشريعات المنظّمة للحياة الإنسانية، في دوائرها الفرديّة والاجتماعية والبشريّة العامّة، ما لم يكن معروفاً في الحضارات والثقافات والفلسفات السابقة جميعاً.

(١) راجع بعض هذه الإخبارات الغيبية والعلمية في: د. صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ص ٤١ وما بعدها.

وفيه من القيم الكبرى، أخلاقية وإنسانية واجتماعية عامة، ما لم يكن وارداً على العقول، ولا جارياً على الخواطر، ولا مأثوراً في واقع الناس. ويكفي أن نذكر في ذلك، من القيم والتشريعات، قيمة تكريم الإنسان وتحريره من الاستبداد، وتقدير حقوقه الإنسانية، بقطع النظر عن جنسه ولونه ودينه، وإعلان الوحدة الإنسانية العالمية، وتنظيم الحياة الأسرية، وضبط العلاقات الاجتماعية والدولية على أسس ثابتة من العدل، وغير ذلك ممّا أصبح يُعرف اليوم بالإعجاز التشريعي، وهو كلّ لم يكن معهوداً في عصر النزول القرآني، لا في البيئة المحلية ولا في البيئة العالمية، بل لم يكن معروفاً في تاريخ الحضارات، ما اندرس منها وما بقي.

وإذا نظرنا إلى الشخصية المحمدية، ألفيناها شخصية - على سمو طبيعتها، وطهارة فطرتها، وخلوص معدنها - لم تكن متأثرة بعلم ولا بثقافة من غير ما كان سائداً بالبيئة المكّية التي نشأت فيها وترعرعت. فقد عاش، (ص)، طوال حياته في تلك البيئة لم يغادرها، إلّا لأيام قلائل إلى الشّام، وهو غلام في رفقة عمّه، ثمّ هو شابّ في تجارة عجلّى ممّا لا يمكن بحال أن يغيّر من تكوينه الثقافي شيئاً. وقد كان، (ص)، بالإضافة إلى ذلك أمياً، لا يعرف القراءة ولا الكتابة، ممّا يعني عدم اطلاعه على المذاهب والأديان، إذا لم يعايش أهلها، ويتعرف على البيئة التي تنتشر فيها.

ولم تكن البيئة المكّية على عهد بشيء من المذاهب

والفلسفات والأديان، بله أن تكون متشعبة بشيء من ذلك، يتشربه الناشئون فيها بمجرد النشأة، وإنما كانت بيئة خلواً من كل ذلك، تتسم بثقافة بدوية بدائية بسيطة، منقطعة عن كل فلسفة ودين، إلا أن تكون آثار دراسة لحنيفية إبراهيم (ع)، يتحنت بها، في حدود ذواتهم، أفراد لا تجمعهم وحدة تنظيمية. ولئن كانت هذه البيئة متفشية فيها ثقافة بيانية راقية، فإنها لم تكن ثقافة تتجاوز جمالية القول في صورته الشعرية إلى محتويات تتصف بالعمق الفلسفي والتشريعي والديني.

وإذا قارنا بين الشخصية النبوية في تكوينها الذاتي وفي البيئة الثقافية التي نشأت فيها من جهة، والقرآن في محتوياته البيانية والقيمية والعلمية والتشريعية المعجزة على النحو الذي وصفناه في الطرفين من جهة أخرى، تبين أن العقل لا يمكن أن يحكم إلا بأن هذا القرآن يستحيل أن يكون مصدره شخصية النبي الذي جاء به، أو البيئة المحلّية التي نشأ وعاش فيها، أو البيئة العالمية التي شهدت ظهور دعوته؛ فكل هذه العناصر الثلاثة ليس في طبيعتها ما يمكن عقلاً أن يفرز مثل القرآن في مبناه ومعناه. وقد تقرّر في التاريخ الثقافي للإنسان أن المؤلفات البشرية، مهما تكن عليه من الريادة والفرادة والتميز، فإنها لا بد أن تكون ضاربة بسبب في البيئة التي نشأت فيها؛ وأن تكون، مهما تظهر عليها سمات التفوق والتميز، حلقة مرتبطة بما قبلها، على سبيل التفاعل الذي يثمر التشابه. وأما هذا الكتاب، فقد كان في فرادته مقطوعاً عن بيئته، مفصلاً عنها. فيكون إذن

صادراً عن مصدر غير هذه العناصر كلّها، وذلك هو الله تعالى، وبهذا تستبين المصدرية القرآنية المحض لله تعالى.

ولعلّ من الأسباب التي أوقعت محرّر دائرة المعارف، في مادّة القرآن، في الميل إلى القول بتعدّد المصدرية القرآنية، كما أوقعت غيره من المستشرقين في ذلك، أنّه انصرف في دراسته للقرآن عن محتواه إلى اعتباراته الخارجيّة. ولو اتّجه البحث إلى المحتوى لتبيّن بصفة موضوعيّة، من خلال قوّته الإعجازيّة، أنّ مصدره ليس من التّعّدّد كما وقع الانتهاء إليه. وممّا هو دالّ على ذلك، أنّ الذين تعمّقوا في دراسة المحتوى القرآني، من غير المؤمنين به، انتهوا في الغالب إلى التسليم بمصدريته الإلهية. ومن الأمثلة القريبة لهؤلاء، موريس بوكاي وروجيه غارودي اللذين أسلما بعد ذلك.

(ب) شهادة السيرة النبويّة:

إنّ في السيرة النبويّة - متمثّلة في تصرفاته (ص)، خلال حياته كلّها قبل بعثته وبعدها - شهادة على أنّ مصدر ما جاء به من القرآن هو من عند الله تعالى، وليس من عند نفسه، ولا من عند غيره من النّاس. فقد كان (ص) يعلن أنّ ما يبلغه للنّاس من القرآن هو من وحي الله تعالى وحده لا يشاركه فيه مصدر آخر. وهذا الإعلان عن وحدة المصدر القرآني من قبل شخص النبيّ نفسه يُعدّ شهادة موضوعيّة على صدق محتواها، وثبوت تلك

الوحدة المصدرية؛ وذلك لأنها شهادة تزكيتها السيرة النبوية، وترتقي بها إلى درجة الثبوت القطعي.

وبيان ذلك أنّ هذا الرجل، الذي اسمه محمّد بن عبد الله، كان رجلاً معروفاً بالنسب والأسرة والحياة بين قومه الذين نشأ وعاش بينهم طوال حياته. وقد تواتر نتيجة التجربة الطويلة المتواصلة، أنّ محمّداً بن عبد الله رجل أمين لا يكذب؛ والشهداء على ذلك من الناس عامّة، وممن كانوا يناصبون دعوته العداً خاصّة، لا يُحصون عدداً؛ ويكفي أن يُذكر في هذا الصدد أنّه كان يُلقب من قبل الناس بالأمين؛ وأنّ عمّه، المعادي لدعوته أشدّ العدا، كان يعترف له بالصدق، ويدعي أن ما جاء به وهم أو مسّ من الجنّ؛ وأنّ سفيان بن حرب، وقد كان من أعداء دعوته، شهد له بالصدق لما استشهده في ذلك هرقل عظيم الروم. وهكذا أجمع الناس كلّهم على أنّه رجل صادق لا يكذب.

ويحقّ التساؤل هنا: هل يمكن عادةً وعقلاً، أن يتّصف محمد بن عبد الله أربعين عاماً بالصدق الذي شهد به الناس جميعاً، والذي أصبح له سجيّة راسخة وطبعاً لا يحول. ثمّ يعتمد بعد ذلك إلى الكذب، فيصنع كلاماً من عنده، أو يأخذه عن غيره من الناس، ويدّعي أنّه عن مصدر إلهي؟ إنّ هذا الاحتمال لا يقوّه العقل ولا مجرى العادة، كما عُرفت في حياة الناس. فلا تكون هذه السيرة النبوية إذن بما اتّصفت به من ديمومة الصدق، إلّا شاهدة على صدق الإعلان النبوي، بأنّ

القرآن الكريم مصدره الله تعالى، وليس له من مصدر سواه، كما جاء به ذلك الإعلان^(١).

ج) شهادة ظاهرة الوحي القرآني:

ربّما زُعِمَ أنّ النبي محمّداً (ص)، لم يكن كاذباً في ما ادّعاه من نسبة القرآن إلى المصدر الإلهي، من حيث إنه كان يعتقد ذلك الادّعاء في نفسه، ولكن في حقيقة الأمر لم يكن الأمر كذلك؛ لأنّ ذلك الاعتقاد كان ناشئاً عن وهم لا عن حقيقة، كأن يتوهم أو يُخيّل إليه بأنّ ما يجده في نفسه ويعلنه للناس من القرآن هو من عند الله؛ وهو في حقيقة الأمر من عنده، من تلقاء ظواهر تعرض للنفس، يتولّد فيها الكلام من الذات، ويُنسب توهماً إلى مصدر إلهي. وبهذا تسقط شهادة السيرة النبوية على المصدرية الإلهية للقرآن الكريم.

وفي الرّدّ على هذا الزعم، يمكن الرجوع إلى ظاهرة الوحي نفسها، تلك التي كان القرآن الكريم ينزل بها على النبيّ، (ص). فتلك الظاهرة، حينما تُحلّل في ذاتها، وتُلاحظ كيفيتها، وتُقارن بما يمكن أن يطرأ من العوارض النفسية ممّا يُنسب إليه نوع شبيه بها، فإنّه حينئذ يمكن أن يُتخذ من تلك الظاهرة شاهداً آخر على أنّ القرآن الكريم مصدره الوحيد هو الله تعالى، وليس للذات النبوية دخل في ذلك بحال من الأحوال.

(١) راجع هذه الشهادة مفضّلة في: وحيد الدّين خان: الإسلام يتحدّى، ص

فظاهرة الوحي، الذي كان ينزل به القرآن على النبي، (ص)، هي ظاهرة معروفة وموصوفة بما هو مشهور متداول عند المسلمين وغير المسلمين. ويهمنا في هذا المقام أوصافها الظاهرية التي ذكرت الآثار أنها كانت تتمثل في حالة من الشدة تنتاب النبي، (ص)، حال نزول الوحي عليه، يحمّر معها وجهه، ويتصبّب عرقه في اليوم الشديد البرد، ويثقل وزنه بما يُشعر من يكون ملامساً له من الناس أو مركوباً له من الرّواحل، ثمّ تفصم عنه تلك الحالة، وهو في أتمّ وعيه أثناءها وبعدها. وتنتهي إلى الإفضاء بجزء من القرآن قليل أو كثير، متجانس مع ما كان قبله وما يأتي بعده.

إنّ هذه الظاهرة، في خصائصها الجسميّة والنفسيّة، وفي ما ثمره من القول، مبنّى ومعنى، تختلف عن كلّ ظاهرة من الظواهر الأخرى التي تطرأ على الإنسان وتنتج عنها طائفة من الأقوال. فلا هي ظاهرة صرع كما يدّعي بعض المعادين للنبوّة المحمّديّة، لأنّ هذه ظاهرة عصبيّة مرضيّة، لا تسفر إلّا عن كلام مخلوط ليس له معنى، ولا يرتبط أوله بآخره، ولا سابقه بلاحقه؛ ولا هي ظاهرة مكاشفة نفسيّة كما يدّعي آخرون، لأنّ هذه لا ترافقها عوارض جسميّة كتلك التي ترافق ظاهرة الوحي، كما أنّها لا تكون راتبة على طول مدّة، وإنّما هي تلمّ بالإنسان مرّات محدودة. وهي أيضاً لا تسفر عن نسق كلامي يتضمّن نسقاً مذهبياً يتكامل بالتوالي طوال ما يزيد عن عشرين عاماً، شأن النسق القرآني في مبناه ومعناه؛ وهكذا الأمر في ما يخصّ

كلّ ظاهرة يمكن أن تطرأ على الإنسان، فإنّها تبدو، عند التحليل، والمقارنة، مغايرة لظاهرة الوحي مغايرة كليّة.

فهل يكون القرآن الكريم، إذن، نتاجاً لظاهرة من الظواهر النفسية المغايرة لظاهرة الوحي؟ إنّ العقل لا يمكنه أن يجيب عن ذلك بالإيجاب؛ لأنّ الاختلاف في طبيعة الظواهر يفضي إلى نفي ما هو معهود في حقّ الناس منها أن يكون هو ما ثبت في حقّ النبيّ. فلا يكون القرآن، إذًا، بحال، ناشئاً عن ذلك المعهود، وإنّما يكون ناشئاً عن ذلك الخاصّ بالنبيّ متمثلاً في الظاهرة التي انفرد وحده بطبيعتها، وهي ظاهرة الوحي.

وكذلك فإنّ مجرى العادة وشاهد التجربة في تاريخ الناس، لم يؤثر فيهما قطّ أنّ بعضاً من تلك الظواهر النفسية المعهودة أسفرت عن محتوى دينيّ متكامل غير بقوة الحق فيه وجه التاريخ البشري كما فعل القرآن الكريم؛ إذ ليس من طبيعتها أن تسفر عن ذلك؛ بما هي في الغالب تشبه أن تكون عوارض مرضية، فكيف لها أن تبني ديناً يغيّر التاريخ؟ إنّ هذا القرآن ليس إلّا ناشئاً عن ظاهرة فريدة، هي ظاهرة الوحي الذي تلقاه فيها النبيّ (ص) من مصدره الإلهي خالصاً من أيّ مصدر آخر، تشهد بذلك طبيعة هذه الظاهرة نفسها^(١)، كما تشهد به السيرة النبوية، وكما يشهد به المحتوى القرآني في أبعاده المختلفة.

(١) راجع تفاصيل هذه الشهادة في: مالك بن نبي: الظاهرة القرآنية، ص ١١٥.

٢ - التمايز بين القرآن والشخصية المحمدية:

ثبت لدينا مما سبق أن الشخصية المحمدية، بحسب طبيعتها الثقافية من جهة وبحسب طبيعة المحتوى القرآني في أبعاده العلمية والتشريعية والقيمية العامة من جهة أخرى، لا يمكن بحال أن تكون علاقتها بالقرآن الكريم علاقة التمازج المنبئ عن صلة إنتاجية بين الطرفين. ويمكن أن نثبت هذا الأمر من خلال شهادة الواقع القرآني نفسه، فإن المتتبع للقرآن الكريم، تتبع استقراء، في أسلوب خطابه، وفي توجيه أوامره ونواهيه، وفي مناسبات مقاصده وأغراضه، يتبين من حصيلة استقراءه بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك تمايزاً تاماً بين القرآن الكريم والشخصية المحمدية، وانفصالاً بئناً عنها، بحيث إنه يستقر في ذهن القارئ للقرآن أنه يقرأ كلاماً ليس له علاقة مصدرية بشخص النبي، وإنما هو فيه شخص متلق للخطاب، يوجه إليه الأمر والنهي، بل يوجه إليه اللوم والعتاب أحياناً. وهذا المعنى من التمايز والانفصال بين الطرفين تقطع به شواهد كثيرة من الواقع القرآني، لعل من أبينها وأهمها ما يلي:

(أ) شاهد الوعي المحمدي بغيرية الوحي:

في القرآن الكريم شهادة متكررة تؤكد الشعور النبوي الواعي بأن الخطاب القرآني منفصل عن الشخصية النبوية، صادر عن مصدر خارج عنها؛ كما تؤكد الشعور الواعي بأن هذه الشخصية إنما هي شخصية متلقية لما يرد عليها من خارجها من وحي،

ولا دور لها فيه بحال من الأحوال سوى دور التلقي والاستيعاب، ثم دور التبليغ.

ونلتقي بهذه الشهادة، أول ما نلتقي، في فاتحة ما نزل من القرآن الكريم، متمثلاً في ذلك الحوار الذي دار بين حامل الوحي، ومحمد (ص)، المكلف بحمله؛ وذلك حينما أمر بالقراءة فامتنع لأنه لا يعرف القراءة، وتكرر المشهد ثلاثاً^(١)، وكأنا فيه تأكيد مقصود ثبت به، على مر الزمن، المغايرة بين الشخصية النبوية وظاهرة الوحي القرآني؛ وذلك من خلال هذه المداولة الثلاثية التي تقطع برسوخ الوعي بالمفاصلة بين الطرفين، بما تحمل من التكرار المنبه إلى كل ما عسى أن يحصل من التخيلات والأوهام.

وبعد الفاتحة تتوالى من واقع القرآن الكريم شهادات الشعور النبوي بمغايرة الوحي لشخصه طوال نزول الوحي عليه. ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلُ مِنْ يَدَايَ نَفْسِي إِنْ أَرَادْتُ أَنْ أُبَدِّلُ مِنْ يَدَايَ نَفْسِي إِنْ أَرَادْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [يونس/١٥]، وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [الكهف/١١٠]؛ فهذا الشعور النبوي الواعي بالمغايرة بين الوحي القرآني وشخص النبي، كما هو مسجل تكراراً في القرآن الكريم، يقوم مقام الشاهد على التمايز بين الطرفين.

(١) راجع الحديث النبوي المسجل للحادثة في البخاري: كتاب بدء الوحي.

(ب) شاهد الأمر والنهي:

في القرآن الكريم خطاب متكرّر متّجه لشخص محمّد، (ص)، وهو خطاب يحمل الأوامر والنواهي، تكليفاً بفعل أشياء قولاً وعملاً، وبترك أشياء أخرى قولاً وعملاً أيضاً؛ وقد بلغ حجم هذا الخطاب الأمر النّاهي من السّعة والتكرار ما تجاوز به فيما يتعلّق بالأمر بالقول بصيغة «قُل» فقط ثلاثمئة مرّة، فكيف لو أُحصيت الأوامر بكلّ صيغها الأخرى. ولو أُحصيت النواهي بمختلف أشكالها لتبيّنَ إذن - وهذا ما هو واقع - من حيث الكثرة والاستمرار والتنوّع أنها خصيصة قرآنية تسري في كلّ مقام، وتتخلّل كلّ مشهد، بحيث تشكل مقوّمات أساسياً من مقوّمات القرآن الكريم في ظاهر أسلوبه، وفي باطن معانيه وقضياه.

والخطاب المتكرّر بالأمر والنهي، متوجّهاً لشخص النّبّي (ص)، على هذا النحو من الاستمرارية والتوسّع والتنوّع في المقامات، لا يمكن إلّا أن يكون شاهداً، يبلغ في حكم العقل مبلغ القطع، بأنّ هذا القرآن المخاطب متمايز في مصدره عن ذلك الشّخص المخاطب، إذ كيف يمكن أن يرد الأمر والنهي من الشّخص على ذاته نفسها، وهو في حال الاستواء العقلي كما هو مسلّم به في حقّ محمّد (ص)؟! وإذا جاز افتراضاً أن يحدث ذلك مرّة أو بضع مرّات، فكيف يجوز أن يستمرّ حدوثه السّنوات العديدة، وأن يرد على المواضيع والمقامات المتنوّعة الكثيرة، كما هو مسجّل في القرآن الكريم، الذي نزل تنجيماً على مدى أكثر من عشرين عاماً؟

ج) شاهد الخطاب العتابي:

في القرآن الكريم خطاب إلى شخص النبي، (ص)، منفرداً أو مع غيره من أصحابه، بالعتاب في مواضع متعدّدة، وفي مراحل مختلفة من تاريخه، وبأساليب مختلفة بين اللين والشدة. وفيه أيضاً خطاب له مبشّر بالعمو والمغفرة عن بعض ما صدر عنه ممّا هو مخالف للأولى من التصرفات. وفيه أيضاً خطاب يتضمّن التنبيه والإنذار، بل التّهديد والوعيد؛ ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى خطاباً للنبي، (ص)، بطريق مباشر أو غير مباشر: ﴿مَا كَانَتْ لِيْنِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُنْخَبَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال/٦٧]، وقوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ [التوبة/٤٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ نَبُنْتَك لَقَد كِدْت تَرْكُنَ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً﴾ (٧٤) إِذَا لَأَذْنَك ضِعْفَ الْحَيَوةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ [الإسراء/٧٤ - ٧٥].

فهذا الخطاب العتابي، في أشكاله المختلفة، يشهد في حكم العقل والعرف معاً، بأنّ القول المخاطب هو قول متميّز عن ذات الشخص المخاطب، إذ كيف يمكن للمرء وهو سويّ العقل أن يصدر عنه هو نفسه عتاب لذاته وعمو عنها وتنبيه ووعيد لها، وأن يتكرّر ذلك في سيرته على مرّ السنين، ويتنوّع باختلاف المواقف والمقامات؟ فإذا كان الاتفاق قائماً على التّسليم بأنّ الشخصية النبوية هي شخصية سوية سليمة في صحّتها العقلية والنفسية - وهو الأمر المسلّم به بين كلّ العقلاء من الموافقين والمعارضين - فلا يبقى إلّا التّسليم بأنّ هذا الخطاب العتابي،

المتكرر المُوجّه إلى هذه الشّخصيّة، هو خطاب مُوجّه إليها من خارجها، وهي ليست إلّا شخصيّة متلقّية له، تلقّي المخلوق الضّعيف الذي يتعرّض للخطاب، من موجود قويّ هو الله تعالى^(١).

(د) شاهد التفرقة بين القرآن وغيره:

كان النّبّي، (ص)، يعي ما يجده في نفسه من الوحي، الوارد عليه من خارج ذاته، تمام الوعي، ويهيمن عليه هيمنة معرفيّة تامّة، فيفرّق بين نوعين منه تفرقة تفصيليّة محدّدة: نوع هو القرآن الكريم الذي يوحى به إليه بطرق معهودة عنده، ويكون ذا خصائص وصفات متعلّقة به وحده دون غيره، وعلى رأسها الإعجاز، ونوع هو إلهام إلهي، يجده في نفسه، يختلف في بعض خصائصه عن الأوّل، وهو الحديث النّبوي.

ومن دلالات التفرقة القاطعة بين النوعين، أنّه، عليه الصلاة والسلام، كان يحافظ في النوع الأوّل، وهو القرآن، على الصّفة التي ورد بها في نصّها ومعناها مثلما نزلت به عليه، من مصدرها، ثمّ هو يأمر بعض أصحابه بتدوينه منفرداً غير مخلوط بغيره، في حرص شديد على أن لا يختلط بغيره؛ في حين أنّه كان يعبّر عن النوع الثّاني، وهو الحديث الشريف، بأسلوبه هو، مع المحافظة على معناه، ثمّ يأمر أصحابه بأن لا يدوّنوا منه شيئاً حتّى لا يختلط بالقرآن الكريم، فيبقى إذاً متميّزاً في واقعه

(١) راجع، في هذا الشّاهد، صبحي الصّالح: مباحث في علوم القرآن، ص

الخارجي، مكتوباً في القراطيس، أو محفوظاً في صدور الآخرين، كما هو، متميزاً في وجدانه مثلما نزل عليه.

وكما كان يميّز (ص) بين هذين النوعين من الوحي، فقد كان يميّز أيضاً في وضوح تامّ بين الوحي بنوعيه قرآناً وحديثاً، وبين معاني يأتي بها هو من عنده ويكسوها من لفظه، اجتهاداً منه في معالجة بعض شؤون الحياة وعوارض مشاكلها، وهو ما كان ينبّه إليه أصحابه، بمثل قوله: «إنّما أنا بشر مثلكم، وإنّ الظنّ يخطئ ويصيب، ولكن ما قلت لكم قال الله فلن أكذب على الله»^(١). فهذا الظنّ، الذي يخطئ ويصيب، إنّما المقصود به ما يأتي به من قول من عند ذاته، مفارقاً لما يجده في نفسه من الوحي قرآناً وحديثاً.

ومن دلالات تفرقة الفاصلة، بين ما ينزل عليه من وحي قرآني وما يجده في نفسه ممّا هو مخالف له، أنّ هذا الوحي القرآنيّ كان ينقطع عليه الزّمن الطّويل، ويكون مشتاقاً إليه الشوق العظيم الذي يبلغ منه مبلغ التّبريح^(٢)؛ ولكنّه لا ينزل عليه منه شيء إلاّ حينما يأتي من تلقاء منزّله. كما أنّه قد يكون في أشد الحاجة إلى أن ينزل عليه وحي قرآني ليفصل في حادثة من حوادث الحياة، أو معضلة من المعضلات الطّارئة. ولكنّه لا

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الأحكام، رقم ٢٤٦١.

(٢) راجع، ما عناه التّبيّي (ص) من ذلك بعد انقطاع الوحي عليه، إثر نزوله الأوّل، في البخاري: كتاب التعبير.

ينزل منه شيء إلا في الإتيان المقدر من المصدر الأعلى الذي منه يكون النزول^(١).

إنّ هذه التفرقة الفاصلة التي يجدها النبيّ، (ص)، في نفسه بين ما هو وحي قرآني، وما هو وحي حديثي، وما هو اجتهاد شخصي ثمّ التفرقة في ظاهر القول بين هذه الأنواع الثلاثة، ليشهد بالتّمايز بين الوحي القرآني والشخصية النبوية، شهادة يؤكدها ما يجده في نفسه من الشوق المبرح إليه، والحاجة الشديدة إلى نزوله، ولكن مع تمنع ذلك النزول بمجرد طلب الشوق والحاجة، وخضوعه لتقدير خارج عن الذات المحمدية. ولو كان الأمر متعلقاً بذات الشخصية المحمدية تعلق التمازج لاختلط ما يصدر عن تلك الشخصية دون تمايز، ولوجد في النفس بداعي الطلب شوقاً أو حاجة.

٣ - انتفاء الاضطراب والجهالة في المصدر القرآني:

تقدّم لنا سابقاً أنّ في دائرة المعارف الإسلامية ادّعاء بالاضطراب في المصدر القرآني، كما يصوّره القرآن نفسه، حيث إنّهُ يُنسب إلى مصادر مختلفة باختلاف المراحل التاريخية، كما أنّ فيها ادّعاء بالغموض والجهالة في بعض المصادر التي نسب القرآن نفسه إليها؛ وهذا الادّعاء في شقيه لا يثبت عند التّمحيص، وإنّما هو ناشئ في الغالب عن قصور في فهم

(١) من أمثلة ذلك، ما كان في حادثة الإفك. راجع قصتها في البخاري: كتاب التفسير.

المدلولات القرآنية، من خلال أساليب النظم في البيان العربي، وهو الذي جرى عليه القرآن الكريم، ومن خلال الخصائص البيانية التي بُني عليها ذلك النظم، وبتتبع تلك الادعاءات في عرضها وفي المستندات التي انبنت عليها، يتبين خطأها على نحو ما نورده من العناصر التالية:

أ) وحدة المخاطب:

المخاطب في القرآن الكريم واحد في كل المواضيع التي ورد فيها الخطاب، وفي كل المقامات التي عُرضت فيها تلك المواضيع، ومهما وقع التنوع في المخاطبين، وهو الله تعالى مصدر الوحي. إلا أن هذا المخاطب الواحد ربما اختلفت التعبيرات عنه في القرآن الكريم بصفته مخاطباً. فقد يكون الوارد في خطابه تعبيراً عن ذاته اسماً، وقد يكون ضميراً ظاهراً أو مستتراً، وقد يكون ضميراً متكلماً أو غائباً. وكذلك قد يكون الخطاب مباشراً، أو على السنة آخريين، أو بأمثلة تضرب، أو بقصص تعرض.

لقد وردت في القرآن الكريم هذه الأساليب كلها في التعبير عن المصدر المخاطب، ولكن هذا المصدر مع اختلاف التعبيرات عنه هو مصدر واحد. والداعي إلى هذا التنوع في التعبير عنه هو داعٍ بلاغي يعود إلى مقتضيات الأحوال في التبليغ إلى السامع، وقوة توصيل المعاني إليه، وشدة التأثير فيه، وذلك اعتباراً لنوع المخاطب، من جهة؛ وللمقامات الذاتية

والموضوعية التي يكون فيها، من جهة أخرى. وفي علوم اللغة العربية عموماً، وعلوم القرآن خصوصاً، أبواب مفصلة في هذا الموضوع^(١)؛ فلا علاقة، إذن، للاختلاف في اسم المخاطب بالقرآن وكيفية الاختلاف أو التعدد فيه، كما أراد محرر مادة القرآن في دائرة المعارف أن يضمته في تحريره بطريق الإضمار.

ب) انتفاء المصدرية الكتابية:

كثيراً ما تردّد في دراسات المستشرقين أنّ القرآن الكريم يتضمّن مبادئ وأقوالاً لليهود والنصارى أخذت منهم بطرق مختلفة، فأدخلت فيه على سبيل المصدرية المستقلة. وهذا الادّعاء هو نفسه الذي تردّد في دائرة المعارف الإسلامية، تصريحاً وتلميحاً، كما مرّ عرضه. وعند تبين الادّعاء بالمصدرية الكتابية للقرآن الكريم من اليهود والنصارى، يظهر أنّه ادّعاء هو أقرب إلى الهزل منه إلى الجدّ، لتهافت مستنداته ومنهج بنيته، ممّا ينتهي به إلى البطلان في حكم العادة والعقل في آن واحد.

فمن حيث العلاقة بين النبيّ (ص) والمصدر الكتابي، لم يثبت اتصال من شأنه أن يفضي إلى أخذ من ذلك المصدر، بما يشكّل وجوداً في البنية القرآنية. فقد كانت البيئة المكيّة خالية من أهل الكتاب؛ وسفرتان قصيرتان قام بهما النبيّ، (ص)، إلى الشام لأغراض تجارية عجلية، وبملازمة من رفقاء سفر حضروا

(١) راجع عرضاً وافياً لذلك، وأمثلة كثيرة من القرآن الكريم فيه، في الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ٣/٣١٤، وما بعدها.

معهُ كلّ معاملاته واتّصالاته، ولم يرووا ممّا يفيد التّعلّم شيئاً؛ ليس من شأنهما عادة أن تفضيا إلى أخذٍ من التّصارى لمبادئ وأخبار تبقى في نفسه وفي نفوس مرافقيه سرّاً مكتوماً إلى ما بعد زمن طويل، حينما نزل عليه القرآن، وأعلن به للناس. فهذه المرحلة المكيّة من حياة النّبويّ، إذأ، لا يستقيم في العقل أن يكون أخذ فيها من أهل الكتاب شيئاً، كما جاء في دائرة المعارف، أنّها هي التي تمّ فيها الأخذ من هذا المصدر الكتابي^(١).

ومن حيث ما ورد في القرآن الكريم من أخبار وقصص يشبه بعض منها ما جاء في التوراة والإنجيل، فهو أمر ليس بمستغرب، ولا هو بدالّ على الاقتباس؛ وذلك لأنّ هذين الكتّابين، وإن كانا قد حرّفا تحريفاً كبيراً، إلّا أنّه ربّما يكون قد بقي فيهما شذرات، وإن تكن قليلة، من الوحي الحق الذي هو أصل لهما حرّفا عنه، ولما كان مصدر الوحي الذي منه نزلت الكتب السّماوية كلّها واحداً، وهو الله تعالى، فلا غرابة في هذا التّشابه مع نفي الاقتباس. وممّا ينفي هذا الاقتباس، المدعى أيضاً، أنّ القرآن الكريم جاء مهيمناً على ما عند اليهود والنصارى من الكتب، مخالفاً لما فيها من الأحداث والرّوايات، مبيّناً لما فيها من أخطاء تاريخيّة وعلميّة ومنطقيّة، فكيف يكون، إذن، أخذاً منها، وهو على هذا الوضع المخالف لها، وهذا الموقف التّقديّ منها؟

(١) راجع بياناً وافياً لهذه المعاني في صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ص ٤٤ وما بعدها.

وفي ما يتعلّق بما جاء في القرآن الكريم من موقف من أهل الكتاب أكثر تمييزاً لهم ولكتبهم في التعبير، وأوضح خصاماً لهم في العلاقة بهم في المرحلة المدنيّة منه في المرحلة المكيّة، ممّا ورّت به دائرة المعارف عن صلة تأثّر القرآن بالكتب السّابقة في هذه المرحلة، فإنّه لا يدلّ على ذلك بحال من الأحوال، وإنّما سببه المنطقيّ المعقول هو أنّ الدّعوة الإسلاميّة لم يكن لها في الطّور المكيّ احتكاك بأهل الكتاب؛ إذ هم غير موجودين بمكّة، فلم يكن لهم ذكر مميّز، ولم يكن معهم خصام في القرآن المكيّ؛ وأمّا في الطّور المدني فقد أصبحوا، خاصّة اليهود منهم، خصماء رئيسيين للدّعوة الإسلاميّة؛ فبرز في القرآن الكريم ذكرهم وذكر كتبهم في مقام المدافعة التي تقتضي، فيما تقتضي، تمييز الكتاب الذي هو القرآن عن كتب أهل الكتاب، وتمييز المسلمين عنهم.

(ج) انتفاء المصدرية المجهولة:

إنّ القول بأنّ للقرآن مصدراً مجهولاً أو غامضاً، كما يورد بعض المستشرقين، وكما أوّمت إليه دائرة المعارف، إنّما كان الدّاعي إليه ما ورد في القرآن نفسه، من عرض لادّعاءات بعض المعارضين له، بأنّه كان يُملَى على النّبِيّ من قِبَل آخرين من النّاس، مجهولي الهويةّ معبّر عنهم حيناً بقوم آخرين، وحيناً ببعض البشر، وحيناً بالمبني للمجهول، كما مرّ ذكره. فقد أخذت هذه الادّعاءات من قِبَل المعارضين في زمن نزول

القرآن، واستُصْحبت، لتكون هي نفسها ادّعاءات من قِبل محرّري دائرة المعارف.

والقرآن الكريم إنّما عرض تلك الادّعاءات القديمة، من باب الموضوعيّة، على عادته في عرض آراء الخصوم، كما هي عند مجادلّتهم فيما يعارضون فيه. ولكنّه عقّب عليها بالردّ لبيان بطلانها. وما زال ذلك الردّ الشاهد على البطلان، قائم الحجّة إلى الآن، وسيبقى قائماً في المستقبل، ومنه الردّ بالقول:

﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبُ مِنْ هَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]

وأمثال ذلك من الردود التي أعقبت تلك الادّعاءات في حينها. وإنّه ليس من المنهج الصّحيح أن يؤخذ ادّعاء المعارضة عند نزول القرآن منذ أربعة عشر قرناً، بأنّ له مصدراً مجهولاً مأخذ التسليم الآن؛ والحال أنّ ذلك الادّعاء لم يقم على أي دليل، لا في حقيقة ذاته، ولا في زعم أصحابه، وإنّما كان ناشئاً فقط عن رد فعل متعجّلٍ من قِبل قوم لم يعهدوا في حياتهم، ولا في ثقافتهم، ظاهرة نزول الوحي، فكيف يردّد ذلك اليوم، وقد استبان الأمر وامْتُحن بمرور الزّمن؟

وفي ما يتعلّق بالمصدر الشيطاني الذي استنتجه المستشرقون، وأومأت إليه دائرة المعارف، من الآية التي أوردناها سابقاً، وهي الآية ٥٢ من سورة الحجّ، فإنّ استنتاج

ذلك المصدر منها لا يقوم على شيء معقول من التأويل، وإنما بُني على رواية في سبب نزول هذه الآية، تدعي زيادة ألفاظ في إحدى آيات القرآن عند نزولها على النبي، (ص)، ألقى بها الشيطان على لسانه حين كان الوحي ينزل عليه؛ وأدخلت في النص القرآني ثم نُسخت بعد ذلك^(١)، وهي رواية واهية لم يثبت منها شيء عند نقّاد الحديث، وإن تكن قد شاعت بين الناس، وتداولتها الكتب والمؤلفات.

والتأويل المعقول للآية أنّ الأمر فيها يتعلّق بالأنبياء جميعاً، وليست هي حالة خاصّة بمحمّد، (ص)، كما يفيد مطلعها ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ﴾ [الحج/٥٢]. وذلك الأمر هو ما يجده النبي في نفسه بحكم طبيعته البشرية، من الرّغبة في مهادنة الناس الذين يدعوهم إلى ما جاء به من دين، فيتساهل معهم في بعض ما يكونون عليه، رجاء أن يدخلوا في دينه بالتدرج، فينتهي أمرهم إلى الإيمان الكامل؛ فيعتبر ذلك من الله تعالى اجتهاداً خاطئاً منهم يشبه أن يكون من وساوس الشيطان، فيعدّله في نفوسهم إلى أن يستوي، أخذاً بالحزم في إقامة دعوة الناس على أصول الحقّ الكامل، من بداية خطّها إلى منتهاها؛ وبذلك يكون ما يجده الأنبياء في أنفسهم من أمانى التسهيل كأنما هو

(١) عُرف الحديث المرويّ في هذا الشأن بحديث الغرائيق.

إلقاء الشيطان، ويكون ما يعدّله الله تعالى من تلك الأماني إلى الأخذ بالحزم، كأنما هو نسخ لما يلقيه الشيطان^(١).

يتبيّن ممّا تقدّم أنّ ادّعاءات قد وردت في دائرة المعارف الإسلامية، صريحة وضمنيّة، متعلّقة بمصدر القرآن الكريم، تقرّر أنّ هذا المصدر هو مصادر متعدّدة؛ كما تبين أنّ هذه الادّعاءات التي وردت في معظمها على هيئة شكوك وشبه وتوريات لا يثبت منها شيء عند النّقد الممّحص؛ وإنّما هي مجرد أخيلة وافتراضات، لا تقوم على أدلّة تتّصف بالمعقوليّة، ولا حتّى بالجديّة.

وكان من الأولى أن يُحرّر ما يتعلّق بمادّة القرآن في دائرة المعارف متعلّقاً بمصدر القرآن الكريم على كفيّة تتّصف بالموضوعيّة وكفاية الأدلّة، وتكون خلاصته على النحو التالي: ينسب القرآن الكريم نفسه إلى مصدر وحيد هو المصدر الإلهي؛ ومن هذا المصدر نزل على النبيّ محمّد بواسطة حيناً وبغير واسطة حيناً آخر؛ وقد صرّح هو نفسه بهذه النّسبة وأكّدها في مواضع متعدّدة. والمتتبع لواقع القرآن، في ظاهرة نزوله، وفي مراحل تاريخه، وفي بنيته ومحتواه، يجد مصداقاً بيّناً على تلك الوحدة المصدريّة؛ فمن حيث هو ظاهرة وحي، استمرّت أكثر من عشرين عاماً، يتبيّن أنه ظاهرة لا دخل لشخصية محمد فيها، إذ هي مخالفة لكلّ ما عرف من الظواهر التي تعرض للبشر؛

(١) راجع، في هذا التأويل، السيّد قطب: في ظلال القرآن، ٧/٢٤٣٣.

ومن حيث هو محتوى بياني وعلمي وتشريعي، يتبين أنه ينطوي على ظواهر من الإعجاز، لا يمكن بحال أن تصدر عن مصدر إنسانيّ عند زمن نزوله أو بعده؛ فلا يكون هذا القرآن، إذن، إلا من مصدرٍ متعالٍ هو الله تعالى.

الفصل الثاني

جمع القرآن

تمهيد:

يُقصد بجمع القرآن عدّة معان، تشترك كلّها في معنى أساس هو الإحاطة بالقرآن في كيان واحد، بجميع الأجزاء والمحتويات التي يتكوّن منها. ومن هذه المعاني التي تندرج في معنى الجمع، حفظه في الصّدور، وكتابه في السّطور، واستحضار كلّ ما هو محفوظ في الصّدور، أو مسطور في الموادّ التي كتب فيها، لتؤلّف منه وحدة متكاملة، وترتيب المادّة المحفوظة، أو المكتوبة، على نسق معيّن من التّرتيب، في هيئة حفظ أو كتابة؛ فكلّ هذه المعاني يشملها معنى الجمع.

وقد كان جمع القرآن بهذه المعاني إحدى أهمّ المراحل في تاريخه. وأصبح باباً مهماً من أبواب علوم القرآن، لا يخلو منه مصنّف من المصنّفات فيها^(١). وللمستشرقين مشاركة واسعة في

(١) راجع، على سبيل المثال، الزركشي: البرهان في علوم القرآن: ١/٢٣٣؛ والسيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ١/٥٧؛ وصبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ٦٥.

دراسة هذه المرحلة من تاريخ القرآن. فقد أولوا اهتماماً كبيراً بجمعه، وبحثوا فيه بكلّ المعاني الفرعية التي تندرج تحته، وكان لهم في ذلك منهج يندرج ضمن المنهج المعتاد الذي بحثوا به في القرآن الكريم عامة^(١)، وهو المنهج الذي بينا بعضاً من خصائصه سابقاً. وبذلك المنهج الذي اتبعوه، وهو غير منسجم مع طبيعة القرآن وخصائصه، وقعوا، في ما يتعلّق بجمعه، في أخطاء كثيرة، كما وقعوا في بحوثهم القرآنية عموماً.

ودائرة المعارف الإسلامية لم تشدّ في هذا الموضوع عن الدراسات الاستشراقية عموماً. فقد تعرّضت في تعريفها بالقرآن، إلى جمعه، وخاصّة في مادّة «القرآن»؛ إذ خصّص محرّر هذه المادّة عنصراً من عناصر تحريره لموضوع الجمع تحت عنوان «تاريخ القرآن». كما تعرّض له في مواضع أخرى من بحثه في نفس المادّة. وفي هذا التّحرير تطرّق لمجموعة من القضايا المندرجة تحت معنى جمع القرآن، بالمفهوم الذي بيّناه آنفاً؛ وفيه وقع صاحبه في كثير من الآراء التي تستلزم عرضاً تعقيبيّاً، على نحو ما نوردّه فيما يلي.

I . موارد الادّعاء في جمع القرآن:

تماشياً مع طبيعة البحث الموسوعي في الاختصار والتركيز، كان ما خصّص للبحث في جمع القرآن في دائرة المعارف

(١) راجع المنهج الاستشراقي في البحوث القرآنية في: محمد حسين علي: المستشرقون والدراسات القرآنية، ٨٣ وما بعدها.

الإسلامية مختصراً، لا يتجاوز حجمه صفحتين أو ثلاثاً؛ ولكنه على اختصاره أو بأثر من اختصاره، اشتمل على أغاليل كثيرة في تقرير الآراء المتعلقة بالموضوع، وذلك في نفس الأسلوب المتراوح بين التصريح والتلميح؛ وهي أغاليل مُردّدة، في أكثرها، عمّا ورد من أغاليل المستشرقين الرّواد في البحوث القرآنية، دون تمحيص ولا استفادة ممّا جاء بعد أولئك الرّواد، من الدّراسات التعقيبيّة المصحّحة من قِبَل الباحثين المسلمين، وبعض الباحثين المستشرقين أيضاً. ونعرض فيما يلي أهمّ الأخطاء التي وردت في الموسوعة ثمّ نعقب عليها بما نراه صواباً.

١ - ادّعاءات تتعلّق بالجمع النبوي:

تعرّضت دائرة المعارف بالبحث لجمع القرآن الكريم في العهد النبوي، ووقعت فيما نحسبه خطأ مخالفاً للحقيقة، كما تشهد بها الرّوايات الموثوقة؛ ومن أهمّ الأخطاء المتعلقة بهذا الموضوع ما يلي:

(أ) ادّعاء أنّ بعض القرآن لم يكتب في عهد النبيّ:

جاء في الموسوعة الادّعاء بأنّ القرآن الكريم لم يكتب كلّه في حياة النبيّ (ص)، بل كتب بعضه وبقي البعض الآخر غير مكتوب، وهو ما يفهم من إشارات وإيماءات عديدة وردت في مواضع مختلفة، منها القول: إنّ القرآن، بحسب المذهب

الأرثوذكسي (أي المحافظ)، قد كتب في حياة محمد، أو بعد وفاته بقليل، بعدما جُمع لأول مرة عن طريق أصحابه. ونحن نعتقد أنّ التدوين النهائي للقرآن قد كان زمن الخليفة الثالث^(١). وهذه الشبهة ترددت كثيراً عند المستشرقين، حتى كادت أن تكون محلّ إجماع بينهم؛ بل إن بعضهم ذهب في ذلك إلى الادّعاء بأنّ بعض الشذرات من القرآن قد ضاعت بسبب عدم كتابتها، وأنه أصبح لذلك غير كامل الأجزاء^(٢).

ب) ادّعاء أن القرآن بدأت كتابته في المدينة:

جاء في الموسوعة أيضاً الادّعاء بأنّ ما كُتب من القرآن في عهد النبيّ إنّما بدأت كتابته في العهد المدني، وذلك ما يُفهم منه أنّ العهد المكيّ لم يدوّن فيه القرآن. وفي هذا المعنى ورد ما نصّه: إنّ المراجع التي بين أيدينا تثبت أنّ محمّداً قد بدأ في كتابة القرآن في السّنوات المدنيّة الأولى^(٣). ويُلحق بهذا الادّعاء زعم آخر، يتعلّق بمباشرة النبيّ بنفسه كتابة بعض القرآن. فقد جاء في نفس الموضع القول: إنّّه ليس من المستبعد أن يكون محمّد قد تولّى أحياناً، وبنفسه، كتابة الوحي^(٤).

(١) دائرة المعارف، ٤٠٥/٥.

(٢) راجع محمد حسين علي: المستشرقون والدراسات القرآنيّة، ٣٠.

(٣) دائرة المعارف، ٤٠٥/٥.

(٤) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

ج) ادعاء أن القرآن لم يُرتب في العهد النبوي:

ورد في الموسوعة ما يفيد أن جمع القرآن، بمعنى وضعه في وحدته المتكاملة على الترتيب الذي هو عليه اليوم، لم يتم في عهد الرسول ولا تحت إشرافه. وهذا المعنى يتضمّنه القول: إنّ مادّة السّور قد جمعت في حياة الرسول، ولكن لم توضع في صيغتها النهائيّة تحت إشرافه^(١)، وفيه إيحاءٌ بأنّ ضرباً من الجمع القرآني، متمثلاً في وضع أجزاء القرآن في وحدته المرتبة المعروفة الآن، لم يتمّ في حياة النبي، وإنّما تُرك متفرّقاً في مادّته إلى أن وُحد بعده، فيما هو موجود عليه اليوم. وهذا الإيحاء لا يعني أجزاء القرآن المكتوبة، وإنّما يعني الأجزاء المحفوظة كذلك.

٢- ادعاءات تتعلّق بالجمع الرّاشدي:

كما تعرّضت دائرة المعارف لجمع القرآن في العهد النبوي، تعرّضت أيضاً، وبشكل أكثر توسّعاً، لجمعه في عهد الخلفاء الرّاشدين. وفي هذا الموضوع وقع محرّر مادّة «القرآن» في خلط كبير بين المراحل التي تمّ فيها الجمع، وخلط في أعلام الصّحابة الذين كان لهم دور فيه، واضطراب في وصف الكيفيات التي تمّ بها. ومن أهمّ ما ورد من خلط في ذلك ما نعرضه تالياً:

(١) دائرة المعارف، ٤١٩/٥.

أ) ادّعاء الاضطراب في اسم الخليفة الجامع:

تضطرب دائرة المعارف في نسبة جمع القرآن في العهد الراشدي إلى من قام به من الخلفاء. وتورد في ذلك روايات فيها الغثّ والسّمين. ولكنها تعرض على صعيد واحد في معرض الاستدلال الذي تُبنى عليه النتائج؛ بل تعتمد أحياناً إلى التشكيك في القويّ الصّحيح من الرّوايات، والتوثيق للواهي الضّعيف منها. ومما ورد في هذا الخلط القول بأن هناك روايات كثيرة تجعل في كلّ مرّة من أحد الخلفاء الأربعة الرّجل الذي قام بمهمّة جمع القرآن^(١)، دون الانتهاء إلى رأي محدّد يكون معتمداً، وهو ما يوحى إلى القارئ بأنّ هذا الجمع، في العهد الراشدي، يكتنفه الغموض والاضطراب؛ وذلك إحياء يفضي إلى الشكّ في جمع القرآن على عهد الخلفاء الراشدين.

وفي موضع آخر، يورد كاتب مادّة «القرآن» في الدائرة روايات تميل إلى التحديد؛ فيستنتج منها أن عمر بن الخطّاب (رض) هو الذي قام بجمع القرآن، فكان أوّل من جمعه في المصحف. ثم يستدرك على هذه النتيجة بروايات أخرى يستنتج منها مجدداً أنّ أبا بكر هو الذي بدأ بجمع القرآن، وأن عمر هو الذي أنهى ذلك الجمع، أو أنّ أبا بكر هو أوّل من جمع القرآن في صحف، وعمر هو أوّل من جمعه في مصحف^(٢). وهكذا

(١) دائرة المعارف، ٤٠٦/٥.

(٢) راجع المصدر نفسه، الموضع نفسه.

ينتهي الأمر، كما جاء في دائرة المعارف، إلى حلقات من الافتراضات المتلاحقة التي لا تثمر إلا ظنوناً، في أمر هو في حقيقته على درجة عالية من الوضوح، وتتوفّر في حقه جملة كبيرة من الشهادات المثمرة لليقين.

(ب) ادعاء المنزع الشخصي في الجمع العثماني:

وفي ما يتعلّق بالجمع العثماني للقرآن الكريم، تورد دائرة المعارف بعض الروايات المتعلقة به، ومن بينها الرواية الأساسية التي رواها البخاري منتهية إلى أنس بن مالك. ولكنها لا توليها أهمية كبيرة في تقرير حقيقة هذا الجمع القرآني وأهدافه؛ وإنما هي تحاول بكثير من الموارد أن تكرّس بعض المعاني التي كان يردها بعض المستشرقين، وينقلها بعضهم عن بعض.

ومن أهمّ هذه المعاني ما كان يقع تداوله بين بعض المستشرقين، من أنّ اللجنة، التي شكّلها عثمان (رض)، جرى تشكيلها على أساس شيء من الولاء الشخصي له، إمّا بحكم القرابة أو بحكم المناصرة؛ وأنّ النتيجة بالتالي كانت جمع مصحف يؤثّر عثمان شخصياً، واستبعاد مصاحف أخرى لبعض الصحابة الآخرين، بل وإجبارهم على حرقها، ممّا سبّب بعض المشاكل معهم، وخاصة منهم عبد الله بن مسعود^(١).

(١) راجع في هذا الخصوص، رأياً للمستشرق بلاشير (Blachere)، مثلاً، ونقداً له في صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ٧٩.

فهذا المعنى نستشعره ممّا ورد في دائرة المعارف من القول بأن الرواية العثمانية للقرآن لم تكن إلا إحدى الروايات المنتشرة، وإن كانت تعتبر الأقرب من الوحي الأصلي، وإنّ هناك العديد من النصوص القرآنيّة التي ترجع إلى العديد من الصحابة، وكانت موجودة ومعمولاً بها في مختلف الأقاليم^(١). فهذا القول يبدو أنّه يقصد أن يثبت ضرباً من استئثار عثمان (رض) بمصحفه الخاصّ، أو المصحف المفضّل لديه لينشره في المسلمين، ويصبح هو المصحف الرّسمي، دون غيره من مصاحف الصحابة، وذلك بقوة سلطته السياسيّة التي ألّف بها اللّجنة أولاً؛ ثمّ فرض بها المصحف، ليعمل به كافة النّاس بعد ذلك.

٣ - ادّعاءات تتعلّق بترتيب القرآن:

ممّا يتعلّق بجمع القرآن الكريم، ترتيبه في آياته وسوره التّرتيب الزمني الذي نزل به على النبيّ، والترتيب الذي انتهى إليه عند اكتمال نزوله، فأصبح على الصّورة التي وصلنا بها الآن. وقد خصّ المستشرقون هذا الأمر بدراسة موسعة؛ لعلّها كانت من أوسع ما تناولوه به من البحث، وخاصّة في ما يتعلّق

(١) راجع دائرة المعارف الإسلاميّة، ٤٠٧/٥.

بالترتيب الزمني لنزول القرآن، فقد أُلّفوا في ذلك المجلّدات الطوال، وكتبوا فيه الرّسائل الكثيرة^(١).

وقد أولت دائرة المعارف موضوع الترتيب القرآني عناية، فخصّص محرّر مادّة «القرآن» عنصراً واسعاً بعنوان: التسلسل الزمني للنصّ القرآني (chronologie du texte)^(٢). وفي هذا التناول للترتيب القرآني، يقف القارئ على العديد من الآراء التي تحتاج إلى المراجعة والتّصحيح، نورد أهمّها، فيما يلي، إمّا بصفة عامّة تتعلّق بالأسباب التي دفعت المستشرقين إلى الاهتمام البالغ بهذا الموضوع، أو بصفة جزئية تتعلّق بآراء محدّدة فيه.

(أ) شبهة العناية بالترتيب الزمني للقرآن:

عرضت دائرة المعارف لموضوع الترتيب الزمني للقرآن الكريم، جرياً على عادة المستشرقين عموماً، وترديداً في الغالب لما أصبح أفكاراً مشاعة بينهم. ونكتفي في هذا المقام، عن إيراد التفاصيل، بإثارة ظاهرة العناية بالترتيب الزمني للقرآن على

(١) لعلّ أوّل من فتح الباب عريضاً في دراسة الترتيب الزمني للقرآن الكريم، هو المستشرق الألماني نولدكه (Noldeke)، الذي أُلّف في ذلك كتابه «تاريخ القرآن». ثمّ تتابع بعده كثير من المستشرقين في السياق نفسه؛ ومن أشهر من اعتنى بهذا الجانب من القرآن، المستشرق الفرنسي بلاشير (Blachère). راجع، في دراسات المستشرقين عن تاريخ القرآن عموماً، وترتيبه الزمني خصوصاً، محمد حسين علي: المستشرقون والدراسات القرآنية، ٢٥، وما بعدها.

(٢) راجع دائرة المعارف، ٤١٦/٥.

هذا النحو من المبالغة. إنّ الدّراسات القرآنيّة، التي أنجزها المسلمون قديماً وحديثاً، تكاد تخلو من تناول هذا الموضوع من القرآن الكريم، فلماذا يتناوله المستشرقون وتتناوله دائرة المعارف، إذن، بهذا الاهتمام الذي فاق الاهتمام بأيّ موضوع آخر من مواضيع القرآن؟

إنّ الأمر ليدعو إلى التّساؤل، كما يدعو أيضاً إلى البحث عن الجواب. ومن بين الأسطر، فيما ورد في دائرة المعارف، يمكن أن يقف الدّارس على إشارات ربّما كانت مفيدة في تبين الهدف الاستشراقي عامّة من البحث في الترتيب الزمني للقرآن الكريم، وهدف محرّر الموضوع في دائرة المعارف من ذلك خاصّة، وذلك باعتبار خصوصيتها في سعة انتشارها، كما بيّناه سابقاً.

ومن خلال تلك الإشارات، يكاد يتبيّن القارئ أنّ الهدف من البحث في هذا الموضوع هو الانتهاء إلى فكرتين أساسيتين: الأولى هي أن القرآن نزل في أحكامه كلّها لصيقاً بأحداث التاريخ، وأنّ تلك الأحكام مرتبطة تبعاً لذلك بتلك الأحداث ارتباطاً علّياً، فجاءت لتعالجها في خصوصياتها دون أن يكون لها امتداد بالمعالجة إلى غيرها ممّا يأتي بعدها على مرّ الزمن. والثانية، هي أن القرآن، بما هو في أحكامه، تاريخي على النحو الذي يريدون إثباته، فإنّه نتيجة لذلك كانت صلته بالشخصيّة المحمّدية، في تفاعلاتها بالأحداث، صلة إنتاجيّة،

كما يدلّ عليه التناقض الذي يشتمل عليه القرآن، نتيجة لمقتضيات التلاؤم مع تقلّبات الأحداث.

ويمكن أن نقف على مثل تلك الإشارات، في ما جاء في دائرة المعارف، مقدّمة لمبحث الترتيب الزمني للنصّ القرآني، من قول خلاصته: أن التشريعات التي جاء بها القرآن لتنظيم المجتمع الإسلامي، لم يقع التصريح بها بشكل منهجيّ منظم، بل تقرّرت شيئاً فشيئاً بالتدرّج. كما أنّ هناك تناقضات بيّنة في عرض هذه التشريعات: فقد جرى تغييرها أحياناً حتّى تتناسب مع الأوضاع والحيثيّات التاريخية الجديدة؛ ومن هنا يصبح من الضروري معرفة المرحلة التاريخية التي نزلت فيها الآيات القرآنية، إذا ما أردنا فهمها على وجهها الصّحيح^(١).

ومثل هذه الإشارات تتكرّر في مواضع متعدّدة، ممّا كتب متعلّقاً بالقرآن الكريم في دائرة المعارف، حيث يقدم قرينة قويّة على أن مبحث الترتيب الزمني للقرآن الكريم كان يُساق نحو تلك الغاية. وقد وجد هذا المنزع الاستشراقي صدّى كبيراً عند المتغرّبين من المسلمين، أولئك الذين أسسوا عليه دعوتهم إلى اعتبار الأحكام القرآنية أحكاماً تاريخية.

(ب) ادّعاء أن ترتيب القرآن ليس نوبياً:

في ما يتعلّق بترتيب القرآن على شكل سور وآيات، حتى

(١) راجع دائرة المعارف، ٤١٦/٥.

انتهى إلى الوضع الذي هو عليه اليوم، تشير دائرة المعارف إشارات كثيرة مختلفة الأساليب^(١) إلى أنه لم يكن ترتيباً نبوياً، ولا حصل في عهد النبي؛ وإنما كان من صنيع الذين جمعوا القرآن بعده في عهد الخلفاء الراشدين؛ ومن تلك الإشارات تنتهي دائرة المعارف إلى رأي مفاده أن الترتيب القرآني إنما هو ترتيب وضعي من عمل الصحابة، بعد وفاة الرسول (ص).

ومن هذه الإشارات ما جاء من قول خلاصته أن مادة القرآن من الوثائق المكتوبة، ربّما كانت قد أنجزت في حياة الرسول نفسه، وأنّ مادة السور قد جمعت في حياته أيضاً وتحت إشرافه، ولكنها لم توضع في صيغتها النهائية تحت إشرافه^(٢). ومن البين أنّ المقصود بالصيغة النهائية هو الترتيب الذي عليه القرآن الآن، والمقصود بأنّ ذلك لم يكن بإشراف الرسول، أنّه كان ترتيباً وضعياً من قبل الصحابة الذين جمعوا القرآن.

ومن الأخطاء المتعلقة بالترتيب القرآني، ما جاء في دائرة المعارف من ادّعاء بأنّ السور قد رُتبت بعد الفاتحة بحسب الحجم من الأكبر حجماً إلى الأصغر؛ وأن هناك عدّة عوامل أخرى قد أخذت في الحسبان في ترتيب سور القرآن، وهي:

- (١) يعتمد محرّر «القرآن» إلى تقرير آرائه مباشرة أحياناً، وبإيراد آراء مستشرقين آخرين في مورد الاتفاق معها ولو ضمناً أحياناً أخرى.
- (٢) راجع دائرة المعارف الإسلامية، ٤١٩/٥.

التاريخ والمواضيع الرئيسة والمقدمات^(١)، فهذه الآراء في ترتيب القرآن، وهذه الاعتبارات، التي زُعم أنّ الترتيب جرى على أساسها، ليس لها مصداق في واقع القرآن نفسه، ولا في واقع تاريخه الذي انتهى فيه إلى الوضع الذي هو عليه الآن.

II. تصحيح الادّعاءات في جمع القرآن:

إنّ الادّعاءات السّالفة البيان المتعلّقة بجمع القرآن تبدو، عند التمحيص، مجرد ادّعاءات لا حظّ لها من الصّحّة، وأنّها ليست سوى استنتاجات عجلية بُنيت على مبرّرات غير كافية، وعلى روايات غير موثوقة. كما أنّ بعضها لم يكن سوى متابعات لآراء بعض المستشرقين السابقين، دون إخضاعها للتّقّد؛ بل دون أخذ في الحسابان ما وُجّه إليها من نقد من قبل مستشرقين لاحقين أبان ضعفها؛ وحيث أصبحت الدراسات الاستشراقية في عمومها تتخلّى عنها، ولكنّ دائرة المعارف ظلّت مع ذلك تردّها دون وعي بالتطوّرات التي طرأت عليها.

ونورد، فيما يلي، تعقيباً على تلك الادّعاءات، نحاول فيه أن نصّح ما تضمّنته من أخطاء؛ وذلك ببيان وجه الخطأ وأسبابه، ثمّ ببيان الوجه الصّحيح فيما وقع تناوله من موضوعات الجمع القرآني بمعانيه التي بيّناها سالفاً. وإذا لم يكن - بحسب ما نراه - من المفيد أن نردّ على كلّ جزئية ممّا ورد من تلك

(١) راجع دائرة المعارف الإسلاميّة، ٤١١/٥.

الادّعاءات، فإننا سنعمد إلى أصولها الكبرى، فنصّحها؛ وفي ذلك تصحيح للجزئيات المندرجة تحتها.

١ - حقيقة الجمع النبوي للقرآن الكريم:

نزل القرآن الكريم على النبي (ص) منجّماً نحو ثلاثة وعشرين عاماً، وفي تنجيّمه حكم كثيرة؛ لعلّ من أهمّها التسهيل على الناس في التخلص ممّا كانوا ألفوه في حياتهم دهرأً من الزمن، والعمل بما جاء في القرآن من مقتضيات جديدة؛ فالانسلاخ من حياة إلى حياة، دون تدرج، هو في مجرى العادة ممّا يشقّ على الطبيعة الإنسانية. ومنها كذلك تحيّن أحداث مناسبة لنزول بعض الآيات أو السور من القرآن الكريم، لتكون أوامره ونواهيه وترغيبه وترهيبه، أبلغ في النفوس لتأخذ به وتنسلخ عن أضداده من مألوف الحياة^(١) بسبب اقترانها بتلك الأحداث.

وخلال فترة نزول القرآن، كانت عملية جمعه تجري بموازاة نزوله، لا تتأخّر عنه في شيء. حتّى إذا ما تمّ النزول، كان القرآن مجموعاً مكتمل الجمع، بمعانٍ عدّة لهذا الجمع، تشمل الحفظ في الصدور، والكتابة في الصّحف، والترتيب في الآيات والسور، والجمع في مصحف واحد يشمل كلّ جزئياته؛ ولكنّ الذهن أصبح، فيما بعد، لا ينصرف في معنى جمع القرآن إلّا

(١) راجع، في الحكمة من تنجيّم القرآن، صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ٤٩.

إلى معنَى واحد منه، وهو تدوينه في مصحف موحد، وذلك من باب تغليب جزء من الأجزاء على الكل الذي يتكوّن منها في التسمية، وهو أسلوب عربيّ معروف؛ ولكنّه، في هذا الأمر، وجد منه بعض المستشرقين منفذاً لادّعاءات غير صحيحة، أو هو أوقعهم في ذلك إيقاعاً، دون أن يلتمسوا المعنى الحقيقي الذي يدلّ بالأصالة على الكلّ. وهذا الجمع النبوي الذي اكتمل باكتمال النزول، تحت إشراف النبيّ (ص)، يتألف من المعاني التالية:

أ) الجمع الكتابي:

اتّخذ النبيّ (ص) كتاباً للوحي، كان يأمرهم بكتابة ما ينزل من القرآن الكريم حال نزوله لا يتأخّرون عنه؛ وليس، في ثبوت هذه الحقيقة من اتّخاذه (ص) كتاباً يكتبون القرآن، شكّ. ولا خلاف فيها حتّى بين المستشرقين أنفسهم. فقد سلّموا كلّهم بثبوتها. والرّوايات التي سيقّت في إثباتها بلغت مبلغ التواتر المفيد للقطع؛ قال الزركشي في هذا المعنى: «كان (ص) كلّما أنزل عليه شيء من القرآن أمر بكتابتها، ويقول في مفترقات الآيات: "ضعوا هذه في سورة كذا"»^(١).

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ٢٣٢/١. وردت أحاديث كثيرة تبين كيف كان النبيّ (ص) يملّي القرآن على كتاب الوحي، ويرشدهم إلى ترتيب الآيات. انظر على سبيل المثال: صحيح البخاري: كتاب تفسير القرآن، وكتاب الأحكام.

وقد كان الكتاب، الذين يستكتبهم النبي (ص) كثيراً، ذكرت المصادر منهم عدداً كبيراً، من بينهم الخلفاء الأربعة، ومنهم معاوية وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وخالد بن الوليد وثابت بن قيس. وقد أحصى منهم المستشرق الفرنسي بلاشير (Blachère) أربعين رجلاً^(١)؛ وغالب الظن أن هذا الإحصاء يشمل كل من انتُدب لكتابة الوحي، فيكون العدد أكثر من ذلك. وعلى أي حال، فإن هذا العدد نفسه يدل على أن كتابة القرآن الكريم، باستكتاب النبي (ص)، لم تكن أمراً عارضاً، وإنما هي عمل أساس من أعمال الدعوة، يشبه أن يكون قد خصّصت له مؤسسة تقوم عليه، هي مؤسسة كتاب الوحي.

وقد كانت كتابة الوحي تغطي كافة مراحل النزول مكّيها ومدنيها، خلافاً لما انتهت إليه دائرة المعارف من أن المرحلة المكّيّة لم يكن القرآن يُكتب فيها، وإنما بدأت كتابته في أوائل العهد المدني. وفي القرآن المكي نفسه، ما يشير إلى صحف مكتوبة من القرآن، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَنْ شَاءَ ذَكُرْهُ ﴿١٢﴾ فِي صُحُفٍ مُّكْرَمَةٍ ﴿١٣﴾﴾ [عبس]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [الواقعة]. فما هي هذه الصحف المكرّمة، وما هو هذا الكتاب المكنون، إن لم يكن القرآن المكتوب؟ وبالإضافة إلى ذلك، فقد وردت روايات تذكر أسماء لصحابة

(١) راجع صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ٦٩.

كانوا كتاباً للوحي في العهد المكي، ومن هؤلاء عبد الله بن سعد بن أبي سرح، كما ذكره ابن حجر في فتح الباري^(١).

وإذا كانت كتابة القرآن قد واكبت نزوله، في مراحلها المختلفة مكّيها ومدنيها، واستمرت طوال الحياة النبوية؛ وإذا كانت هذه الكتابة قد اتخذ لها النبي، (ص)، رجالاً كثيراً من الكتبة، كما تبين آنفاً من شهادة بعض المستشرقين أنفسهم، فإن ذلك من شأنه أن يفضي في حكم العقل إلى الجزم بأن القرآن قد جُمع كلّه بالكتابة في عهد النبي وبإشرافه، إذ لا يبقى مبرر لأن يهمل بعض القرآن فيرسل غير مكتوب. والحال أن الحرص النبوي على كتابته كان قائماً، كما يفيد است كتابته لهؤلاء الرجال الكثر، ووقفه مباشرة على كتابة ما ينزل عليه من الوحي، وإرشاده الكتبة إلى مواقعته من القرآن؛ وأن جهازاً كاملاً كان مخصّصاً لتلك الكتابة. ولا يبقى، إذن، معنى للقول بأن بعض القرآن لم يكتب في حياة الرسول، (ص)، ولا تحت إشرافه، وإنما كتب من قبل الصحابة بعده، فلم يتمّ جمعه كتابةً إلا في العهد الراشدي، كما زعمت دائرة المعارف الإسلامية.

ب) الجمع الحفظي:

إذا كان القرآن الكريم قد جُمع بالكتابة على عهد النبي، (ص)، فإن ذلك لم يكن هو الأصل في الجمع، وإنما الأصل فيه كان هو الجمع بالحفظ في الصدور. والكتابة ما هي إلا

(١) راجع ابن حجر: فتح الباري، ٢٢/٩.

تعزید للحفظ ومظاهرة له. وجمع القرآن بالحفظ في الصدور كان يتم في عهد النبي، (ص)، موازياً لنزوله عليه. فكان لذلك يكتمل بالحفظ شيئاً فشيئاً كما يكتمل بالنزول حتى بلغ التمام بانتهاء النزول. فما قبض عليه الصلاة والسلام إلا والقرآن محفوظ كله في الصدور.

وسيد من جمع القرآن بالحفظ هو النبي، (ص). فقد كان القرآن منقوشاً في قلبه، لا يغيب عنه شيء منه. وقد تيسر لنفر من الصحابة أن يجمعوا بالحفظ القرآن كله. ولكن روايات، تشبث بها بعض المستشرقين، تفيد أن حفاظ القرآن لم يتجاوزوا الأربعة أو السبعة^(١)، وهي روايات وقع تعقبها بالنقد، كما وقع التعليق عليها بالتأويل. ومما ورد في تأويلها أن المقصود بجمع أولئك النفر القليل هو جمع الأوجه والأحرف والقراءات التي نزل بها القرآن، وليس مطلق الجمع بالحفظ، أو أن المقصود به هو عرض أولئك النفر القرآن على النبي (ص)، واتصال أسانيدهم بمن بعدهم دون غيرهم ممن لم يعرضوه عليه، ولم تتصل أسانيدهم^(٢).

وليس فيما تقتضيه العادة أن يكون عدد جماع القرآن بالحفظ من الصحابة قليلاً، وذلك بالنظر إلى الاهتمام البالغ الذي كان المسلمون يتلقون به نزوله. فقد أصبح هو قوام حياتهم الجديدة

(١) راجع هذه الروايات في السيوطي: الإتيان في علوم القرآن، ٧٠/١.

(٢) راجع هذه التأويلات في الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ٢٤٢/١.

روحياً ومادياً. فكيف لا يجمعه بالحفظ إلا أربعة أو سبعة من الصحابة؛ وهم - بالإضافة إلى موقع القرآن من نفوسهم - من العرب الذين عرفوا بقوة الحفظ؟ وقد وردت روايات أخرى كثيرة تحصي من جماع القرآن بالحفظ عدداً كبيراً من الصحابة تسمي بعضهم وترسل آخرين^(١). وتلك الروايات هي الأقرب إلى حكم العقل والعادة.

وبقطع النظر عمّن جمع القرآن بالحفظ من أفراد الصحابة، فإنّ جمعه بالحفظ كان متحققاً أيضاً بجمعه حفظاً من جملتهم، بما تحفظ الجماعات الكثيرة منهم من أجزاء قرآنية، وإن تكن ناقصة عن كلّها؛ فتكون جملة القرآن، إذن، قد جمعت بالحفظ في عهد النبيّ، (ص).

٢ - حقيقة الجمع الراشدي للقرآن الكريم:

في عهد الخلفاء الراشدين، كان للقرآن الكريم جمعٌ، استغرق معاني الجمع الذي كان في العهد النبوي، وزاد عليها؛ بمعنى آخر هو الذي أصبح مشتهراً فيما بعد على سبيل الغلبة حين يذكر جمع القرآن. ففي هذا العهد، كان القرآن مجموعاً بالحفظ في الصدور، وقد قوي هذا الجمع لكثرة عدد حفظته

(١) راجع في ذلك الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ٢٤١/١، حيث عقد فصلاً بعنوان «فصل في بيان من جمع القرآن حفظاً». وراجع، أيضاً، السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ٧٠/١، حيث عقد فصلاً بعنوان «في معرفة حفاظه ورواته».

بعدها توسّع الإسلام، واستقرّ أمر المسلمين، وانتشر القرآن بينهم. وفيه كان مجموعاً بالكتابة بما هو أوسع ممّا كان أيضاً، لكثرة من كتبه من الصحابة، حتّى أصبح للعديد منهم مصاحفهم الخاصّة، قبل سيادة المصحف الإمام.

والجمع الجديد، الذي حدث في هذا العهد، هو تأليف ما كان مكتوباً في عهد النبي، (ص)، متفرّقاً في الموادّ التي كُتِبَ عليها، وضمّه إلى بعضه في وحدة مادّية مكتوبة سمّيت المصحف، إمّا ضمّاً لتلك المواد نفسها، أو ضمّاً لما يستنسخ منها في موادّ أخرى، فأصبحت تلك الوحدة المكتوبة في مصحف واحد تضاهي الوحدة التي كان بها القرآن محفوظاً في الصّدور، بل هي صورة مطابقة لها مطابقة النسخة للأصل.

ولم يكن هذا الضرب من الجمع قد تمّ في العهد النبوي مع أنّه كان مجموعاً بالكتابة في الموادّ المتفرّقة، إضافة إلى جمعه في الصّدور، وهو ما كان مثاراً لِسُبّه بعض المستشرقين. وإنّما لم يتمّ ذلك الجمع في العهد النبوي لأسباب ثلاثة: أوّلها أنّ القرآن لم يكتمل نزوله إلّا في آخر حياة النبي (ص). فلو جُمع قبل ذلك في مصحف واحد لكان مصحفاً ناقصاً. والثاني، أنّه كان في ترتيبه النهائي التوقيفي مخالفاً لترتيبه التاريخي، فأخّر هذا الجمع ليوافي الترتيب النهائي عند الاكتمال. ولو جُمع قبل ذلك لما أمكن ملاءمة المكتوب مع ذلك الترتيب في كلّ مرّة ينزل فيها جزء من القرآن، واستعيض عن تلك المواءمة بالترتيب المستمرّ في الحفظ لُيسره. والثالث، أنّه «إنّما تُرك جمعه في

مصحف واحد لأنّ النسخ كان يرد عليه. فلو جمعه (ص) ثم رفعت تلاوة بعضه، لأدّى إلى الاختلاف واختلاط الدّين؛ فحفظه الله في القلوب إلى انقضاء زمان النسخ، ثمّ وفق لجمعه الخلفاء الراشدين^(١).

وقد تمّ هذا الجمع في عهد الخلفاء الراشدين على مرحلتين: أولاهما قام بها أبو بكر الصّدّيق (رض)، والثانية قام بها عثمان (رض). والحقيقة أنّ الجمع كان يُنسب إليهما باعتبار القرار السياسي الذي اتّخذه في شأنه، لموقعيهما في الخلافة، وإلا فإنّ الجمع نفسه، فكرة وتطبيقاً، اشترك فيه العدد الكبير من المسلمين، منهم عمر وعليّ رضي الله عنهما اللذان توليا الخلافة أيضاً، وهو ما كان سبباً في اضطراب بعض الروايات في نسبتها للجمع إلى من قام به من الخلفاء الراشدين. وانعكس ذلك الاضطراب فيما كُتب في دائرة المعارف الإسلامية متعلّقاً بهذا الشأن. والحال أنّ الأمر واضح بيّن في مرحلتيه الصّدّيقية والعثمانية، وضوحاً زمنياً ووضوحاً في طبيعة العمل الجمعي في كلّ منهما، كما نبيّه تالياً، تصحيحاً لخطأ دائرة المعارف.

أ) الجمع الصّدّيقى:

كان القرآن على العهد النبوي، كما أسلفنا، مجموعاً بالكتابة في موادّ مختلفة، إضافة إلى كونه مجموعاً بالحفظ في صدور

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ١/٢٣٥.

الرجال. ولكنّ جمعه بالكتابة، بمعنى إحاطة الكتابة به، لم يكن مقترناً بجمعه مكتوباً في وحدة مادية تمثل مصحفاً واحداً، بل كانت المواد التي كتب عليها من رقايع وعظام وعشب النخيل متفرقة بين الصحابة من كتبة الوحي ومن غيرهم؛ فربّما وُجد بعضٌ من تلك المواد عند هذا وبعضٌ عند ذاك، وبعض عند ثالث، مع التعدّد والكثرة في ذلك؛ بحيث لم يكن القرآن الكريم مجموعاً على هيئة وحدة مكتوبة مؤتلفة الأجزاء، مثل ما كان على هيئته محفوظاً على تلك الوحدة المؤتلفة.

وفي عهد أبي بكر (رض)، زالت تلك الأسباب التي ذكرناها آنفاً، والتي كانت حائلاً دون جمع القرآن في وحدة مكتوبة على العهد النبويّ؛ بل طرأ طارئ جديد حتم الإسراع بذلك الجمع، وهو الذي مثل سبباً مباشراً في الشروع فيه كما جاء في الرواية المشهورة التي أوردتها البخاري، وتُعتبر عمدة في هذا الباب. ويتمثل ذلك السبب في استحرار القتل في الصحابة من حفظة القرآن وغيرهم في حرب مسيلمة، فخشي عمر (رض) أن يذهب ذلك بكثير من القرآن، فأشار على أبي بكر (رض) أن يجمع القرآن. وما زال يعاوده في ذلك يقنعه به حتى اقتنع، فقرّر أن ينقذه بحكم سلطته السياسيّة، فكلف بذلك زيد بن ثابت. وظلّ يراوده عليه حتى شرح الله صدره فاستجاب له. وجعل زيد يتتبع القرآن بجمعه من العُشب واللّخاف وصدور الرّجال، حتى وجد آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري

لم يجدها مع غيره، فألحقها في سورتها. فكانت الصّحف التي جمعها عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثمّ عند عمر حتى قبض، ثمّ عند حفصة بنت عمر، كما جاء في روايته هو نفسه^(١).

ولّما كانت فكرة الجمع صادرة عن عمر بن الخطّاب، توهم بعضهم أنّ عمر هو من جمع القرآن الكريم في خلافته، وأوردت هذا الوهم دائرة المعارف الإسلامية غير آخذة بعين الاعتبار تأويلات المصادر الإسلامية للروايات التي أسندت الجمع إلى عمر (ص)، بأنّ المقصود منها الإشارة بالجمع منه، لا قيامه هو بجمعه في خلافته^(٢).

وحقيقة هذا الجمع الصّدّيقِي، الذي قام بتنفيذه زيد بن ثابت، لأنّه كان من كتّاب الوحي القرّاء الحفظة، وساعده في ذلك مساعدون، هو استحضار ما هو مكتوب من القرآن عند الصّحابة في موادّه التي كتب عليها استحضاراً، على أساس الشهادة من قبل شاهدين على الأقلّ، بأنّ المستحضر هو ممّا كُتِب بين يدي رسول الله (ص)، لا من مجرد الحفظ أو ممّا نسخ في غيبته^(٣)؛ ثمّ نسخ ما هو مكتوب في تلك الموادّ في موادّ أخرى متناسقة جمعت، لمّا اكتمل النسخ، وربطت في

(١) أخرج هذا الحديث البخاري: كتاب فضائل القرآن. وراجع في الزركشي:

البرهان، ١/٢٣٣؛ والسيوطي: الإتقان، ١/٥٧.

(٢) راجع تلك التأويلات في الإتقان، ١/٨٥.

(٣) راجع، في ذلك، السيوطي: الإتقان، ١/٥٨.

حزمة واحدة حتى لا تتبعثر وتتلاشى؛ وذلك هو ما ورد في رواية مشهورة عن الحارث المحاسبي، قال فيها: «كتابة القرآن ليست محدثة، فإنه، (ص)، كان يأمر بكتابه، ولكنه كان مفرقاً في الرقاع والأكتاف والعُسب، وإنما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان^(١)».

ومما يتبين من حقيقة هذا الجمع أنه جمع للمكتوب المفرق من القرآن، ثم ترتيبه ووضعه في هيئته المادية، مكتوباً على أساس المطابقة لهيئته التي كان عليها محفوظاً، إذ إن تلك الحقيقة هي التي كانت الأصل في الترتيب، وهو ما يدل عليه قول زيد بن ثابت في الآيات التي وجدها عند أبي خزيمة، إنه ألحقها بسورتها؛ فما ذلك إلا بحسب ما كان محفوظاً لديه ولدى غيره من الصحابة في هيئة أصبحت مستقرة معهودة عندهم، تقوم مقام الأصل الذي يطابق عليه غيره من المكتوب.

كما يتبين أيضاً أنّ المصحف الذي انتهى إلى جمعه زيد ومساعدوه، ليس هو المصحف الشخصي لأبي بكر أو لعمر، كما ذهب إلى ذلك المستشرق بلاشير؛ وإنما هو مصحف مجموع من عموم الصحابة؛ وذلك لأنّ المصاحف التي كانت بأيدي آحاد الصحابة، بما فيها ما كان عند أبي بكر أو عمر، هي مصاحف شخصية، قد تكون جزئية غير جامعة لكلّ القرآن. وهذا لا يتناسب مع الغرض الذي نهض الصديق لتحقيقه، وهو

(١) عن الزركشي: البرهان، ١/٢٣٨.

جمع مصحف مكتوب يطابق المصحف المحفوظ في الصدور. حتى إذا ذهب الرجال الحفظة، كما كان متخوفاً منه، بقي ما يطابق محفوظهم مكتوباً؛ فهذا الغرض لا يحققه المصحف الشخصي، وإنما يحققه المصحف الإمام، وهو ما أنجز في جمع الصديق (رض).

ب) الجمع العثماني:

قام عثمان (رض) بالمرحلة الثانية في جمع القرآن جمعاً كتابياً موحّداً المادة؛ وقد كانت الغاية التي من أجلها قام بهذا الجمع غير الغاية التي قام من أجلها أبو بكر (رض) بالجمع الأول؛ وكان السبب أيضاً غير السبب؛ ولذلك فقد كانت المرحلتان مختلفتين.

أما اختلاف السبب، فإنّ ما دعا عثمان (رض) إلى الجمع الذي قام به هو ما روي من أنّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان (رض)، وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية، وكان قد أفرعه اختلاف الصحابة في قراءة القرآن، فقال له: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى^(١). فقد كان السبب، إذن، هو الخوف من اختلاف الأمة في قراءة القرآن، وليس الخوف من ضياع شيء منه، فقد جمع كلّ مكتوباً في وحدة شاملة على عهد أبي بكر (رض).

(١) راجع صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن. وراجع أيضاً الزركشي: البرهان، ٢٣٦/١؛ والسيوطي: الإتقان، ٥٩/١.

وأما الغاية من جمع عثمان، (رض)، فهي ما جاء في تكملة الرواية السابقة من أنه (رض) لما حدّثه حذيفة بما حدّث، طلب المصحف الإمام الذي كان عند حفصة، فأرسلته إليه، وكلف لجنة رباعيّة من زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث، بأن ينسخوا منه نُسخاً تكون بلسان قريش، ثم ردّ ما أخذه من حفصة إليها، وأمر بما سوى ما نسخته اللجنة من القرآن ممّا كان عند الصّحابة أن يُحرق^(١)؛ فقد كانت الغاية، إذن، هي تلافى الاختلاف بين الناس في قراءة القرآن بتوحيدهم على مصحف موحد يكون على لسان قريش؛ و«لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنّما جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبيّ، (ص)، وإلغاء ما ليس كذلك»^(٢).

فحقيقة الجمع العثماني، إذن، هي جمع ما كان في المصحف الذي جمعه أبو بكر، ولكن بعنصرين جديدين: أولهما، تجريد مصحف أبي بكر ممّا كان فيه من وجوه الخلاف في الأحرف، وإثبات حرف واحد منها هو حرف قريش الذي عبّر عنه بلسان قريش، وذلك ما يشبه رأي المحاسبي الذي أورده الزركشي في قوله: «إنّما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شاهده من المهاجرين والأنصار، لمّا خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في

(١) راجع صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن. وراجع، أيضاً، الزركشي: البرهان، ٢٣٦/١؛ والسيوطي: الإتقان، ٥٩/١.

(٢) الزركشي: البرهان، ٢٣٥/١.

حروف القراءات والقرآن؛ وأمّا قبل ذلك، فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن^(١).

وأما العنصر الثاني، فهو إلزام الناس بقراءة هذا المصحف الجديد المجرد من اختلافات الحروف، وبعث نسخ منه إلى الأمصار، ومطالبتهم بالتخلي عمّا عندهم من مصاحفهم الشخصية، وذلك لتلافي فتنة الافتراق في القرآن؛ وقد لَبَّى المسلمون طلب الخليفة بالتخلي عن مصاحفهم الشخصية، سوى نفر قليل، يُذكر منهم ابن مسعود، عزّ عليهم التخلي عنها لمكانتها من نفوسهم، وإن كان لم يؤثر عنهم عصيان للخليفة في ترك القراءة منها؛ وانتهى الأمر بالمسلمين قاطبة، بما فيهم ابن مسعود، إلى الإجماع على المصحف الإمام الذي جمعه عثمان، ورأوا فيه عملاً صالحاً حفظ وحدة الأمة، ومأثرة عظيمة من مآثره الكثيرة.

والادّعاء بأنّ عثمان (رض) قد آثر مصحفه الخاصّ، أو مصحفاً خاصاً كان ينتصر له، فجعله مصحفاً إماماً، مع إهمال مصاحف أخرى، هو ادّعاء لا أساس له من الصّحة؛ إذ تؤكّد الروايات الكثيرة أنّ اللجنة التي كلّفها بنسخ المصحف الإمام كانت تعتمد أساساً المصحف المجموع في عهد أبي بكر، ثمّ

(١) الزركشي: البرهان، ٢٣٩/١.

إنها استعانت بغيره من مصاحف الصّحابة ومكتوباتهم القرآنيّة إذا اقتضى الأمر ذلك^(١)، دون استبعاد مبيّت لأيّ مصحف من المصاحف، أو إيثار خاص لأيّ منها سواء كان مصحفه الخاصّ أو مصحف غيره، إلّا أن يكون المصحف الصّديقي بما هو ثمرة لعمل جماعي، وكان ذلك كلّه برعاية شخصيّة من عثمان (رض) وإقرار منه له.

وإنّما نشأت هذه الشبهة الاستشراقية ممّا روي من موقف عثمان من مصاحف بعض الصّحابة، ومنها مصحف ابن مسعود؛ فتوهم ذلك الموقف إيثاراً لبعض المصاحف واستبعاداً لأخرى. والحقيقة أنّ موقف عثمان (رض) من تلك المصاحف لم يكن قبل جمع المصحف الإمام حتّى يظنّ به ذلك الظنّ، وإنّما كان بعد ذلك، وبعد الاستفادة من المكتوبات القرآنيّة كلّها؛ حيث اقتضت مصلحة التوحيد على مصحف واحد أن تلغى المصاحف الشخصية. فلا شبهة، إذن، في أنّه آثر مصاحف دون أخرى.

وفي ما يتعلّق باللجنة التي شكّلها عثمان (رض) عنه لجمع المصحف، فإنّه لم يكن له فيها هوى شخصي، كأنّ تساعده على إنفاذ ما آثر من مصاحف، أو تحقيق أيّ غرض شخصي آخر، كما ورد في الشُّبه الاستشراقية؛ وإنّما تأليفها كان لأسباب

(١) راجع روايات في هذا الشأن، في فاروق حمادة: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير، ٨٤.

موضوعية بحتة. منها أن الأعضاء الأربعة الوارد ذكرهم سابقاً لم يكونوا إلا لجنة مركزية، تساعد لها لجنة أخرى موسّعة من اثني عشر رجلاً. وتستعين هذه اللجنة الموسّعة بعامة المسلمين، وهو ما حصل بالفعل، فهي، إذن، لجنة مفتوحة على المسلمين، وليست مغلقة على أشخاص أربعة. ومنها أن أعضاء اللجنة المختارة كانوا من أعلم الناس بالقرآن حفظاً وكتابة، فقد جمعت بين كتاب الوحي وقراء القرآن والفصحاء المعربين وحفظ القرآن الكريم. ومنها أن أغلب أعضاء اللجنة الرباعية كانوا من قريش، لأن المصحف المنتدب إلى جمعه أُريد أن يكون بلسان قريش، الذي نزل به القرآن الكريم. فقد توفّرت، إذن، الأسباب الموضوعية للجنة المختارة^(١).

لقد كان ما قام به عثمان (رض) عملاً عظيماً، يرجع الفضل إليه في ما عليه المسلمون اليوم من وحدة مصحفية؛ ولا يمكن تصوّر ذلك الفضل الكبير إلا بتصوّر ما لو كان بين يدي المسلمين اليوم مصاحف مختلفة، لكان إذن سبباً كبيراً من أسباب الفرقة. وقد انتهج، (رض)، في القيام بهذا الجمع المنهج الموضوعي العلمي بأقصى ما هو متاح، وتحرّى المصلحة العامة بأقصى ما هو ممكن؛ وما عُدد من قبل بعضهم خطأ وقع فيه بمنعه لمصاحف الأشخاص والأمر بحرقها بعد

(١) راجع روايات عديدة مؤيدة لذلك، وتحليلاً لها في فاروق حمادة: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير، ٨٤ وما بعدها.

إنجاز المصحف الإمام، إنما هو مآثرة من مآثره، كما أثبت ذلك الزّمن متمثلاً في سيادة المصحف الموحد، وهو المصحف الإمام.

٣ - حقيقة الترتيب القرآني :

ترتيب القرآن الكريم في آياته وسوره يُعدّ من العناصر الأساسية في جمعه، إذ لا بدّ من أن يكون الجمع على ترتيب معيّن؛ ولذلك فقد كان هذا الترتيب أمراً مرعيّاً باهتمام في جمع المصحف الصّديقي والمصحف العثماني على حدّ سواء، يُتحرّى فيه كما يُتحرّى في مادّة القرآن نفسها. كما كان هذا الترتيب أيضاً متعلّقاً لمباحث المستشرقين، ومن بينها ما ورد في دائرة المعارف الإسلاميّة كما عرضناه سابقاً، وفي تلك المباحث ادّعاءات وأخطاء تستحقّ التعقيب.

وقد كانت الشُّبه التي جاءت في الدّراسات الاستشراقية متعلّقة بترتيب القرآن، والادّعاءات التي وردت في شأنه، ناشئة من منطلق أنّ القرآن نفسه إنتاج بشري؛ فترتيبه، إذن، يخضع لاعتبارات تفاعل منتجه، وهو الشّخصيّة المحمّديّة، مع الأحداث والوقائع التي كانت تتأثّر بها تلك الشّخصيّة؛ وهو ما يجعل التّرتيب أيضاً خاضعاً لمقتضيات الزمن.

فهذا المنطلق هو الذي جعل المستشرقين عموماً، كما انعكس في دائرة المعارف، يولون اهتماماً كبيراً بالترتيب التاريخي للقرآن الكريم، ويذهبون في شرحه مذهباً بعيداً؛ كما

جعلهم أيضاً ينسبون ترتيب التلاوة الذي عليه القرآن الآن إلى جماعه الذين جمعوه بعد العهد النبوي؛ ووقعوا في نطاق ذلك في أخطاء مادية بيّنة. ونعرض في ما يلي ما نراه تصحيحاً لتلك الأخطاء التي وردت في دائرة المعارف، كما عرضناها في صدر هذا المبحث، من خلال ما يتعلّق بترتيب القرآن الكريم: ترتيب النزول، وترتيب التلاوة.

(أ) ترتيب النزول:

باعتبار أنّ القرآن الكريم نزل منجّماً على مدى أكثر من عشرين عاماً، فإنّه كان له في الواقع ترتيب زمني يُعتمد فيه زمن النزول تقدماً وتأخراً، بحيث يكون أوّل ما نزل منه هو الأوّل في الترتيب، وآخر ما نزل منه هو الآخر فيه. ومن خلال ما ورد في بعض الآيات القرآنية نفسها، وكذلك من خلال ما ورد من أحاديث وأثار في أسباب النزول، وفي المناسبات التاريخية لبعض الآيات أو السور، يمكن الاهتداء إلى بعض من فصول هذا الترتيب الزمني للقرآن. ولكنّ هذه القرائن لا تغطّي بحال كلّ تلك الفصول، لينكشف الترتيب الزمني كاملاً على وجه الشمول والدقّة.

وهذا الترتيب الزمني للقرآن، لئن كان واقعاً في نفس الأمر باعتبار كيفة النزول القرآني القائمة على التنجيم، إلّا أنّه لم يكن تقريره في الوعي المعرفي للمسلمين، ولا تطبيقه في الواقع القرآني مقصداً من مقاصد الدّين أشار به النبيّ، (ص) ولا مقصداً علمياً اعتنى به المسلمون في جمع القرآن وترتيبه، أو في مباحث علوم القرآن وفروعه. فهذا الترتيب الزمني لم يؤثر إرشاد

نبويّ إلى العناية به، كما لم يؤثر عنه نهى عنه، وذلك ما بيّنه إمام الحرمين في حديثه عن العلم بالمكي والمدنيّ من القرآن الكريم، وهو جزء من العلم بترتيب النزول، إذ قال: «لم يكن من النبيّ (ص)، في ذلك قول، ولا ورد عنه أنّه قال: اعلموا أنّ قدر ما نزل بمكة كذا وبالمدينة كذا، وفصله لهم؛ ولو كان ذلك منه لظهر وانتشر، وإنّما لم يفعله لأنّه لم يؤمر به، ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة»^(١).

ونتيجة لذلك، فإنّه لم يكن لعلماء المسلمين منذ عهد الصحابة إلى الآن اجتهادات تطبيقية في جمع مصحف قرآني على أساس من ترتيب زمنيّ بحسب علاقة المتقدّم بالمتأخّر من التّنجيمات القرآنية من حيث زمن النزول، بل لم تكن لهم اجتهادات تطبيقية شاملة أو جزئية، حتّى في تأليف قرآنيّ لآيات وسور على ذلك الأساس، وإن تكن في صفة ليست صفة مصحفية؛ وهذا الأمر إنّما كان من نصيب العناية الاستشراقية، وذلك منذ أصبح نولدكه (Noldeke) «مقتنعاً بضرورة ترتيب القرآن زمنياً على غير الطريقة الإسلامية. وقد رسم لنفسه منهجاً جديداً تأثر به كثيرون، فأصبح موضوع هذا الترتيب يشغل أذهان المستشرقين جميعاً، ويعلّقون عليه أخطر النتائج في عالم الدّراسات القرآنية»^(٢).

وليس ينقض ما قلناه ما كان من المسلمين من اعتناء بعلمين

(١) عن الزركشي: البرهان، ١٩١/١.

(٢) صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ١٧٦.

لهما صلة وطيدة بالترتيب الزمني للقرآن، هما: علم المكي والمدني، وعلم أسباب النزول. فإن هذين العلمين اعتنى بهما المسلمون في نطاق علوم القرآن عناية كبيرة حقاً، وألّفوا فيهما المؤلفات الكثيرة، حتى أصبح أكثر آي القرآن الكريم معروفاً بالتتبع والاستقراء، من حيث الزمان والمكان الذي نزل فيه، ومن حيث الوقائع والأحداث التي نزل بمناسبةها^(١)؛ ولكن الاعتناء بهذين العلمين إنّما كان من أجل توسيع الأسباب المساعدة على فهم القرآن الكريم، وذلك بالوقوف على المتقدم منه والمتأخر، لمعرفة الناسخ والمنسوخ، ومعرفة مقتضيات مراحل الدعوة، والوقوف على أسباب النزول لمعرفة مختلف الأبعاد للآي التي نزلت فيها. ولم يكن الغرض منهما المساعدة على صناعة ترتيب زمني للقرآن يُبنى عليه مصحف جديد، أو تأليف قرآني على أساس زمني من أي نوع كان.

وإنّما انصرف المسلمون عن الترتيب الزمني للقرآن الكريم، لأنّ هذا القرآن جاءهم عند اكتماله في ترتيب آخر غير الترتيب الزمني، وهو المسمّى أحياناً بترتيب التلاوة، بل إنّ ذلك الترتيب كان يكتمل شيئاً فشيئاً باكتمال النزول، حتى إذا ما اكتمل النزول اكتمل الترتيب. ولما كان هذا الترتيب هو المأثور عن النبيّ، (ص)، فإنّهم تمسّكوا به ولم يعتنوا بغيره ممّا لم يُشر عليهم به.

(١) راجع في ما يتعلّق بالعناية بهذين العلمين، الزركشي: البرهان، ٢٢/١، ١٨٧؛ والسيوطي: الإتقان، ٦/١، ٢٩؛ والزرقاني: مناهل العرفان، ١/١٠٦؛ ٢٩٢؛ وصبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ١٢٧، ١٦٤.

إذ لو كان ترتيباً معتبراً لأرشدهم إليه. ولم يجدوا أيضاً حاجة عملية تلجئهم إلى الترتيب الزمني، فاكتفوا من ذلك بعلم المكي والمدني وعلم أسباب النزول، إذ بهما يتم غرض الفهم لأحكام القرآن وأوامره؛ فيكون، إذن، الاعتناء الكبير الذي أولاه المستشرقون بالترتيب الزمني للقرآن ناشئاً من أهداف ليست هي أهداف المسلمين، وإنما هي مندرجة ضمن الأهداف العامة للاستشراق، كما بيّناها سابقاً.

(ب) ترتيب التلاوة:

لما كان المستشرقون يعدّون القرآن إنتاجاً بشرياً، فإنهم عدّوا، تبعاً لذلك، ترتيبه المنتظم به في المصحف ترتيباً بشرياً أيضاً؛ بل عدّوه من صنع من جمع القرآن بعد وفاة النبي، (ص)، وليس حتّى من ترتيبه هو في حياته، كما رأينا ذلك في البيانات الواردة في دائرة المعارف، وما تحمله تلك البيانات من نسبة الترتيب إلى جامعي القرآن أنفسهم، ومن أسس اعتمادها في ترتيبهم ذلك. ولكنّ الروايات والوقائع التي انبنت عليها تلك الأحكام تتّصف بالضعف والوهن. وعلى العكس من ذلك فإنّ الموثوق به من الروايات المتعلقة بهذا الشأن تثبت خلاف ذلك.

فترتيب آيات القرآن الكريم وسوره، كما هو موجود الآن في المصحف، هو ترتيب كان ينزل على النبي، (ص)، مع نزول القرآن نفسه. فكلّما نزل عليه جزء من القرآن، نزل عليه أيضاً مرتبته التي يكون فيها من مجموع ما نزل سابقاً، حتّى إذا اكتمل نزول القرآن كلّهُ، كان مرتّباً كامل الترتيب على هيئته

الرّاهنة في المصحف؛ فكان، إذن، ترتيب القرآن من حيث التّلاوة يتّصف بصفّتين متلازمتين: أولاهما أنّه قد تمّ بإرشاد النبيّ، (ص)، نفسه في حياته وبتلاوته على أساسه، وليس من غيره بعد وفاته. والثانية أنّه كان توقيفياً، أي كان جزءاً من نزول القرآن نفسه وليس إنسانياً، ولا حتّى من قبل الشخصية النّبويّة من تلقاء ذاتها.

والشواهد على هاتين الصّفتين كثيرة من الرّوايات والوقائع الموثوق بصحّتها، ومن واقع الترتيب القرآني نفسه. فمن حيث الوقائع والرّوايات، ورد كثير منها يفيد أنّ النبيّ، (ص)، كان حينما ينزل عليه وحي يقرأ ما نزل على أصحابه، ويشير عليهم بأن يضعوه في موقعه من مجمل القرآن. ومن أوضح تلك الرّوايات ما أخرجه أحمد بإسناد حسن عن عثمان بن أبي العاص، قال: كنت عند النبيّ، (ص)، جالساً إذ شخص ببصره، فقال: أتاني جبريل (ع) فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من هذه السورة ﴿ * إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ . . . ﴾ إلى آخرها^(١).

وقد كان ذلك التوجيه القولي بترتيب القرآن من قبل النبيّ (ص) يدعّمه توجيه عملي بذلك، إذ كان عليه السلام يقرأ القرآن عملياً بالترتيب الذي يشير به قولياً، وذلك في نسق لا يتغيّر مع اختلاف قراءته في أزمانها وأحوالها^(١)؛ وقد تمّ ذلك التوجيه

(١) راجع روايات كثيرة، في هذا الخصوص، في السيوطي: الإتقان، ٦٠/١ وما بعدها؛ وفاروق حمادة: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير، ١٠٧ وما بعدها.

العملي باكتمال نزول القرآن، وذلك حينما عرض جبريل القرآن كاملاً على النبي (ص) مرتين. فعرضه هو على أصحابه مرتباً ترتيبه النهائي. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يجرؤ الصحابة على تغيير ترتيب أقره النبي (ص)، قولاً وعملاً، وهم الحريصون على اتّباعه في كلّ أمر مهما صغر، بله فيما يتعلّق بالقرآن نفسه؟.

وقد ارتأى بعض العلماء أنّ ترتيب القرآن في التلاوة إذا كان بخصوص الآيات توقيفياً على وجه الشمول بثبوت الإجماع عليه، فإنّ ترتيب السور ليس كذلك، بل إنّ بعضه تركّ لترتيب وضعي من قبل الصحابة. وهذا الرّأي يبدو أنه هو الذي اعتمد عليه المستشرقون، فيما ذهبوا إليه من قولهم بالترتيب الوضعي المعروف سابقاً. ولكنّ هذا الرّأي وقع تعقّبه من قبل جمهور العلماء، ووقع تضعيفه أو تأويله، حتّى غدا رأياً غير ذي شأن في هذا الموضوع.

ومما قيل فيه إنّه بُني على ما كان في مصاحف بعض الصحابة من ترتيب للسور يخالف الترتيب الوارد في المصحف العثماني، فوقع من ذلك الاستنتاج بأنّ بعض السور وضعيّة الترتيب، وهو استنتاج غير صحيح؛ لأنّ المصاحف الخاصّة ببعض الصحابة، ربّما كانوا يكتبون فيها السور لاعتبارات تخصّصهم هم، كتيسير الحفظ وغيره؛ فلما جُمع المصحف الإمام

(١) ممّا يدلّ على ذلك أنّ النبي (ص) كان يصلّي بأصحابه فيقرأ بأكثر من سورة، وذلك على ترتيب التلاوة القائم اليوم في المصحف. راجع ما أخرجه أبو داود دالاً على ذلك في كتاب الصلاة، حديث رقم: ٧٣٩.

تخلّوا عن مصاحفهم بترتيبها. ولو كان ترتيب مصاحفهم مبنياً على اقتناعهم بصفته الوضعيّة، لأثر عنهم معارضة ترتيب المصحف الإمام الذي فُرض مع فرض المصحف كلّه؛ ولكن ذلك لم يؤثر عنهم، فليس ترتيبهم ذلك، إذن، بحجة على صفته الوضعيّة^(١).

وبالإضافة إلى تلك الروايات، فإنّ واقع ترتيب التلاوة نفسه يشهد، عند دراسته دراسة علميّة متأنية، بأنّه ترتيب يندرج ضمن النّظم القرآني المتّصف بالإعجاز، وذلك في علاقة الآيات ببعضها، وعلاقة السور ببعضها أيضاً. فتلك العلاقة في صلة الخواتم بالفواتح، وفي صلة المواضيع ببعضها، تُبين عن نظم معجز لا يتأتّى لبشر أن يأتي به، وذلك ما أشار إليه الزركشي في قوله: «لترتيب وضع السور في المصحف أسباب تُطلع على أنّه توقيفيّ صادر عن حكيم، أحدها بحسب الحروف كما في الحواميم. وثانيها موافقة أوّل السورة لآخر ما قبلها، كآخر الحمد في المعنى وأوّل البقرة...»^(٢).

(١) راجع، في تحقيق هذه المسائل، الزركشي: البرهان، ٢٥٩/١؛ والسيوطي: الإِتقان، ٦٠/١؛ والزرقاني: مناهل العرفان، ٣٤٦/١؛ وصبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ٧٠؛ وفاروق حمادة: مدخل إلى علوم القرآن، ١٠١.

(٢) الزركشي: البرهان، ٢٦٠/١. وراجع، أيضاً، فاروق حمادة: مدخل إلى علوم القرآن، ١٠٩. وقد اعتنى بعض العلماء بهذا الموضوع فخصّوه بمؤلفات مفردة حتى أوشك أن يكون علماً قائماً من علوم القرآن. ومن أشهر من اعتنى به وألّف فيه أبو جعفر بن الزبير، وله فيه كتاب «البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن»، وأبو بكر النيسابوري، والسيوطي الذي ألّف فيه كتاب «أسرار التنزيل»، و«تناسق الدّرر في تناسب السور». راجع، في هذا الموضوع، الزركشي: البرهان، ٣٤/١؛ والسيوطي: الإِتقان، ١٠٨/٢.

كما أنّ واقع الترتيب القرآني نفسه يدلّ على تهافت ما ذهب إليه محرّر دائرة المعارف، من أنّ جمعة القرآن ربّوا سوره بحسب أطوالها، فكان بعد الفاتحة ما هو أطول هو الأوّل، وهكذا يتدرّج إلى ما هو أقصر، إلى نهاية القرآن. ونظرة إحصائية عاجلة إلى أطوال السور تكشف خطأ هذا التقدير، بل تسفر عن ضرب من الأحكام التي تُطلق جزافاً، في دراسة القرآن الكريم من قبل بعض المستشرقين.

يتبين ممّا سبق أنّ ما ورد في دائرة المعارف الإسلامية، متعلقاً بجمع القرآن الكريم في معانيه المتعدّدة، اشتمل على جملة من الأخطاء في تقدير الأحكام، لأسباب تعود، في الغالب، إلى منهجية البحث المتّبعة في التعريف بالقرآن، متمثلة بالأخصّ في عدم التثبّت من الروايات الواردة، ممّا أدّى في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على ما هو متهافت منها، وإلى اعتماد آراء قديمة لمستشرقين سابقين دون تمحيص ونقد، وإلى عدم الرجوع إلى القرآن نفسه لبناء الأحكام في شأنه، من خلال واقعه الموضوعي، لا من خلال توابعه، وما قيل عنه من الأقوال.

ولو وقع التعريف بجمع القرآن على وجه العدل، لوقع انتهاج منهج يعتمد الروايات الموثوق بها، بعد خضوعها للتمحيص؛ كما يعتمد المراجعة التقديّة لما استقرّ من آراء المستشرقين السابقين في هذا الموضوع، وكأنّما هو من المسلّمات؛ كما يعتمد أيضاً المحتوى القرآني ذاته من حيث

دلالاته، فيما يتعلق بالجمع بمعانيه المختلفة. وحينئذٍ، فإن هذا المنهج العدل سيفضي إلى تقرير في جمع القرآن يرد في دائرة المعارف الإسلامية يمكن أن تكون خلاصته ما يلي:

إن القرآن كان عند نزوله على محمد، (ص)، يحفظ في الصدور، ويكتب على مواد مختلفة من قبل كتاب اتخذهم النبي لذلك الغرض. حتى إذا ما اكتمل نزوله كان كله محفوظاً في صدور المسلمين، إما بجمعه كاملاً من قبل نفر كثير على رأسهم سيد الحفاظ، ومنهم عدد غير قليل من الصحابة؛ وإما بحفظ أجزاء منه تؤلف بانتشارها بين الجَمِّ الغفير من الناس كلاً متكاملًا، كما كان أيضاً كله مكتوباً بأمر النبي وإشرافه.

ولما توفي النبي، (ص)، وكان المكتوب من القرآن متفرقاً، وإن كان شاملاً له كله، وقع التخوّف، حينما استحرّ القتل في القرءاء على عهد أبي بكر من أن يذهب بعض القرآن من الصدور، ولا تكون له صورة موازية من المكتوب مجموعة في وحدة مادية متكاملة؛ فأمر أبو بكر بجمع القرآن فجمع، وتكوّن من ذلك مصحف مكتوب جامع للقرآن كله، وهو الذي انتهى بعد وفاة أبي بكر وعمر إلى حفصة بنت عمر.

ولما كان الناس يقرأون القرآن على أحرف مختلفة، وكان المصحف المجموع في عهد أبي بكر (رض) يشتمل على تلك الأحرف، وقع التخوّف في عهد عثمان من أن يؤدّي ذلك إلى الفرقة بين المسلمين في القرآن؛ إذ يصير لكلّ مصحفه المكتوب بحرف يخالف حرف الآخر، ولكلّ تلاوته التي تخالف تلاوة

الآخر على أساس اختلاف الأحرف، فأمر بأن يُجمع مصحف إمام يكون على لسان قريش ليجتمع الناس عليه؛ فُجمع مصحف إمام من قِبَل لجنة متخصصة استعانت بعامة المسلمين من حفظة القرآن، واعتمدت أساساً على مصحف أبي بكر، كما استعملت غيره من الصّحف.

ورُتّب المصحف الإمام على الترتيب التوقيفي للآيات والسّور، كما كان يرشد إليه النبيّ قولاً وفعلاً، وكما كان محفوظاً من قِبَل الصّحابة. وأمر عثمان بما في أيدي الناس من المكتوبات القرآنية فأُتلفت. واستنسخ من المصحف الإمام نسخاً بعث بها إلى الأقاليم، وحمل النَّاس على اعتمادها دون غيرها. وظلّ ذلك المصحف العثماني هو المصحف الوحيد المعتمد من قِبَل المسلمين إلى يوم النَّاس، لا يختلفون فيه بقليل أو كثير.

الفصل الثالث

النص القرآني

تمهيد:

تعامل المستشرقون عموماً مع النص القرآني على أنه نص بشري، سواء كان بتأليف مكذوب كما يرى بعضهم، أو بتأليف موهوم كما يرى آخرون؛ ولذلك فقد درسوه من حيث تناسقه موضوعياً وثباته زمنياً، من منطلق أن نصوص القرآن يمكن أن يطرأ عليها الاضطراب والاختلاف بنية وموضوعاً، كما يمكن أن يطرأ عليها التغيير والتبديل، عبر الزمن بعوامل مختلفة مقصودة وغير مقصودة.

كما تعاملوا معه أيضاً على أنه مكتوب، وأن تلك الصفة هي الصفة الأساسية التي بها يروج بين الناس، وينتقل بين الأجيال عبر الزمن؛ إذ لما لم يكن في التاريخ الثقافي للأمم أن كتاباً من الكتب في حجم القرآن كان تداوله واستيعابه ونقله يتم بطريق الحفظ والمشافهة، فإنّ المستشرقين لم يستطيعوا أن يستوعبوا أنّ القرآن الكريم كان الأصل في حضوره لدى المسلمين، وتداوله بينهم، وانتقاله بين أجيالهم، هو الحفظ في الصدور، وليست

الكتابة إلا وسيلة تدعم الحفظ، فهي فرعية وليست أصلية. واعتمدوا بسبب ذلك، في دراستهم للنص القرآني من حيث تاريخه ومن حيث بنيته اللفظية والمعنوية، على صورته المكتوبة، ولم يولوا صورته المحفوظة اهتماماً يُذكر.

وقد كان أغلب المستشرقين غير متقنين للغة العربية الإتقان الكامل؛ ومن كان يتقنها منهم، كان يتقن قواعدها الظاهرية فقط، وأما أسرارها البيانية والبلاغية، فإنها كانت تغيب عنهم في الغالب؛ ولذلك فقد كان تناولهم للنص القرآني، من هذا المنطلق، قاصراً عن إدراك أسرار العربية، فتعاملوا معه تعاملًا أفضى في كثير من الأحيان إلى قصور في إدراك وحدته وتناسقه مبنى ومعنى.

هذه العوامل الثلاثة هي التي تحكمت، فيما نحسب، في التعامل الاستشراقي مع النص القرآني، وكانت عوامل أفضت بهم إلى نتائج وأحكام مجانية للحقيقة، إذ لم تبين على مقدمات صحيحة. ومن أبرز مظاهر تلك النتائج والأحكام ما يتعلق بالتناسق في النص القرآني، إذ انتهى كثير منهم إلى نعته بالاضطراب والتناقض والغموض، أما ما يتعلق بالثبوت على النص الأصلي على مر الزمن، فقد اتهموه بالتغيير والتبديل والزيادة والنقصان^(١).

(١) راجع نماذج من تلك الادعاءات في: التهامي نقرة: القرآن والمستشرقون،

وما كُتِبَ في دائرة المعارف الإسلامية عن القرآن الكريم لا يخرج، في عمومه، عما انتهى إليه المستشرقون عامة في هذا الخصوص؛ فقد وردت فيه آراء وأحكام ونتائج كثيرة تشير إلى وجود اضطراب وتناقض وتغيير في النص القرآني، أو تلمح إليه؛ وذلك على عادة الدائرة في أسلوب المواربة والإيماء والتشكيك، فيما تريد أن تصدر من أحكام تتعلق بالمقدسات الإسلامية، دون التصريح المباشر الذي يصادم مشاعر المسلمين.

وبتفحص ما جاء في دائرة المعارف، بخصوص النص القرآني، من جهة ما يتعلق بتناسقه وثبوتيه، يقف القارئ على العديد من المغامز تشير إلى ضروب من التناقضات والاضطرابات في بنيته اللفظية والمعنوية، كما تشير إلى مظاهر من التغيرات والتبدلات التي طرأت عليه عبر تاريخه. ونورد فيما يلي مجموعة من تلك المغامز، نستعرضها من واقع دائرة المعارف، قاصدين، كما جرت عادتنا، إلى ما هو رئيس منها، ثم نعقب عليها بما نراه صواباً.

I. موارد الادعاء المتعلقة بالنص القرآني:

إنّ الادعاءات، التي وردت في دائرة المعارف الإسلامية مستهدفة الثبات والتناسق في النص القرآني، متنوّعة، فمنها ما يتعلّق بما طرأ عليه من التغيير بالزيادة والنقصان، ومنها ما يتعلّق بما طرأ عليه من التغيير بتغيير اللغة، وبالتعدّد في وجوه القراءة والرسم أو بالتقلص فيها، ومنها ما يتعلّق بما يوجد فيه أساساً

من التناقض والاضطراب والغموض في المفاهيم والأحكام، فتلك ادّعاءات ثلاثة نعرضها تالياً من مواقعها في الدائرة.

١ - ادّعاء التغيّر بالزيادة والنقصان:

يدّعي كثير من المستشرقين أنّ النص القرآني الأوّل الذي جاء به محمّد، (ص)، نالته، بعد إفضائه به إلى الناس، تعديلات بالزيادة والنقصان في كلّ من صورتيه المحفوظة والمكتوبة، وذلك، بزعمهم، إمّا من قبل محمّد نفسه أو من قبل أصحابه من بعده. ونجد لهذا الادّعاء صدقاً بيّناً في دائرة المعارف الإسلاميّة في مواضع متعدّدة، تتهم النص القرآني بالزيادة فيه، والتنقيص منه، والتبديل لبعض أجزائه بأخرى، سواء بالنسبة لما هو محفوظ منه أو مكتوب، وكلّ ذلك بعمل إنساني من قبل النبيّ نفسه أو من قبل بعض أصحابه. ويمكن تصنيف هذه الادّعاءات إلى نوعين: ادّعاءات ذات صفة عامّة، وادّعاءات تورّد أسباباً ومظاهر محدّدة.

(أ) الادّعاءات العامّة:

هذه الادّعاءات ترد في صيغة العموم، وذلك مثل ما جاء في قول كاتب مادّة «القرآن» في تقرير ما وقع في النص القرآني من التّبديل: يبدو أنّ هناك مراجعة وتصحيحاً للكتابة الأولى للوحي، والقرآن نفسه عرف تبديلاً في نصوصه^(١). وقوله في

(١) دائرة المعارف (النشرة الجديدة)، ٤٠٥/٥.

موضع آخر: إن الوحي خضع لمراجعات مهمّة، فقد وقع استبدال بعض الآيات بآيات أخرى^(١)؛ وقوله في موضع آخر: إن محمّداً هو الذي أملى الوحي على الكتبة، وبين لهم كيفية صياغته، وأدخل أحياناً آيات جديدة ضمن نصّ قرآني سابق^(٢)؛ وهذه الأقوال، في صيغتها العامّة، فيها إيهام بأنّ النصّ القرآني خضع لعمليات تغيير وتبديل كبيرة، في مواقع كثيرة منه، وفي أحجام مهمّة من مادّته.

(ب) الادّعاءات المحدّدة:

ترد هذه الادّعاءات في الغالب في هيئة توظيف خاطئ، أو تأويل مغلوط، لبعض ما له أصل في القرآن نفسه، وفي شروحه من المأثور النبوي، من ألفاظ ومفاهيم أو ادّعاءات الخصوم التي يوردها للردّ عليها. ومما يندرج في هذا الصنف ما ورد في الدائرة من إحياء بأنّ النصّ القرآني قد وقع النقصان منه، وذلك بما جاء فيها من قول بأنّ النبيّ ينسى أحياناً بعض ما يُوحى إليه من الآيات، تبييناً في ذلك لسبب من أسباب التّبديل في القرآن أو لمظهر من مظاهره، فيكون القرآن، إذاً، قد نقص نصّه بحسب هذا الإحياء، وبسبب نسيان النبيّ لبعض أجزائه^(٣).

ومما يندرج ضمن هذا الصنف أيضاً، تأويل ما جاء في

(١) دائرة المعارف (النشرة الجديدة)، ٤١٩/٥.

(٢) المصدر نفسه، ٤٠٥/٥.

(٣) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

القرآن الكريم من إلقاء الشيطان في أمنية الرسول - وهو ما أوردنا تأويله الصحيح سابقاً - على أنّ ذلك يعني أنّ النص القرآني وقعت فيه زيادة بهذا الإلقاء الشيطاني؛ فيصير جزءاً من أجزاء القرآن؛ وهو ما ورد في دائرة المعارف في مورد بيان ما يقع من مظاهر التبديل في القرآن بما نصّه: إنّ الشيطان يدخل شيئاً ما فيما يُوحى به إلى محمّد أحياناً^(١)؛ فحسب هذا القول أصبحت هذه الزيادة المزعومة، بتأويل مخصوص لإلقاء الشيطان في أمنية الرسول، حجة على تغيير طراً على القرآن من خارج مصدره الأصلي.

ويندرج ضمنه أيضاً ما وقع من تأويل لمعنى النسخ الذي أقرّه القرآن الكريم. فقد فهم هذا النسخ على أنه مراجعة للنص القرآني، حيث يُحذف جزء منه ويُثبت جزء آخر محلّه، لأنّه أحسن منه وأنسب؛ وهي مراجعة يقوم بها النبيّ نفسه تفاعلاً مع اختلاف الزّمن؛ فقد ورد ذلك في دائرة المعارف كحجة على ما طراً على القرآن من التبديل، إذ قال محرّرها: إنّ من أسباب ما طراً على القرآن من التبديل ما جاء تفسيره في القرآن نفسه من أنّ الله يبدّل فيه أحياناً آية بأخرى أحسن منها وأنسب^(٢).

ومن غريب ما في هذا الكلام من إثبات للتغيير الطارئ على

(١) دائرة المعارف، ٤٠٥/٥.

(٢) المصدر نفسه، الموضوع نفسه.

القرآن الكريم، أن هذه الشواهد الثلاثة التي سيقت في دائرة المعارف على أنها حجج، من واقع القرآن على ما وقع فيه من التبديل والتغيير، أنها سيقت في نفس الآن على أنها ردود قرآنية على اتهامات وجهت إليه من قبل خصومه، بأنه يطرأ عليه التبديل؛ فإذا هي تنقلب في اعتبار المحرّر إلى حجج على التبديل؛ والحال أنها تنفي أن يكون في القرآن تبديل كما يتهمه الخصوم، وذلك من المغالطات الخفية التي قد تنطلي على القارئ دون أن ينتبه إليها.

٢- ادعاء الاختلاف في النص القرآني:

هذا ضرب آخر من الادعاءات الواردة في دائرة المعارف، يعكس شُبهاً كثيرة أثارها المستشرقون فيما يتعلّق باضطراب النصّ القرآني. وهي، وإن كانت تشبه الادعاءات السابقة، إلا أنها تختلف عنها بعض الاختلاف. فتلك تدّعي تغييراً في النصّ القرآني بحذف جزء أو زيادة آخر أو تعويض واحد بآخر؛ وهذه تدّعي اختلافاً في ذلك النص بين مصحف وآخر، مما كان موجوداً أو ممّا هو موجود اليوم، وهو اختلاف طارئ بفعل بشري، وبحسب ظروف وأسباب مختلفة، وأفضى إلى وجود قرآنات ومصاحف مختلفة، لا قرآناً واحداً ومصحفاً واحداً كما يدّعي المسلمون. وتتنوّع هذه الادعاءات باختلاف القرآن إلى أنواع ثلاثة رئيسة.

(أ) اختلاف الأحرف والروايات:

اعتبر كثير من المستشرقين اختلاف أحرف القرآن وقراءاته ضرباً من الاختلاف في القرآن نفسه، وذلك نتيجة لاختلاف المصاحف التي كانت بين أيدي الصحابة، واختلاف المناطق التي يُقرأ فيها القرآن. ولذلك فقد كانت هذه الأحرف والقراءات تنسب في الغالب إلى أشخاص على أنهم هم الذين صنعوها من القرآن الأصلي، فمثل ذلك عندهم وجهاً من وجوه الاختلاف في القرآن نفسه، سواء في صورته المحفوظة أو في صورته المكتوبة.

وقد أشارت دائرة المعارف إلى هذا المعنى بطرق مختلفة، وفي مواضع متعددة تلتقي كلها، على اعتبار الأحرف والقراءات وجوهاً مختلفة من القرآن بتأثير من الأشخاص. ومن أوضح تلك الإشارات ما جاء في تحرير مادة «القرآن» من القول بأنّ الرواية العثمانية للقرآن لم تكن إلاّ إحدى الروايات المنتشرة في القرون الأولى، وإن كانت تعتبر الأقرب من الوحي الأصلي^(١). فإذا كانت هذه الرواية هي الأقرب إلى الوحي الأصلي، فمعنى ذلك أنّ الروايات الأخرى أبعد عنه. وتكون النتيجة أنّ جملة هذه الروايات مختلفة عن القرآن الأصلي، وهي بالتالي مختلفة فيما بينها.

(١) دائرة المعارف، ٤٠٦/٥.

ومن تلك الإشارات أيضاً، ما يتعلّق بتفسير المصاحف التي كانت بين أيدي الصحابة، بصفة شخصيّة، على أنّها مصاحف مختلفة فيما بينها، ومخالفة للمصحف الإمام؛ وهو اختلاف ناشئ من اختلاف القراءات. وفي هذا المعنى جاء في دائرة المعارف أن العديد من النصوص القرآنيّة ترجع إلى عدد من الصحابة كانت موجودة، ومعمولاً بها في الكوفة والبصرة وسوريا، وهي عبارة عن مصاحف مختلفة لاختلاف قراءات الصحابة الذين يملكونها^(١).

وفي هذا السياق تشير دائرة المعارف إلى ما يُفهم منه ضمناً نفس المعنى، أو ما هو قريب منه؛ إذ جاء فيها فيما يتعلّق بالقراءات السبع أنّ الشخصية الرئيسيّة، التي عملت على ضبط القرآن بعد الخليفة عثمان، هو ابن مجاهد الذي حاول تقليص القراءات، فاختر سبعاً من القراء المعروفين جداً، وكان قد استند في ذلك إلى حديث «نزل القرآن على سبعة أحرف» مؤولاً الحرف بأنّه يعني قراءة. وأصبحت هذه القراءات هي المعتمدة من الجمهور^(٢). فهذه الإشارات كلّها توحى للقارئ بأنّ حروف القرآن وقراءاته ما هي إلّا وجوه مختلفة من النص الأصلي للقرآن الكريم، لاختلاف الأشخاص الذين نسبت إليهم،

(١) دائرة المعارف، ٤٠٧/٥.

(٢) المصدر نفسه، ٤١٠/٥. وقد أطنب الكاتب في تفصيل الأقوال والروايات التي تتعرّض لبيان كثرة المصاحف واختلافها، ممّا يؤكد الغرض المقصود؛ وهو تأكيد اختلاف القرآن باختلاف القراءات والأحرف.

إذ هم الذين قاموا بذلك التغيير، مما يعني أن تغييراً طرأ على النص القرآني، أفضى إلى وجود نصوص متعدّدة.

(ب) اختلاف اللغة:

تدّعي دائرة المعارف أن لغة النص القرآني التي يقرأ بها ويكتب، تغيرت، فقد أوردت أفكاراً لبعض المستشرقين دون تعقيب عليها، تقول إن هذه اللغة قد أصابها تغيير لم يبق معه النص القرآني على صورته الأولى، بل تغيّر إلى لغة أخرى لم تحافظ من الأولى إلا على حظ يسير.

هذا الرأي نقله محرّر دائرة المعارف عن كارل فولير (Karl Voller) الذي ذهب إلى القول في هذا الخصوص بأنّ محمّداً (ص) قد تلا القرآن في البداية باللّغة العربية المحليّة التي هي لغة قريش، وهي تختلف عن اللّغة العربيّة الكلاسيكيّة التي يستعملها الشعراء؛ أمّا لغة القرآن التي نعرفها اليوم، فهي من صناعة وتركيب فقهاء اللغة الذين صاغوا الوحي باللّغة العربيّة الكلاسيكيّة. ولذلك فلم يبق من لغة القرآن الأصليّة إلا بعض خصائص الرّسم مثل حذف الهمزة في بعض الكلمات، وبعض ما لا يوافق اللّغة الكلاسيكيّة. ومع أنّ المحرّر الذي نقل هذا الرّأي ذكر أنّه رأى لم تقنع حججه أحداً^(١)، إلا أنّه لم يعلّق عليه تعليقاً إيجابياً كافياً، فبقي شبهة قائمة تستوجب التّعقيب، حتّى وإن لم تكن رأياً يوافق عليه المحرّر نفسه.

(١) راجع هذا الرّأي المنقول في دائرة المعارف، ٤٢١/٥.

وأورد محرّر الدائرة أيضاً في سياق قريب من ذلك ما مفاده أنّ ثلاثة كتّاب أوروبيين هم فليش (H. Fleisch) وبلاشير (R. Blachere) ورايين (C. Rabin) توصلوا، كلٌّ على حدة، إلى رأي خلاصته أن لغة القرآن هي أبعد ما تكون عن اللغة المحلية لقريش، بل لغة كلّ أهل الحجاز، وإنّما هي لغة شعريّة مستعملة في الشعر العربي الكلاسيكي، وربّما كان فيها أحياناً شيء من اللّغة المكيّة المنطوقة، كما هو الأمر في حذف الهمزة. وأصبحت وجهة النّظر هذه مقبولة من قبل أغلب المستشرقين^(١).

هذا الرّأي، الذي يبدو أنّ ناقله يوافق عليه، يتضمّن أيضاً أنّ لغة القرآن الأصليّة التي هي لغة قريش، قد طرأ عليها تغيير فأصبحت لغة الشعر الكلاسيكيّة. ولو افترضنا أنّ المقصود منه هو أنّ القرآن قُرئ، وكتب أساساً بهذه اللّغة الشعريّة الكلاسيكيّة، دون أن يطرأ عليها تغيير، فإنّه يُعتبر أيضاً رأياً يستحقّ التّعقيب؛ لأنّه ينتهي إلى ما انتهى إليه الرّأي السّابق في اعتبار لغة القرآن، التي هو عليها الآن، هي لغة مخالفة لما هو مقرّر عند المسلمين، من أنّها هي نفسها اللّغة القرشية التي نزل بها على النّبيّ الكريم.

ج) اختلاف الرّسم القرآني :

جاء في دائرة المعارف حديث عن الاختلاف في الرّسم القرآني الذي رُسمت به المصاحف. وقد تضمّن الحديث شرحاً لذلك الاختلاف في واقعه، وفي الآراء التي قيلت فيه، كما

(١) راجع دائرة المعارف، ٤٢١/٥.

تضمّن شرحاً للأسباب التي أدّت إليه. ومن تلك الأسباب التي ذُكرت: صعوبة إعادة ترتيب الجمل، والتطوّر الحاصل في الكتابة، وعملية الانتقال بالنص من الطور الشفاهي إلى الطور الكتابي^(١).

ومجمل ما قيل في هذا الموضوع يوحي بأنّ الرّسم القرآني، وما طرأ عليه من اختلاف وتغيير، ربّما كان له دُخْلٌ في تغيير لحق بالقرآن نفسه على نحو ما؛ ولما كان ذلك المعنى مطروحاً من قبل بعض المستشرقين الذين تناولوا الرّسم القرآني بالدرس، فإنّه، في الصّيغة التي عُرض فيها بدائرة المعارف مائلة نحو العموم والغموض، من شأنه أن يلقي في ذهن القارئ بعض الشّبه المتعلّقة بالنص القرآني، في ثبوت صورته المكتوبة، وصلة ذلك بثبوتة عموماً، ممّا يستلزم التّوضيح والبيان، استكمالاً لما يتعلّق بادّعاء الاختلاف في النص القرآني من جهاته المختلفة، واستكمالاً لتصحيحه من جهاته المختلفة أيضاً.

٣ - ادّعاء التناقض في القرآن:

انطلاقاً من اعتبار القرآن الكريم، في رأي المستشرقين، إنتاجاً بشرياً، فقد تردّد عندهم كثيراً أنّ هذا القرآن يشتمل على مظاهر من الاضطراب والتناقض، حيث حاولوا عرض نماذج من تلك المظاهر المدّعاة. ومما ساعدهم على المضّي في ذلك

(١) راجع دائرة المعارف، ٤٠٩/٥.

ضعف أغلبهم في فهم قواعد اللغة العربيّة وأساليبها، وضعفهم عموماً في فهم أسرارها كما مرّ ذكره.

وقد تردّدت، في دائرة المعارف الإسلاميّة بنشرتها القديمة والجديدة، أقوال كثيرة تتضمّن تقريراً لمظاهر من التناقض والاضطراب والغموض وردت في القرآن الكريم حسب رأيهم، بصفة صريحة أو ضمنيّة. ولم تكن كثافة هذه الأقوال واردة في الفصل الذي خصّص للتعريف بمادّة «القرآن»، ولكنها وردت في مواضع أخرى، من أهمّها ما ورد في مادّة «الله» استنتاجاً، فيما يتعلّق بال عقيدة الإسلاميّة في الله وصفاته، ممّا جاء من ذلك مشروحاً في القرآن الكريم. وإذا كان من المحتمل أن يكون اختلاف كتاب المادتين هو سبب ذلك، فإن من المحتمل أيضاً أن يكون سببه تفادي التصريح بذلك في الموضوع الذي دُرِس فيه القرآن مباشرة، ودسّه في مواضع أخرى؛ وذلك إمعاناً في التأثير غير المباشر الذي يتفادى الصّدام مع المشاعر العامّة للمسلمين. وسنورد في هذا المقام نماذج من ادّعاءات التناقض في القرآن الكريم تتعلّق بالأخصّ بما جاء فيه من أحكام، ومن تحديد لصفات الله تعالى.

أ) ادّعاء تناقض الأحكام الشرعية:

جاء في دائرة المعارف الإسلاميّة أنّ الأحكام التي يشرّعها القرآن تتعرّض أحياناً للتّقصّ بأحكام أخرى، فيبدو النصّ القرآنيّ بذلك معروضاً عرضاً متناقضاً في أحكامه بين موضع وآخر. وهذا المعنى هو الذي قرّره محرّر مادّة «القرآن» في قوله: لقد وردت في القرآن تناقضات تظهر في بعض الآيات التي جاءت

بقواعد تنظيمية تحكم المجتمع الإسلامي، إلا أن المفسرين المختصين في القرآن، كانوا قد أدركوا هذه الاختلافات الحاصلة بين الآيات، واعتبروا أن الآيات اللاحقة تلغي سابقتها إذا ما اختلفت معها حول نفس الموضوع^(١).

ومن البين أن المقصود في هذا الكلام هو ما يُعرف في القرآن الكريم بالنسخ. فقد عدّه الكاتب تناقضاً في أحكام القرآن، إلا أن السياق الذي ورد فيه القول يجعله يحتمل أن يكون المقصود به متعدياً إلى ما هو أوسع من النسخ، ليشمل أحكاماً أخرى كثيرة، بينها علاقات، يبدو في ظاهرها التناقض مثل العام والخاص والمطلق والمقيّد والمجمل والمفصل وما شابهها؛ ذلك أن هذا السياق جاء في بيان المراحل التاريخية للنص القرآني، في نزوله على النبي، (ص)، ومحاولة بناء ترتيب زمني لذلك النص. وقد ذكرنا سابقاً أن ذلك الترتيب التاريخي للقرآن الكريم الذي احتفل به المستشرقون كثيراً، ربّما كان من أهدافه بيان ما في القرآن من التناقض، نتيجة تفاعله مع الظروف والأحوال المتغيرة، من زمن إلى زمن، في مراحل نزوله على النبي.

(ب) ادّعاء تناقض الأحكام العقديّة:

وقع من الادّعاء بتناقض الصفات الإلهية في المادة التي حُصّصت للتعريف «بالله» في دائرة المعارف، شيء كثير، وذلك من خلال ورودها في القرآن الكريم كما زعم محرّر تلك المادة.

(١) دائرة المعارف، ٤١٧/٥.

وهذا التناقض المدعى في صفات الله تعالى هو عنوان لتناقض آخر أشمل، هو تناقض الأحكام العقديّة بصفة عامّة. وتناقض الصّفات الإلهية، كما هو رأي مدّعيه، واقع على مظاهر مختلفة، وهو أيضاً واقع بأسباب مختلفة، تعود أحياناً إلى مقتضيات لغويّة، وتعود أحياناً أخرى إلى البساطة وعدم التّروّي من قبل قائلها، إذ هو لم يفكّر في مآل ما يطلقه على الله من صفات متناقضة. والمقصود بقائلها هو النبيّ (ص).

ومن النّوع الأوّل ما جاء في قول محرّر مادّة «الله» من أنّ لوازم السّجع حملت محمّداً على وصف الله بعدّة صفات يتردّد ذكرها كثيراً في القرآن. وهذه الصّفات تعيننا كثيراً على فهم وتحديد كلام محمّد المبعر المتناقض. وقد استطاع محمّد، بفضل خياله المتوقّد، أن يصف الله بصفات واضحة معيّنة، مثل الأوّل والآخر والظاهر والباطن..^(١). فهذا التناقض المدعى في صفات الله تعالى هو، إذن، بسبب مقتضيات السّجع، سبب لغوي.

ومن النّوع الثاني، ما جاء في مواضع أخرى من دائرة المعارف. منها قول المحرّر نفسه: «وقد ذكر محمّد في القرآن رأيين متقابلين عن فعل الله أوردهما في بساطة عظيمة. أحدهما يجعل إرادة الله متصرفّة في أفعال العباد، والآخر يجعل للإنسان قسطاً من الاختيار»^(٢). وقوله في موضع آخر: «وكان محمّد لا يخشى التناقض؛ ومما لا شكّ فيه أنّه لم يفكّر قطّ في مسألة

(١) دائرة المعارف (الترجمة العربية)، ٥٦١/٢ - ٥٦٢.

(٢) المصدر نفسه، ٥٧٠/٢.

الجبر والاختيار؛ فالله تارة ودود رؤوف صبور، وتارة هو المتكبر الجبار^(١). وقوله في موضع ثالث: «تبدو أسماء الله الحسنی خليطاً غريباً من الألفاظ الدالة على التجسيم والعبارات الميتافيزيقية»^(٢).

بهذه الحلقة من ادعاء التناقض في النص القرآني في أحكامه التشريعية والعقدية، تكتمل حلقات الادعاء بوجود اختلافات متنوعة في النص القرآني، فمنها ما يتعلق بالزيادة والنقصان والتبديل، ومنها ما يتعلق باختلاف القراءات واللغة والرسم، ومنها ما يتعلق بتناقض الأحكام الشرعية والعقدية، ولكنها تلتقي كلها عند غاية واحدة هي الوصول إلى إثبات حصول تغيير وتبديل في القرآن الكريم، محفوظاً ومكتوباً، بوجه مختلفة من التغيير، وذلك ما نعرض له بالتصحيح تالياً.

II . وثوق النص القرآني:

إنّ الادعاءات والشبه، التي عرضناها آنفاً متعلّقة بالنص القرآني، تنتهي كلها إلى بذر الشكّ في الوثوق بهذا النص. فإذا كان قد أصابه التبديل بالزيادة والنقصان، وأصاب الاختلاف نسخته قراءةً ولغةً ورسمًا، وهو مشتمل على تناقض في الأحكام والعقائد، فأيّ ثقة تبقى في نفوس قارئيه على أنّه هو القرآن

(١) دائرة المعارف (الترجمة العربية)، ٥٦٨/٢.

(٢) المصدر نفسه، ٥٦١/٢.

الذي جاء به محمد بن عبد الله، (ص). وأي ثقة تبقى لهم على أنه من عند الله تعالى أصلاً، خاصة وأنهم يقرأون فيه، هو ذاته، وعد الله بأنه سيبقيه محفوظاً إلى الأبد، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر]، فإذا هم يلفونه على هذا النحو من التضارب؟

وتبعاً لذلك، فإن تعقيبنا التالي هدفه تأكيد وثاقة النص القرآني من جهة كونه هو القرآن الذي على محمد، (ص)، من عند الله تعالى، لم ينله تغيير أو تبديل منذ بدأ نزوله إلى حين وصوله إلينا على صورته التي نستظهره بها محفوظاً، ونقرأه بها مكتوباً. وهو ما نقوم به تالياً متخذين حججاً عامة حيناً وحججاً تفصيلية حيناً آخر، بحسب ما نراه أبلغ في الوصول إلى المقصود.

١ - حفظ النص القرآني من التبديل:

إن الادعاء أن القرآن الكريم أصابه تبديل، في نصّه، سواء بزيادة أو نقصان، أو بتغيير جزء بجزء، هو ادعاء لا يثبت عند التّمحيص؛ سواء بالنظر في التبديل المدّعى من حيث صورته العامة، أو بالنظر فيه من حيث تفاصيله التي وردت في دائرة المعارف. فهذا التبديل المدّعى بُني في عمومته على روايات ضعيفة غير موثوق بها، أو على نظرة جزئية إلى النص القرآني لا

تأخذ بالحسبان تكامله في أجزائه ومقاماته المختلفة، وهي النظرة التي ينتفي معها توهم الاختلاف والتناقض فيه. ولو وقع الاعتماد على الروايات الموثوقة، وعلى النظر الكلي التكاملي للنص القرآني الذي يُردّ بعضه إلى بعض، ما وُجد فيه تبديل بحال من الأحوال.

(أ) إثبات عام:

إنّ القرآن الكريم نزل في قوم ثقافتهم شفويّة تقوم على الحفظ، فكان ما ينزل من القرآن يُحفظ عن ظهر قلب عند نزوله، من قبل الكثيرين؛ وظل يُحفظ بتتابع نزوله جزءاً جزءاً في كلماته المشكّلة للآيات والسور، وفي ترتيبه الذي تدرج فيه تلك الآيات والسور. وكانت تلك الصّورة المحفوظة هي الأصل المعتمد عليه والمتحاكم إليه؛ وحتى عند جمعه وتدوين الصّورة المكتوبة منه، فإنّ المحفوظ كان هو الأصل الذي يُرجع إليه لتكون الصّورة المكتوبة مطابقة للصّورة المحفوظة، فهذه هي الأصل وتلك هي الفرع.

وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يُعقل أن يصيب هذا النص القرآني تبديل؟ إنّه أمر غير ممكن، إذ الناس يحفظون النص القرآني بأعداد كبيرة آيات وسوراً وترتيباً، إمّا بجمعه كاملاً من قبل كثيرين، وإمّا أخذاً بأنصبة مختلفة منه من قبل الأكثرين.

فأيّما تبديل يقع فيه بأي نوع من أنواع التّبديل سيقابل باستنكار وتصحيح من قِبَل عامّة الحافظين، فلا يجري، إذن، فيه تبديل.

ولو تصوّرنا اليوم أنّ المصاحف في العالم كلّها اختفت، ثم جاء من يريد أن يُبدّل في القرآن تبديلاً صغيراً أو كبيراً، فإنّ ذلك لن يتمّ له بحال؛ لأنّ هذا النصّ القرآني محفوظ في الصّدور بتفصيل دقيق تندفع به كلّ محاولة للتّبديل. فكذلك كان الأمر في العصر الأوّل الذي ادّعي وقوع التّبديل فيه؛ ولكنّ الغفلة عن هذه الخصوصية التي انفرد بها القرآن من بين كلّ الكتب، في تاريخ الثقافة الدّينيّة قاطبة، هي التي دفعت إلى مثل هذه الادّعاءات.

ومن ناحية أخرى، فإنّ الحديث عن التّبديل، في نصّ ما من النصوص، أو في كتاب ما من الكتب، لا يكون له معنى إلاّ حينما يكون ذلك النصّ أو ذلك الكتاب قد تمّ في شكله النهائي، واشتهر بين النّاس وذاع فيهم. فحينذاك لو وقع فيه زيادة أو نقصان أو تغيير جزء بجزء يمكن أن يُسمّى تبديلاً؛ ولكن إذا كان هذا النصّ أو الكتاب خلال تأليفه من قِبَل صاحبه يُعدّل بزيادة أو نقصان، وهو لم يكتمل ولم يُعلن اكتماله، فإنّ ذلك لا يمكن أن يُسمّى تبديلاً بحال من الأحوال، إذ هو لم يكتمل حتّى يصدق في حقّه التّبديل.

والقرآن الكريم نزل من قِبَل الله تعالى على محمّد، (ص)، منجماً على مدى أكثر من عشرين عاماً، لحكمة كُنّا بيّنا بعضاً

منها. ولم يُعلن عن اكتماله إلا في آخر حياة النبي الكريم، حينما توقّف الوحي، وأُعلن عن اكتمال الدين. وخلال تلك المدة التي كان يقع فيها النزول، كان النص القرآني يكتمل في أحكامه وتعاليمه شيئاً فشيئاً باكتمال نزوله؛ وربما اقتضت أحوال الناس أن تكون هذه الأحكام متدرّجة رافة بهم ورحمة، فينزل من الآيات ما فيه تكميل لحكم سابق، أو ما فيه نسخ له. ولا يمكن أن يُسمّى ذلك تبديلاً، لأنّ القرآن ما زال في طور النزول والاكتمال، وإنّما التّبديل هو الذي يطرأ عليه بعد الإعلان عن اكتماله، وهو ما لم يكن واقعاً، ولا كان محلّ ادعاء جدّي.

ب) حقيقة النسخ والإنساء والإلقاء:

اعتمدت ادعاءات التّبديل في تفاصيلها على ما جاء في القرآن من ردود على اتّهامات الخصوم بأنّه يطرأ عليه التّبديل بطريق النسخ والإنساء وإلقاء الشيطان. وقد اتّخذت هذه الأجوبة، التي تحمل تأويلاً لهذه الأمور التي اعتمدت عليها الاتّهامات، كأنّما هي اعتراف قرآنيّ بالتّبديل المُتّهم به، وذلك من الحيل المتّبعة في المنهج الوارد في دائرة المعارف.

وقد بيّنا سابقاً المقصود بما جاء في القرآن الكريم من إلقاء الشيطان في أمنية النبيّ إذا تمنّى. وذكرنا أنّ ذلك ليس خاصّاً بالنبيّ الذي نزل عليه القرآن، وإنّما هو سنّة متعلّقة بالأنبياء كلّهم، وهي سنّة تعود إلى الطّبيعة البشريّة التي تميل إلى التّساهل من أجل تبليغ الدّعوة، فيسعفهم الله تعالى بتصحیح المسيرة الدّعويّة ويحملهم على الحزم فيها. وحيثُ فلا تكون علاقة لهذا

الأمر بزيادة يلقيها الشيطان في نفس النبي، فتصير كلاماً من ضمن الوحي، وتصبح بالتالي زيادة في القرآن، كما جاء في ادعاء التبديل^(١).

وأما فيما يتعلق بالنسخ والإنساء، فإنّ النسخ حقيقة واردة في القرآن الكريم، حيث وردت فيه آيات تنسخ أحكاماً سابقة عليها؛ وعدد هذه الآيات ليس كثيراً كما توهم بعضهم، فوسّع معنى النسخ أكثر ممّا يحتمل. وهذا النسخ يندرج ضمن التكامل التشريعي في القرآن الكريم، ذلك التكامل الذي اقتضته طبيعة التنزيل القرآني المتّصّفة بالتنجيم، كما اقتضته طبيعة الدّعوة الإسلامية في تدرّجها تسهيلاً على الناس لتقبّل الدّين الجديد.

وبذلك، يصبح النسخ ضرباً من الحكمة الإلهية في تكميل النص القرآني شيئاً فشيئاً. حتّى إذا ما انتهى نزول القرآن كان كيانه مكتملاً ووحدته قائمة، فلا يناله بعد ذلك نسخ، لأنّ المصدر الذي يأتي منه انقطع عنه؛ وبهذا الاعتبار، فلا يمكن أن يُسمّى النسخ تبديلاً أو تغييراً، إذ هو مندرج ضمن عملية تكاملية في نطاق البناء القرآني العام^(٢).

وفيما يتعلق بالإنساء الوارد في قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِمَّا﴾ [البقرة/١٠٦]، فإذا كان المقصود منه متعلقاً بالنسيان كما يراه بعض المفسّرين، فإنّه إنساء لما يقع

(١) راجع ما سبق، ص: ٥٩.

(٢) راجع، سيد قطب: في ظلال القرآن، ١/١٠٢.

نسخه، فلا يبقى له وجود في أذهان الناس يدفعهم إلى العمل به، وذلك معنى مكمل للنسخ. وإذا كان المقصود منه التأخير كما ذهب إلى ذلك مفسّرون آخرون، وهو الأقرب إلى الصواب^(١)، فإنّ معناه يصبح تأخير البيان إلى أوقات مناسبة تنزل فيها آيات مبيّنة لأحكام يحسن تأخيرها إلى تلك الأوقات. فالأمر، إذن، يتعلّق بإنزال الآيات القرآنيّة في الأوقات المناسبة دون إنزالها في أوقات أخرى قبلها قد تكون متوقّعة أو مظنونة؛ وفي كلّ الأحوال فإن ذلك لا علاقة له بتبديل أو تغيير في القرآن الكريم، كما يدّعي القائلون بالتبديل، إذ التأخير في إنزال آية من وقت مظنون عند الناس إلى وقت آخر مناسب، ليس فيه أيّ معنى من معاني التبديل.

٢ - وحدة النص القرآني:

ما ادّعتّه دائرة المعارف، من أنّ النص القرآني أصابه تغيير في ألفاظه ولغته ورسمه، هو ادّعاء غير صحيح؛ لأن هذا الادّعاء بُني على اختلاف الأحرف والقراءات بفعل بشري، ويبدو أن القول بتغيير اللّغة والرّسم بُني عليها أيضاً. وهذا الاختلاف في الأحرف والقراءات، وذاك التّغيير المدّعى في اللّغة والرّسم، لا ينهضان حجّة على أن تغييراً وقع في النص القرآني، كما نبينه تالياً بشرح حقيقة هذه العناصر الأربعة:

(١) راجع الزركشي: البرهان، ٤٣/٢؛ وصبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ٢٦٩.

الأحرف والقراءات واللغة والرسم، كي يظهر أنها لا تؤدي إلى تغيير.

أ) حقيقة الأحرف والقراءات:

أخرج البخاري في صحيحه أنّ النبيّ (ص) قال: «إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه»^(١)؛ وتشيع بين المسلمين قراءات للقرآن الكريم متعدّدة يبلغ الموثوق به منها عشر قراءات، والأكثر وثوقاً وتدوالاً من بينها سبع. وكلّ من الأحرف والقراءات، إنّما هي وجوه من النص القرآني ملفوظاً ومكتوباً يختلف بعضها عن بعض، في بعض الألفاظ، من حيث كيفية النطق، أو من حيث الحركة الإعرابية، أو من حيث تبديل حرف بآخر، وذلك دون أن يكون بينها تعارض أو تناقض. وليس هذا الاختلاف واقعاً في كلّ ألفاظ القرآن ولا في أغلبها، وإنّما هو في عدد محدود من الكلمات، ومواضع قليلة من القرآن الكريم.

والحقيقة الأساس في هذه الأحرف والقراءات هي أنّها كلّها وجوه لقراءة القرآن وكتابته نزلت من مصدر هذا القرآن، وقرأه النبيّ، (ص)، بها، فكان يقرأ مرّة بهذا الحرف ومرّة بذلك، وتارة بهذه القراءة وتارة بتلك، فهذه الأحرف والقراءات هي، إذن، قرآن في صورته الأصلية التي نزل بها، وليست تغييراً طرأ على تلك الصّورة بفعل بشري، فأصبحت نسخاً محرّفة من الصّورة الأصلية، كما يوحي ادّعاء دائرة المعارف.

(١) صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن.

ويبدو أنّ هذا الادّعاء كان من بين أسبابه عدم إدراك الحكمة من إنزال القرآن على هذه الوجوه المتعدّدة التي أصبحت تُسمّى الأحرف والقراءات، أو عدم الاقتناع بها، مع أنّ ذلك قد ورد بيانه في الدّراسات الإسلامية بتفصيل. ولو وقع الاطلاع على تلك التفسيرات استكمالاً لمقتضيات المنهج في البحث، لكانت النتيجة غير ما انتهى إليه.

ومع اتّفاق المسلمين جميعاً على أنّ الأحرف والقراءات كلّها من عند الله، أي أنّها قرآن في صورته الأصلية، فإنّ العلماء اختلفوا في تحديد معنى الحرف اختلافاً واسعاً؛ ولكنه لم يمسّ المبدأ المتفق عليه^(١)؛ والرّأي الذي يغلب على الظنّ أنّه هو الصّواب، هو رأي الإمام الطّبري وغيره. ومؤدّى هذا الرّأي أنّ الأحرف السّبعة هي لغات (أي لهجات) لقبائل العرب نزل بها القرآن جميعها في مواطن وألفاظ محدّدة منه كما ذكرنا؛ بحيث يجد كلّ صاحب لغة من هذه اللّغات أنّ القرآن قد نزل بلغته فيقرأه بها.

وإنّما نزل القرآن على سبعة أحرف، أي سبع لغات من لغات العرب، تسهيلاً على النّاس في قراءته، ورحمة بهم في ذلك. فكما قال الزركشي: «كان الإنزال على الأحرف السّبعة توسعة من الله ورحمة على الأمة؛ إذ لو كُلف كلّ فريق منهم

(١) راجع مجمل هذه الآراء في الزركشي: البرهان، ٢١١/١؛ وصححي الصالح: مباحث في علوم القرآن، ١٠١؛ وفاروق حمادة: مدخل إلى علوم القرآن، ١٦٧.

ترك لغته، والعدول عن عادة نشأوا عليها من الإمالة والهمز والتلّين والمدّ وغيره لشقّ عليهم»^(١)؛ وهذا الرأي نفسه نقله الزركشي عن ابن حيّان في قوله: «قيل أقرب الأقوال إلى الصّحة أنّ المراد به سبع لغات، والسّرّ في إنزاله على سبع لغات تسهيله على الناس لقوله جلّ علا: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر/١٧]؛ فلو كان تعالى أنزله على حرف واحد لانعكس المقصود»^(٢). وفي الحديث الأنف الورود ما يشير إلى هذه الحكمة، إذ جاء فيه ذكر التيسير، وتلك قرينة على صحّة هذا الرأى في تفسير معنى الأحرف السبعة.

وبعد نزول القرآن، على النبيّ، (ص)، بالأحرف السبعة، وقراءته إيّاه بها، وقراءة العرب إيّاه بها أيضاً، وبعد انتشاره بين الناس وتعودهم عليه بالتداول الواسع في أحرفه السبعة، وقع التخلّي عن سائر تلك الأحرف، فلم يُبقَ منها إلّا على حرف واحد هو حرف قريش، إمّا على سبيل النسخ في عهد النبيّ، (ص)، كما يذهب إلى ذلك أكثر العلماء، حسبما نُقل عن القرطبي في قوله: «عارض جبريل النبيّ، (ص). القرآن مرّتين في السنّة الأخيرة، واستقرّ على ما هو عليه الآن [من حرف]، فنسخ الله سبحانه تلك القراءة المأذون فيها [بالأحرف المتعدّدة] بما أوجه من الاقتصار على هذه القراءة [بحرف واحد] التي تلقّاها الناس»^(٣)، أو حين جمع المصحف العثماني، كما ذهب إلى

(١) الزركشي: البرهان، ١/٢٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ١/٢٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ١/٣١٣.

ذلك آخرون، مثل ابن حيّان الذي نُقل عنه قوله: «لَمَّا خافت الصّحابة من اختلاف القرآن رأوا جمعه على حرف واحد من تلك الحروف السّبعة»^(١).

وإنّما نُسخت الحروف غير واحد منها، أو وقع التّخلي عنها دونه من قبل الصّحابة؛ لأنّ النّاس قد عهدوها بالتداول الواسع، فاكسبوا بذلك قدرة على القراءة بها وخاصّة حرف قريش لشيوعه أكثر من غيره، وهو ما لم يكن حاصلًا أوّل الأمر. ولعلّ وجودها قد أدّى إلى ضرر الاختلاف دون أن يفيد نفعاً جديداً، وذلك ما نُقل عن القرطبي مقرّراً رأي القائلين بنسخ الأحرف غير حرف قريش في قوله: «ورأوا أنّ ضرورة اختلاف لغات العرب ومشقّة نطقهم بغير لغتهم اقتضت التّوسعة عليهم في أوّل الأمر، فأذن لكلّ منهم أن يقرأ بحرفه، أي على طريقته في اللّغة إلى أن انضبط الأمر في آخر العهد، وتدرّبت الألسن، وتمكّن النّاس من الاقتصار على الطّريقة الواحدة...»^(٢). وأمّا الإبقاء على حرف قريش دون غيره من الأحرف، فمبرّره بيّن، وهو أنّ هذا الحرف كان هو الأغلب في القرآن، كما أفادته قولة عثمان (رض) للّجنة التي كلّفها بجمع القرآن، كما أنّه كان هو الأكثر رواجاً بين العرب لمكانة قريش منهم قبل البعثة، وكذلك بعدها.

وفيما يتعلّق بالقراءات، فإنّها ليست في أرجح الآراء إلّا وجوهاً لقراءة القرآن في نطاق حرف واحد، هو حرف قريش. ويشبه وضعها في هذا النّطاق وضع الأحرف السّبعة في نطاق

(١) الزركشي: البرهان، ١/٢٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ١/٢١٣.

اللغة العربية عامّة، والغرض من تعددها يندرج ضمن الغرض من تلك الأحرف، وكأنّما الإبقاء عليها يسدّ ما عسى أن يكون لحذف الأحرف من أثر في صعوبة قراءة القرآن عند بعض الناس عبر الأزمان؛ ولكن دون أن يكون لها أثر سلبي مُفض إلى الاختلاف، لأنّها تنتمي إلى نفس الحرف، فالاختلاف بينها خفيف.

وهذه الوجوه التي قُرئ بها القرآن والتي سُمّيت بالقراءات هي كلّها مروية عن النبيّ، (ص)، أنّه قرأ بها على وجه الثبوت، وما لم يثبت منها لا يُعتبر قراءةً عند المسلمين، وإن ادّعي ذلك. فثبوت نسبتها إلى القراءة النبويّة هو الشرط الأكبر في اعتبارها قراءات قرآنية. وحصرها في سبعة أو عشرة هو اجتهاد من العلماء الذين استقرأوها من القراءة النبوية. وإنّما نُسبت القراءات إلى أشخاص من القراء، لأنّ كلّ واحد منهم اختار وجهاً من الوجوه التي ظلّ القرآن الكريم يُقرأ بها من قبل المسلمين زمناً طويلاً، دون تمييز بينها، وضبط ذلك الوجه واعتنى به وأشاعه بقراءته، فأصبح منذ القرن الرابع يُنسب إليه لما جاء ابن مجاهد، وميّز من تلك القراءات سبعة نسبها إلى من كان مشتهراً بها من القراء.

يتبيّن، إذن، أنّ الأحرف القرآنيّة التي وُجدت على عهد الرسول الكريم أو على عهد عثمان (رض)، ثمّ وقع التخلّي عنها، غير حرف قريش، على أرجح الآراء، هي قرآن منزّل، وأنّ القراءات المعتمدة هي وجوه من حرف قريش، وهو قرآن منزّل مثل سائر الحروف. كما تبين تبعاً لذلك أنّ اختلاف

الأحرف، وكذلك اختلاف القراءات موصى بهما إلى النبي (ص) ولا دَخَلَ في ذلك بحال من الأحوال لفعلٍ بشري من شأنه التشكيك في النص القرآني، فهو نصٌّ موثوق به مع اختلاف الأحرف والقراءات.

(ب) حقيقة لغة القرآن ورسمه:

المقصود بلغة القرآن في هذا المقام الفرع اللغوي من اللغة العربية، فهذه اللغة وإن كانت لغة واحدة إلا أنها تنفرع إلى فروع هي عبارة عن لهجات تختلف عن بعضها بعض الاختلاف، وربما بالتطور أصبحت هذه اللغة في مرحلة ما على نحو يشبه اللهجة، بالنسبة للأصل الذي تطورت عنه، وذلك في نطاق وحدة لغوية جامعة استمرت بالنسبة للغة العربية أكثر من خمسة عشر قرناً دون انكسارات حادة فيها، ولا تبدلات ذات شأن، وهو أمر انفردت به هذه اللغة من بين لغات العالم قاطبة.

واللغة التي نزل بها القرآن الكريم هي اللغة التي كانت سائدة في قريش عند نزوله، وهي المعبر عنها بلسان قريش، ومع قراءة بعض الكلمات بلغات أخرى من لغات القبائل العربية، وهي المعبر عنها بالأحرف السبعة، كما مرّ بيانه. ولغة قريش كانت شائعة لدى القبائل العربية كلّها نظراً لمكانتها منها، إذ هي التي تشرف على موسم الحجّ الذي يتقاطر إليه العرب من كلّ فجّ، وهي التي تمارس التجارة في رحلة الشتاء والصيف.

ومن هذا وذاك تتوافر الفرص العريضة ليختلط كلّ العرب بقريش ويتمرسوا بلغتها، على أنّ الفروق اللغوية بين قبائل العرب كانت من الضآلة، بحيث لا تشكّل حاجزاً دون التفاعل الفني بينهم.

والادّعاء بأنّ لغة القرآن حال نزوله كانت لغة أخرى غير اللّغة القرشية المتداولة، وهي لغة الشعر الكلاسيكية، هو ادّعاء لا يقوم على أساس. والحجّة على ذلك أن القرآن لمّا نزل يخاطب الناس من قريش وغيرهم، عارضه الكثيرون من حيث ما جاء فيه من التعاليم والقيم؛ وأمّا من حيث اللّغة، فلم يؤثر أنّها قوبلت بمعارضة وانتقاد، بل على العكس من ذلك وجد أهل قريش في هذه اللّغة ما يستجيب لإحساسهم اللّغوي الفني، فنالت بذلك استحسانهم وإعجابهم؛ وأصبحوا، وهم المعادون للقرآن في محتواه، يستحسنونه في لغته الفنيّة، ويعجبون به في ذلك، بل ويسترقون السّمع للتمتّع بما تحمله لغته من فنّ رفيع؛ وأخبار ذلك معروفة متداولة في كتب التراث.

ولو كانت اللّغة التي سمعها هؤلاء القوم لمّا خوطبوا بالقرآن هي غير لغتهم، أو كانت مخالفة للغتهم في قليل أو كثير، وهم الذين عُرفوا بحسّهم اللّغوي العميق، حتّى كان فنّ القول هو أسمى فنونهم، بل هو فنّهم الوحيد الذي يتنافسون فيه، والذي يقومون عليه أن يدخله الدخيل من غريب اللّغة والأساليب؛ لو كان ذلك، لما أمسكوا عن نقد لغة هذا الخطاب القرآني الذي

ورد عليهم، وهم يتصيّدون المآخذ والعيوب فيه وفي حامله، لموقفهم العدائيّ من الدّعوة التي يحملها.

والادّعاء بأنّ اللّغة، التي آل إليها القرآن الكريم بعد نزوله، أصبحت من صناعة فقه اللّغة، ولم تبق لها إلّا صلة ضعيفة بلغة القرآن الأصليّة، هو ادّعاء أبلغ في الغرابة من الادّعاء الأوّل، وأوغل في الاستحالة منه. فلغة القرآن، التي راج بها بين النّاس على عهد النبوّة، حفظت في الصّدور بتفصيل دقيق إلى جانب تدوينها في المصاحف؛ وكان ذلك الحفظ واسع النطاق، حتّى إنّه لا يوجد مسلم لا يحفظ جزءاً من القرآن قلّ أو كثر، وكان تداول القرآن ورواجه بين النّاس واسعاً جداً، حتّى أصبح المحور الذي تدور عليه حياتهم كلّها.

إنّ هذا الوضع، الذي كان عليه القرآن في مظهره اللّغوي من حيث اهتمام المسلمين به، ورواجه الواسع بينهم، يجعل الناظر في هذا الادّعاء يتساءل: كيف يمكن للغة القرآن أن تتبدّل أو تُبدّل، حتّى تصبح لغة أخرى غير لغته الأصليّة، وهي على ذلك الوضع بين المسلمين؟ ألا يتصدّى النّاس لهذا التّغيير الذي يصيب لغة القرآن التي هي عندهم مقدّسة، وهم الذين يحافظون على أدقّ دقائقها في النطق والكتابة، بله في الألفاظ والتراكيب؟ إن الإمام الذي يؤمّ المسلمين اليوم في الصّلاة لو أخطأ الخطأ

البسيط عند قراءته القرآن لتعالق عشرات الأصوات من ورائه بالتصويب، فكيف تتغير لغة القرآن كاملة في غفلة من الناس، أو إهمال منهم؟ إن ذلك أمر غير ممكن عقلاً وعُرفاً. فالادعاء بأن لغة القرآن ليست هي لغة قريش، أو بأنها تغيرت عبر الزمن، حتى لم يبق فيها من لغة قريش إلا القليل، هو ضرب من الوهم الذي لا تسنده حجة من العقل ولا من الواقع.

وفيما يتعلّق برسم القرآن في المصاحف، فإن المصحف العثماني كُتب برسم معروف؛ ومن العلماء من اعتبره توقيفاً، ومنهم من اعتبره اصطلاحاً من قِبَل الكتبة وإرشاد من عثمان (رض) نفسه. وقد كان ذلك الرّسم يستجيب لمقتضيات النطق، ولا اعتبارات تشير إلى معانٍ لا يُشار إليها باللفظ، أكثر مما يستجيب لأيّ اعتبار آخر من القواعد التي اصطلح عليها الناس فيما بعد. ولذلك جاء في نظر الخلف مخالفاً لما أصبح عليه التداول في صناعتهم الكتابية، لما تطوّرت تلك الصناعة في قواعدها ووسائلها.

وبما أنّ هذا الرّسم القرآني هو الرّسم الذي جاء في المصحف الإمام، فإنّ المسلمين من منطلق حرصهم الشديد في الحفاظ على القرآن الكريم دون أدنى تغيير فيه، حافظوا على ذلك الرّسم في صورته التي كُتب بها في المصحف الإمام محافظة كاملة، والتزموا بذلك عملياً، فلم يُكتب مصحف بغيره،

والتزموا به نظرياً، حيث يرى الأغلبية العظمى من العلماء أنّ ذلك الرّسم لا يجوز تغييره. ووصل الأمر في ذلك إلى القول بالتحريم. فقد روي عن أحمد بن حنبل قوله: «تحرم مخالفة خطّ مصحف عثمان في واو أو ياء أو غير ذلك»^(١). وعلى هذا المنع العامّ اصطلاح المسلمون، وعليه ساروا إلى يوم الناس هذا، ولم يكن لتقدّم الكتابة في قواعدها ووسائلها أثرٌ في التخلّي عن الرّسم القرآني أو التّغيير فيه، كما جاءت بذلك بعض الإشارات في دائرة المعارف الإسلامية.

٣ - تكامل النص القرآني:

إنّ التّقريرات، التي وردت في دائرة المعارف الإسلاميّة مدعيّة التّضارب والتّناقض في الأحكام الشرعية والقواعد العقديّة في القرآن، إنّما كان منشؤها في الغالب من نظر جزئي في القرآن الكريم، بحيث يُحكم على جزء منه منفصلاً عن بقيته، وذلك منهج خاطئ موقوع في الخطأ، وذلك لأنّ القرآن الكريم وحدة متكاملة لا يمكن أن يفهم الفهم الصحيح إلا إذا نظر فيه على ذلك الأساس. أمّا إذا نظر إليه نظراً جزئياً، فإنّ الناظر يقع في وهم التناقض والتضارب، كما وقعت فيه دائرة المعارف

(١) عن الزركشي: البرهان، ٣٧٩/١؛ وراجع في هذا الموضوع أيضاً، الزرقاني: مناهل العرفان، ٣٦١/١؛ وصبحي الصّالح: مباحث في علوم القرآن، ٢٧٥.

الإسلامية. ولو تأملنا في الأمثلة التي أوردها محرر الدائرة نماذج للتناقض وشواهد عليه، وطبقنا عليها المنهج التكاملي في النظر، لتبين لنا أن الادعاء بتناقضها غير صحيح، وإنما كان نتيجة الخطأ في منهج البحث، الذي يعتمد النظر الجزئي في القرآن الكريم.

(أ) تكامل الأحكام الشرعية:

ما عدته دائرة المعارف تناقضاً في الأحكام الشرعية التي ينسخ بعضها بعضاً، ليس كذلك إذا نظر إليه بدقّة؛ فقد شرحنا سابقاً أنّ النسخ ينبغي أن يُنظر إليه في نطاق عامّ، هو نطاق تكامل الدعوة الإسلامية وتدرّجها في الزمن، ومراعاة ظروف المخاطبين. ففي هذا النطاق العامّ يغدو اللاحق من الأحكام ناسخاً لحكم سابق غير مندرج في معنى التناقض، لأنّ الاعتبار حينئذ يكون للقرآن في مجمله، وقد اكتمل نزوله، وتمّت وحدته؛ وفي هذه الحالة لا يكون فيه حكم مناقض لحكم، إذ لسابق المنسوخ لم يبق حكماً بما طرأ عليه من النسخ، وذلك معلوم بالإخبار به والإعلان عنه.

وعلى هذا النحو من النظر الشمولي، ينبغي التعامل مع لقرآن الكريم في سبيل فهم أحكامه التشريعية؛ فقد وردت في مواضع متعدّدة منه، بل إنّ الحكم في موضوع واحد قد يرد متفرّقاً في أكثر من موضع، فلا يمكن تقرير رأي في فهمه إلاّ

باستقرائه في كلّ مواضعه، والرّبط بين ما جاء فيه خاصّاً وما جاء عاماً؛ وبين ما جاء فيه مطلقاً وما جاء مقيداً؛ وبين ما جاء فيه مجملاً وما جاء مفصّلاً. وبهذا النّظر المتكامل، يرتفع توهم التناقض الذي كثيراً ما يقع فيه المستشرقون، لاعتمادهم منهج النّظر الجزئي في التّعامل مع القرآن الكريم^(١).

ولهذا المنهج التّكاملي في فهم القرآن الكريم، قواعد معروفة، في علم أصول الفقه، أشار الإمام الشاطبي إلى مغزاها في قوله: «إنّ القضيّة [في القرآن] وإن اشتملت على جمل، فبعضها متعلّق بالبعض؛ لأنّها قضيّة واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم من ردّ آخر الكلام على أوّله، وأوّله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلّف. فإنّ فُرّق النّظر في أجزائه، فلا يتوصّل به إلى مراده، فلا يصحّ الاقتصار في النّظر على بعض الكلام دون بعض»^(٢)؛ لأنّ ذلك يوقع في وهم التّناقض والاضطراب كما أوقع محرّر دائرة المعارف الإسلامية.

(ب) تكامل الأحكام العقديّة:

بنفس المنهج التّجزئي وقعت دائرة المعارف في توهم

(١) راجع، فيما يتعلّق بالمنهج الجزئي الذي تعامل به المستشرقون مع القرآن، مصطفى نصر المسلاتي: الاستشراق السياسي، ١١٠.

(٢) الشاطبي: الموافقات، ٢/٢٧٩. وراجع عبد المجيد عمر النجار: فقه التدين، ٧١.

التناقض عند تعريفها بصفات الله تعالى، وهو عينة من تقريراتها في التعريف بالعبقيدة الإسلامية عموماً، وينضاف إلى هذا السبب سبب آخر يتمثل في القصور عن إدراك أساليب اللغة العربية في التعبير، ومقتضياتها الدلالية فيه؛ فهذه اللغة كما قال الشاطبي: «تخاطب بالعام يراد به الخاص، وبالعام يراد به العام في وجه والخاص في وجه، وظاهر يراد به غير الظاهر، وكل ذلك يُعرف من أول الكلام أو وسطه أو آخره؛ وتتكلم بالكلام ينبيء أوله عن آخره، أو آخره عن أوله، وتتكلم بالشيء يعرف بالمعنى كما يعرف بالإشارة، وتسمي الشيء الواحد بأسماء كثيرة، والأسماء الكثيرة باسم واحد، وكل هذا معروف عندها لا ترتاب في شيء منه»^(١)؛ فكيف، إذن، بمن لا يتمكن من هذه الأساليب كلها أن يفهم أحكام القرآن؟ وكيف لا يقع في وهم التناقض؟

ولو عدنا إلى النماذج التي وردت في دائرة المعارف شاهدة، في زعمها، على التناقض والغموض في صفات الله تعالى، لتبين لنا - بمنهج التكامل وبمنهج تحكيم أحكام اللغة العربية، فيما أشار إليه الشاطبي آنفاً - أن تلك الصفات ليس فيها شيء مما اتهمت به، بل هي جارية في بيانها القرآني على منهج عدل لا تناقض فيه ولا اضطراب، وكذلك الأمر بالنسبة لكل الأحكام العقديّة الواردة في القرآن الكريم، متعلّقة بالألوهية أو بغيرها من العقائد.

(١) الشاطبي: الموافقات، ٤٦/٢. وراجع عبد المجيد عمر النجار: خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، ٨٢.

فما ورد من قول بأن مقتضيات السّجّع أفضت بالنبي إلى وصف الله تعالى بصفات متضاربة، ليس له مستند من اللّغة ولا من واقع القرآن. فالسّجّع في اللّغة العربيّة لا يمكن أن يكون سبباً يضطرّ القائل إلى التناقض في المسجوع؛ وذلك لأنّ هذه اللّغة عرفت بسعتها وكثرة مفرداتها، حتّى إنّ الشيء الواحد يُسمّى بأسماء كثيرة قد تبلغ العشرات. وقد عرف النبي (ص)، بتضلّعه في العربيّة. فما كان، إذن، ليعجزه في كلامه العادي أن يتفادى التناقض مع الحفاظ على السّجّع؛ فما بالك حينما يكون الأمر متعلّقاً ببيان إلهي، كما هو الحال في شأن البيان القرآني!

وما ورد في شأن التناقض المُدعى بين صفات الله تعالى تجعل إرادته متصرفّة في أفعال العباد وأخرى تتيح لهم قسطاً من الاختيار، فإنّ هذا الوهم بالتناقض يزول تماماً حين تُجمع كلّ الآيات القرآنية التي تتعلّق بهذا الموضوع، ويُنظر فيها متكاملة، فإنّها حينئذٍ تسفر عن أن الإرادة الإلهية لا تُناقض اختيار العباد؛ فالله تعالى يريد لكلّ ما يختاره عباده من أفعال حتى وإن كان على غير مقتضى أمره لحكم قد ندرك بعضاً منها، مثل إقامة الحجّة عليهم، وقد لا ندرك بعضاً آخر. كما أن أفعال العباد هي مخلوقة لله تعالى من حيث خلقه لكلّ وسائلها مثل استطاعة الانسان وجوارحه، ولكنّها مكسوبة لهم بالاختيار، وهذه القضايا بحثت طويلاً في التفاسير وكتب العقيدة، وبان وجه التّكامل فيها بما يدفع كلّ تناقض^(١).

(١) راجع في ذلك، على سبيل المثال، الجويني: الإرشاد، ١٧٤؛ ومحمد عبده: رسالة التوحيد، في حديثه عن القدر الإلهي وأفعال العباد.

وما ادّعي من تناقض بين صفات اللين مثل الرحمة والصبر، وصفات القوة مثل التكبر والجبروت، فإنه ليس بشيء؛ وذلك لأن الرحمة والصبر والغفران هي صفات الله تعالى يتّصف بها في حق من يجهلون ويخطئون وينسون، ولكنهم يتّعظون ويتوبون ولا يصرون ويعاندون. وأما التكبر والجبروت وشدة العقاب فهي صفات يتّصف بها في حق المعاندين المستكبرين المصرين على الفساد؛ فأَيّ تناقض في ذلك، وقد اختلفت الجهات بين النوعين، ونحن البشر نستعمل أضراب هذه الصفات المتقابلة في حق أنفسنا دون أن نشعر بالتناقض بينها، لأننا نستعملها في مقامات مختلفة، فما بالك حينما يكون الأمر متعلقاً بصفات الله تعالى!

وليس بين صفات متقابلة في ظاهرها مثل الظاهر والباطن، والأول والآخر من تناقض؛ وذلك لأن الجهات المتعلقة بها تختلف بين واحدة وأخرى من المتقابلات. فالظاهر على سبيل المثال صفة تتجه إلى تجلي الصفات الإلهية في كل مظهر من مظاهر الكون، باعتبارها صنعة إلهية تبرز فيها الحكمة والإتقان. والباطن صفة إلهية تتجه إلى خفائه تعالى في حقيقة ذاته أن تدركها عقول البشر. والأول صفة تتجه إلى التقدّم في الوجود الإلهي عن كل موجود، والآخر صفة له تتجه إلى التماضي الأزلي في الوجود بعد كل موجود؛ فأَيّ تناقض، إذن، بينها، وقد اختلفت الجهة التي يتعلّق بها كل منها^(١)؟

(١) راجع في ذلك، ابن العربي: أحكام القرآن، ٤/١٧٤٠؛ والرازي: التفسير الكبير، ٢٩/٢١٣. وراجع أيضاً علي محيي الدين القره داغي: العقيدة الإسلامية، ٢١.

وفيما يتعلّق بادّعاء التناقض بين الصّفات الدالّة على التّجسيم والأخرى ذات البعد الميتافيزيقي، كما جاء في دائرة المعارف، فإنّ الأمر يتعلّق بفهم أسرار اللّغة العربيّة في أساليبها المجازية؛ فإنّ ما جاء في حقّ الله تعالى ممّا نُسب إليه من صفات توهم بالتّشبيه، مثل اليد والوجه والأعين والاستواء وما مثلها، ليس مستعملاً في معانيه الحقيقة الدالّة على التّجسيم، وإنّما هو مستعمل في معانيه المجازية، ممّا كانت العرب تستعملها فيه، مثل القدرة والذات والرّعاية وبسط التّفوذ، أو هو مستعمل في معانٍ غير المعاني الدالّة على الموجودات المحسوسة المعهودة لدى النّاس، ولكنها ليست معلومة الآن لهم، وفوّض أمرها لله تعالى؛ وهذان تأويلان انقسم العلماء بينهما في شرح المقصود بهذه الصّفات، وكلّ من التّاويلين ينتفي معه التناقض المُدعى بين الصّفات المذكورة.

يتبيّن ممّا تقدّم أنّ الادّعاءات الواردة في دائرة المعارف الإسلاميّة، تصریحاً أو تلميحاً من أن النصّ القرآني قد طرأ عليه التّغيير والتّبديل قام به النبيّ نفسه، أو غيره من صحابته وغيرهم من المسلمين، هي ادّعاءات متهافة في مستنداتنا وفي نتائجها، وذلك لاتباع أصحابها فيها منهجاً خاطئاً في التوثق من المستندات الروائيّة خاصّة، وفي عدم الاحتكام إلى القرآن ذاته في تكامل معانيه، وفي قواعد لغته وأسرارها.

ولو سلكت دائرة المعارف مسلك العدل في التعريف بالقرآن الكريم، من هذه الجهة، لانتهدت إلى أن النصّ القرآني، منذ أفضى به النبيّ، (ص)، إلى النّاس، تلقّاه أصحابه بالحفظ

الدقيق في الصدور، بالإضافة إلى ما كان يُحفظ به مكتوباً، حتى إذا ما اكتمل نزوله كانت له صورتان متطابقتان: الحفظ في الصدور من قبل الجَمِّ الغفير من النَّاسِ، والحفظ في المسطور الذي انتهى إلى المصحف العثماني.

وليس ما ورد فيه من نسخ لبعض الآيات، أو من تأخير لبعض الأحكام إلى آجالها ممّا يمكن أن يُعدَّ تبديلاً؛ وذلك لأنه مندرج ضمن التّكامل القرآني الذي استمرَّ أكثر من عشرين عاماً. ولمّا كان القرآن الكريم من ناحية أخرى نزل على النبيّ الكريم بأحرف سبعة، وبقرئات متعدّدة، فإنّ تلك الأحرف وتلك القراءات هي من القرآن المنزّل تيسيراً على النَّاسِ في القراءة لاختلاف لغاتهم، وليست من التّحريفات التي طرأت بأيدي البشر. وإذا كانت القراءات تُنسب إلى أشخاص، فلأنهم هم الذين استخلصوها من القرآن بالاستقراء، واعتنوا بها ونشروها بين النَّاسِ.

ولغة القرآن الكريم هي اللّغة العربيّة التي كانت لغة قريش وهي معروفة لهم ومتداولة بينهم زمن نزوله، مع وجوه من القراءة بلغات قبائل أخرى تسهياً عليهم في القراءة والنّطق؛ والمصحف المتداول بين المسلمين اليوم هو المصحف الذي كتب بتلك اللّغة على حرف قريش. وقد ظلّوا يحرسون لغته من أن ينالها أدنى تغيير بحفظهم إيّاه، تفصيلاً دقيقاً في الصدور أوّلاً، وحفظهم إيّاه على نفس كلماته ورسومه التي كُتبت بها في

المصحف العثماني ثانياً، فبقيت صورته اللغوية والرسمية على نفس الحال منذ حفظه وكتابته إلى يوم الناس هذا، وتلك خصيصة لهذا الكتاب لم تعرف لكتاب ديني غيره.

والنظر في القرآن الكريم، بمنهج متكامل، يردّ أوله إلى آخره وآخره إلى أوله، وبمنهج يتوافق مع مقتضيات اللغة العربية التي نزل بها، في أساليب بيانها وأسرار خطابها وقواعد بنائها، يظهر أنّه كتاب يخلو من أيّ تناقض أو تضارب في أحكامه كلّها، بل هو وحدة متكاملة يصدّق بعضه بعضاً، وينبني بعضه على بعض. وبذلك يكون هذا الكتاب قد جاء في صورة من الوثوق باعتبار تاريخه وباعتبار مبناه ومحتواه، يثبت بها على وجه اليقين أنّ ما يتداوله المسلمون اليوم منه في مصحفهم المكتوب، وفي محفوظهم المتلو، هو عينه تماماً ما نزل على محمّد، (ص)، منه وبلّغه إلى أصحابه متطابقة صورته هذه مع صورته تلك.

قائمة المصادر والمراجع

- الجندي، أنور: سموم الاستشراق والمستشرقين في العلوم الإسلامية. ط دار الجيل، لبنان؛ ومكتب التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٥.
- نقرة، التهامي: بحث بعنوان «القرآن والمستشرقون» منشور في كتاب «مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية» ج٢، ط المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب التربية لدول الخليج، الرياض/١٩٨٥.
- الجويني (إمام الحرمين، محمد بن يوسف، ت ٤٧٨هـ): كتاب الإرشاد، ط مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٩٨٥.
- ابن حجر (أحمد بن علي العسقلاني ت ٨٥٢ هـ): فتح الباري، ط دار الفكر، بيروت ١٩٩١.
- الرازي (محمد بن عمر، فخر الدين، ت ٦٠٦ هـ): التفسير الكبير، ط دار إحياء التراث، لبنان.
- الزرقاني (محمد عبد العظيم): مناهل العرفان في علوم القرآن، ط دار الفكر (من دون تاريخ).
- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله، ت ٧٩٤): البرهان في علم القرآن، ط دار الجيل، لبنان ١٩٨٨.

- سيد قطب: في ظلال القرآن، ط ١٧ دار الشروق، بيروت ١٩٩٢.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن، ت ٩١٠ هـ):
الإتقان في علوم القرآن، ط المكتبة الثقافية، بيروت ١٩٧٣.
- الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، ت ٧٩٠ هـ):
الموافقات، ط صبيح، القاهرة ١٩٦٩.
- الصالح، صبحي: مباحث في علوم القرآن، ط ١٥، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٣.
- ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري، ت ٥٤٣ هـ):
أحكام القرآن، ط دار الكتب بالقاهرة ١٤٨٧.
- القره داغي، علي محيي الدين: العقيدة الإسلامية، ط الإيسيسكو، الرباط (من دون تاريخ).
- حمادة، فاروق: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير: ط مكتبة المعارف، الرباط ١٩٧٩.
- ابن نبي، مالك: الظاهرة القرآنية، مطبعة دار الجهاد، القاهرة ١٩٥٨.
- عبده، محمد: رسالة التوحيد، ط دار المعارف، القاهرة.
- المسلاتي، مصطفى نصر: الاستشراق السياسي، ط منشورات اقرأ، طرابلس - ليبيا ١٩٨٦.

– النجار، عبد المجيد عمر: خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، ط دار الغرب الإسلامي، لبنان ١٩٨٧؛ فقه التديّن فهماً وتنزيلاً، ط الزيتونة، الرباط ١٩٩٥.

فهرس الموضوعات

مقدمة الناشر ٧

تقديم ٩

فصل تمهيدى

الاستشراق والقرآن

I. الأهداف والخصائص ١٣

II. القرآن في دائرة المعارف الإسلامية ١٧

١ - موارد الدراسات القرآنية في دائرة المعارف ١٩

٢ - خصائص الدراسة القرآنية في دائرة المعارف ٢١

الفصل الأول

مصدر القرآن

تمهيد ٢٧

I. موارد الادعاء ببشرية القرآن ٢٩

١- ادعاء التمازج بين القرآن والشخصية المحمدية ٢٩

- ٢ - ادعاء التعدّد في المصدر القرآني ٣٠
- ٣ - ادعاء المصدرية الكتابية للقرآن الكريم ٣٢
- ٤ - ادعاء المصدر المجهول للقرآن ٣٤
- II. إثبات المصدرية الإلهية للقرآن الكريم ٣٦
- ١ - البرهان على أن الله تعالى هو مصدر القرآن ٣٧
- أ) شهادة المحتوى القرآني ٣٧
- ب) شهادة السيرة النبوية ٤١
- ج) شهادة ظاهرة الوحي القرآني ٤٣
- ٢ - التمايز بين القرآن والشخصية المحمدية ٤٦
- أ) شاهد الوعي المحمّدي بغيرية الوحي ٤٦
- ب) شاهد الأمر والنهي ٤٨
- ج) شاهد الخطاب العتابي ٤٩
- د) شاهد التفرقة بين القرآن وغيره ٥٠
- ٣ - انتفاء الاضطراب والجهالة في المصدر القرآني ٥٢
- أ) وحدة المخاطب ٥٣
- ب) انتفاء المصدرية الكتابية ٥٤
- ج) انتفاء المصدرية المجهولة ٥٦

الفصل الثاني

جمع القرآن

- تمهيد ٦١
- I. موارد الادعاء في جمع القرآن ٦٢
- ١ - ادعاءات تتعلق بالجمع النبوي ٦٣
- ٢ - ادعاءات تتعلق بالجمع الراشدي ٦٥
- ٣ - ادعاءات تتعلق بترتيب القرآن ٦٨
- II. تصحيح الادعاءات في جمع القرآن ٧٣
- ١ - حقيقة الجمع النبوي للقرآن ٧٤
- أ) الجمع الكتابي ٧٥
- ب) الجمع الحفظي ٧٧
- ٢ - حقيقة الجمع الراشدي للقرآن الكريم ٧٩
- أ) الجمع الصديقي ٨١
- ب) الجمع العثماني ٨٥
- ٣ - حقيقة الترتيب القرآني ٩٠
- أ) ترتيب النزول ٩١
- ب) ترتيب التلاوة ٩٤

الفصل الثالث

النص القرآني

- ١٠١..... تمهيد
- I. موارد الادعاء المتعلقة بالنص القرآني ١٠٣
- ١ - ادعاء التّعير بالزيادة والنقصان ١٠٤
- ٢ - ادعاء الاختلاف في النص القرآني ١٠٧
- ٣ - ادعاء التناقض في القرآن ١١٢
- II. وثوق النص القرآني ١١٦
- ١ - حفظ النص القرآني من التبديل ١١٧
- أ) إثبات عام ١١٨
- ب) حقيقة النسخ والإنساء والإلقاء ١٢٠
- ٢ - وحدة النص القرآني ١٢٢
- أ) حقيقة الأحرف والقراءات ١٢٣
- ب) حقيقة لغة القرآن ورسمه ١٢٨
- ٣ - تكامل النص القرآني ١٣٢
- أ) تكامل الأحكام الشرعية ١٣٣
- ب) تكامل الأحكام العقدية ١٣٤
- قائمة المراجع ١٤١
- فهرس الموضوعات ١٤٥